



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



الاتفاقات والعودة وتحديد المدنيين

[08]

ضمانة وحدة سورية

بدأ الخطر على وحدة سورية فعلياً، مع بدء الصراع المسلح في البلاد، على أساس ثنائية «الحسم والاسقاط»، وتفاقمت هذه المخاطر طردياً مع تعمق الصراع، فكلما توسع الصراع البيئي تهيأت البيئة المناسبة أكثر فأكثر، لظهور عناصر طارئة في الميدان السوري كالإرهاب التكفيري الذي كان يعتبر أحد أهم أدوات التقسيم، من حيث بنيته، وتموضعه، ومشغليه من جهة، ومن حيث كونه أصبح فزاعة أدت إلى إحياء كل البنى التقليدية في ظل القلق الوجودي الذي انتاب الجميع، وانفلات ظاهرة السلاح إثر ذلك، خصوصاً مع تراجع سلطة الدولة، ودورها على مساحات واسعة من الأراضي السورية، وتحول الصراع بين السوريين، على أفاق تطور سورية، ونظامها السياسي، إلى صراع دولي وإقليمي على الأرض السورية، وإلى ما يشبه تقاسم النفوذ بين تلك الدول، بغض النظر عن نوايا واستراتيجيات كل واحدة منها.

ومع اندحار الإرهاب الداعشي، و تراجع دور غيره من المنظمات الإرهابية على الأرض السورية بعد الدخول الروسي المباشر، تم عملياً إقصاء أهم حوامل الفوضى الخلاقة، دون أن يلغي ذلك استمرار مخاطر ومحاولات التقسيم بسبب استمرار التدخل الخارجي، وخصوصاً تدخل تلك الدول التي تعتبر أدوات الاستراتيجية الأمريكية، والتي تسعى إلى الإبقاء على الأمر الواقع الراهن، وشرعته بشتى الطرق والأساليب، وجاء التخاذم التركي - الأمريكي مؤخراً في مسألة عفرين عبر الاشتغال على الفائق القومي، والاستثمار اللاأخلاقي في المسألة الكردية في سورية، أحد أشكال هذه المحاولات، التي كلفت أبناء عفرين عمليات نزوح واسعة، وتدميراً في الممتلكات والبنى التحتية، وأشاعت قلقاً وترقباً في عموم الشمال السوري، وفي هذا السياق، فإن الحرص على وحدة سورية، ليست مجرد مادة دعائية إعلامية، تستخدم عند اللزوم، بل هي إجراءات ملموسة، ومواقف عملية، تتطلب بالدرجة الأولى الخروج من متاهة التجاذب الإقليمي والدولي، ومقاومة الاحتلال التركي، بكل الأشكال، وإعادة كل المناطق إلى كنف الدولة السورية، بغض النظر عن الموقف من النظام السياسي، والسعي المشروع إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، الذي يجب أن يؤمن حقوق كل السوريين.

وعموماً، فإن الحفاظ على وحدة سورية يتطلب الإقلاع نهائياً عن أوهام الحسم ومحاولات إعادة الأوضاع إلى ما قبل آذار 2011، لابل إن فتح أفق التغيير عملياً، هو المدخل الوحيد للحفاظ على وحدة البلاد، واستعادة السيادة الوطنية، والقضاء نهائياً على الإرهاب، ويتطلب أيضاً الكف عن أوهام استجلاب التدخل الخارجي، فالمعادل المنطقي الوحيد للتدخل العسكري الخارجي هو التقسيم، وفي هذا التدخل تحديداً يكمن مقتل أية عملية تغيير حقيقية لصالح الشعب السوري، وبعبارة أخرى فإن الموقف الحقيقي من وحدة البلاد، يكمن بالدرجة الأساسية في الموقف من الحل السياسي التوافقي على أساس القرار 2254، وعليه، فإن كل إعاقاة لمسار الحل السياسي، ومنها عدم تنفيذ مخرجات سوتشي تصب في خدمة محاولات التقسيم، باعتبار أن هذا الحل هو الضمانة الوحيدة للحفاظ على وحدة البلاد.

شؤون استراتيجية

الشركات الخاصة
تستهدف مياهانا...

20

شؤون اقتصادية

الغرب يحذر من
«الإعمار الصيني»

13

شؤون محلية

قانون مكافحة
الجريمة المعلوماتية

10

ملف «سورية 2018»

«الياهملالي»
بنسخة USA

06

وفق القوانين النافذة!



عن طريق التظاهرات والإضرابات والاعتصامات، تمارس الطبقة العاملة عادةً نضالها من خلال هذه الأساليب السلمية، ومن أجل تحسين مستوى معيشتها ولتنزح من أرباب العمل حصتها من ميزان توزيع الثروة، وتفرض نمط توزيع عادل للثروة يؤمن حياة كريمة للعمال.

قوانين العمل كما ذكرنا لتتوافق مع الدستور الجديد، على الرغم من عدم دستورية هذه القوانين، لتعارضها بشكل واضح وصريح مع نصوص الدستور، إلا أن الجهات المختصة، ومن ضمنها السوزارات التي تعنى بشؤون العمال كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمحاكم العمالية تجرم الإضراب وتعتبره جنحة يعاقب عليها القانون، وفق ما ينص عليه قانون العقوبات الاقتصادية دون أن تتطرق إلى الدستور، أو على الأقل أن تمتنع عن الحكم بمواد تخالف الدستور.

ومع كل ما سببته السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السورية المتعاقبة والتي أوصلت الطبقة العاملة إلى حافة الجوع، وهدرت حقوق العمال، ونهبت أجورهم وتعجبهم وخسرت مؤسساتهم الخاصة، وأوصلتها إلى حافة الإفلاس كـ «التأمينات الاجتماعية» ورغم الأجور الزهيدة التي لا تكفي سوى لـ 5 أيام من الشهر فقط، كل هذا التعدي وتمنع على الطبقة العاملة التعبير عن

الأمهات، ويمنع العمال من إيصال صوتهم، في مقابل مراعاة لقوى المال والفساد المسيطرة على جهاز الدولة والمجتمع، والتي تمارس سياساتها القمعية وتمنع المنهوبين من المطالبة بحقوقهم، وتغلق في وجههم كل الطرق الدستورية والقانونية للتعبير عن آمهم، بينما تصدر قوانين قوى دستورية تخدم مصالح قوى النهب، تحت مسميات: قوانين التشاورية والاستثمار وإعادة الإعمار، لتشرعن فسادها وتقونن نهبا لفئات الشعب جميعها.

لمجرد إعلام السلطات لتتخذ التدابير اللازمة، دون انتظار موافقة أو ترخيص. كما أن القانون حصر إعطاء تراخيص التظاهر بوزارة الداخلية فقط، وهذا مما يعقد الأمور أكثر، فلماذا لا تعطى قوات الأمن ودوائر الشرطة التابعة للوزارة في كل مدينة أو منطقة صلاحية إصدار التراخيص.

تحديد طرق فض المظاهرة
كما لم ينص القانون على الوسائل المسموح بها لقوات الأمن لفض المظاهرة، فأغلب قوانين التظاهر تلزم قوات الأمن باستخدام الأساليب السلمية والتحذيرية قبل البدء بفض المظاهرة، إلا في حالات الدفاع الشرعي مع الحفاظ على مبدأ التناسبية الذي تستلزمه حالة الدفاع الشرعي، إضافة إلى منع استخدام الأسلحة النارية أثناء فض المظاهرة، والاكتفاء بوسائل معقولة مثل: الرصاص المطاطي وخرابيم المياه.

عقوبات تحرم التظاهر
ينص قانون التظاهر السلمي على أن مخالفة أحكامه تستوجب تطبيق المواد 335 / 336 / 337 / 338/ 339 من قانون العقوبات السوري، وهذه المواد لا تمت للتظاهر بصفة بل هي عبارة عن مواد لمكافحة التظاهر كالمادة 336 التي تجرم تجمع حشد، أو موكباً على الطرق العامة، أو في مكان مباح للجمهور، بل كان يجب إلغاء هذه المواد لتعارضها مع الدستور الجديد.

الإضراب
أما عن الإضراب، فلم يتم تعديل

بالمرسوم التشريعي رقم 54 ومن خلال إلقاء نظرة على مواده، نرى أنه يفرض قيوداً إجرائية كثيرة، ومنها: الحصول على تعهد موثق من كاتب العدل من طرف منظمي المظاهرة، وهذا غير مطلوب في أي قانون للتظاهر في العالم. ويجب أيضاً، أن ينص هذا التعهد على أن هؤلاء المنظمين يتحملون المسؤولية عن الأضرار كافة التي قد يلحقها المتظاهرون بالأموال والممتلكات العامة أو الخاصة، وهذا يتعارض مع هدف التصريح الذي يهدف في النهاية إلى إبلاغ السلطات المختصة لكي تقوم قوات الشرطة بتأمين وحماية الممتلكات العامة والخاصة وحماية المتظاهرين من أي حدث أمني مفاجئ، لا أن نحمل المنظمين مسؤولية حماية الممتلكات العامة.

يفرض المرسوم مدة طويلة للحصول على الترخيص للمظاهرة، فهي على الأقل خمسة أيام قبل المظاهرة، وتليها مدة أسبوع للرد من قبل وزارة الداخلية مما يعني امتداد الحصول على الترخيص لأكثر من عشرة أيام يمكن أن ينقضي خلالها موعد المظاهرة، على خلاف مما هو معمول به في أغلب قوانين التظاهر، حيث يمكن أن يعطى التصريح قبل المظاهرة بـ 24 ساعة فقط.

تصريحاً وليس ترخيصاً
حتى أن كلمة تقديم طلب للحصول على ترخيص غير دستورية أيضاً، فهل يحتاج المواطن عادةً للترخيص لممارسة حقوقه الدستورية؟! فكما هو معروف قانونياً: يسمى ذلك بتصريح من قبل المظاهرين للجهات المختصة بنيتهم التظاهر

■ ميلاد شوقي

حرية التعبير والتظاهر

الدستور السوري الجديد الذي صدر عام 2012 نص على حرية التعبير والتظاهر السلمي في المادة 39 منه، ونص أيضاً على حق الإضراب السلمي في المادة 44 للطبقة العاملة، لكنه لم يكفل أو يضمن تطبيق هذه الحقوق مع الأسف، وبالعودة إلى نص الدستور، نرى أن تلك النصوص تنص في نهايتها على عبارة «وفق القوانين النافذة» وهي بذلك أحالت تنظيم ممارسة هذه الأساليب الديمقراطية للتعبير عن الرأي إلى القوانين التي تصدرها السلطة التنفيذية، مما يؤدي إلى ضياع هذه الحقوق الدستورية والاتفاق عليها. فقانون التظاهر السلمي الذي صدر، يضيّق من هذا الحق الدستوري ويسلبه جوهره والهدف منه، ويمكن تسميته بقانون منع التظاهر عملياً، أما عن الإضراب فلم يتم تعديل قوانين العمل بما يتفق مع الدستور الجديد، بل ظلت قوانين العمل تغفل حق الإضراب للطبقة العاملة، ولم تنص عليه صراحة، وهو ما يحيلنا إلى القوانين العامة كقانون العقوبات وقانون العقوبات الاقتصادي اللذين يجزمان الإضراب، وهو ما يعني: أن القوانين التي أحال الدستور إليها مهمة تنفيذ نصوصه، تقف عائقاً بوجه تطبيق نصوص الدستور، مما يعني سلب المنهوبين حرية التعبير والمطالبة بحقوقهم والاستمرار بتغييب صوت العمال، ومحاصرة حقوقهم الدستورية.

قانون التظاهر السلمي

قانون التظاهر السلمي الذي صدر

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



التناقض مع رأس المال... المحرك الرئيس للصراع؟

مع انفجار الأزمة العامة للرأسمالية العالمية وتعمقها ووصولها إلى الإنتاج الحقيقي، بدأت تظهر في المراكز الرأسمالية الرئيسية والطرفية بوادر لحراك شعبي واسع، طبغته الطبقة العاملة بطابعها، كونها المتضرر والمحرك الأساس لهذا الحراك، لتتضم إليه قطاعات واسعة من المتضررين بمصالحهم، كأساتذة الجامعات والثانويات وقطاعات أخرى لها دور مفصلي في الحياة العامة. الرفاه الاجتماعي السابق لم يعد موجوداً مع تفجر الأزمة للرأسمالية، وأخذ الهجوم الواسع على مكتسبات الطبقة العاملة يتعمق بالأشكال كلها، ومنها: الهجوم على أجورها وحقوقها الديمقراطية ومستوى معيشتها، الذي تأثر كثيراً بالضرائب الجديدة المفروضة، ليس هذا فحسب؛ بل تجري الآن عملية تغيير واسعة لقوانين العمل والمعاشات التقاعدية، وعمليات تسريح بالجملة للعمال ومنهم: عمال السلك الحديدية، كما جرى في فرنسا، الأمر الذي أدى إلى نزول مئات الألوف من العمال إلى الشارع، رافضين لذلك القوانين وفي مواجهة مباشرة مع قوى القمع، قوى الرأسمال.

الآن، تتجدد الدعوات في بلدان رأسمالية عديدة للنزول إلى الشارع، وفي هذه المرة أيضاً الطبقة العاملة تقود هذا التحرك، متجاوزةً لقياداتها التقليدية التي ساومت كثيراً على حقوقها، عبر التوافق مع حكوماتها التي قد رشحتها بأشكال مختلفة، في مواجهة عمليات التقشف الواسعة، التي تسعى إليها الحكومات الأوربية في المراكز والأطراف، من أجل التخفيف من أزمته المستعصية على الحل، والتي وصلت إلى طريق مسدود. إن الطبقة العاملة التي استطاعت انتزاع حقوقها الديمقراطية والاقتصادية في ظل توازن دولي للقوى في مراحل سابقة، ستتمكن من الدفاع عن حقوقها المختلفة مع انفتاح الأفق الجديد والتغيير في ميزان القوى، الذي لم تعد الإمبريالية الأمريكية وحلفاؤها القطب الوحيد في هذا العالم. جاء في مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية «إن حزب الإرادة الشعبية المستند إلى قناعة علمية بأسباب هزائم النصف الثاني من القرن العشرين، التي لم تكن إلا انسداد أفق تاريخي مؤقت في وجه الحركة الثورية العالمية، وانفتاح مؤقت لأعدائها.. ومستندة إلى يقين علمي، بأن الأزمة الرأسمالية العظمى، التي تنبأت بها منذ أيامها الأولى، ستغلق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية، وبالمقابل فإنها ستفتح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية».

عن الحكومة وإصلاحاتها



العمال الذين توقفت منشاتهم عن العمل، واستمرارها بمنح أجورهم، رغم غياب أي إنتاج فعلي، وكان اللاتمة تقع على العمال بسبب خسارة منشاتهم أو توقفها جزئياً أو كلياً، لا على الأزمة التي أجبرتهم مكرهين على ترك أعمالهم ومنزلهم وحياتهم التي أفوها، ولا على الحكومة التي تقاعست حتى الآن عن إيجاد جبهات عمل جديدة في المناطق الآمنة، مع اتساع رقعتها، وبالتالي إعادة الاستقرار إلى حياة آلاف ممن فقدوا عملهم وممتلكاتهم.

وفوق كل ذلك تؤكد الحكومة: أن هناك معاملاً بحاجة إلى الإغلاق باعتبارها «غير مجدية»، فمن هو الطرف الذي يحق له أن يقيم بحياة هذه المنشأة أو تلك، وعلى أي أساس سيتم تقييم شركة خرجت لتوها من الحرب وما تزال ترزح تحت وطأة العجز الاقتصادي والتعجز الحكومي؟ والأهم من ذلك كله: أي مصير ينتظر عمال هذه المنشآت وأسره؟

التغني بالقطاع الإنشائي

وصفت الحكومة القطاع العام الإنشائي، بأنه مثال يجدر أن يقتدى به من قبل المؤسسات الاقتصادية الخاصة، لافتة إلى أنه أنجز مشاريع تقدر بـ 200 مليار ليرة، والواقع أن قطاع الدولة الإنشائي قديم وعريق وله الفضل في بناء معظم المنشآت الحكومية، لكن ثناء الحكومة على هذا القطاع واعترافها بمكانته لا ينفي مسؤوليتها عما لحق به من تراجع، جراء إعطاء الأفضلية في جبهات العمل للقطاع الخاص، وعدم رفده بالعمالة الشابة والأجهزة والآليات الحديثة التي تتطلبها مرحلة إعادة الإعمار، إلى جانب عدم رفع الأجور للحد من تسرب العمالة الخبيرة باتجاه القطاع الخاص، وغياب المرونة في الإجراءات المرتبطة بتفعيل دور هذا القطاع الهام.

أجور بدون عمل

لم تنس الحكومة أن تذكرنا كعادتها دائماً «بأفضلها» على

تلقي عليها فشلها في هذا السياق، فبعد حديثها سابقاً: عن أن زيادة الأجور أمر متعلق بالإنتاج وتخفيض الأسعار حيناً، وتحقيق التنمية الشاملة في حين آخر، تعود وتؤكد الآن: أن الزيادة مرتبطة بالحوافز الإنتاجية، فأية هذه التصريحات تصق؟

أية حوافز إنتاجية؟

أما الحوافز الإنتاجية القائمة على ربط الأجر بالإنتاج، والتي تعتبرها الحكومة الطريقة المثلى لزيادة الأجور، فهي مطلب عمالي قديم متجدد لا يخلو منه أي ملتقى عمالي، وغالباً ما يصطدم برفض وزارة المالية في منشآت قطاع الدولة، ومن جهة أخرى فكثيراً ما تنسم هذه الحوافز في حال توزيعها بانخفاض قيمتها وعدم جدواها الاقتصادية، وبالتالي تفقد دورها كحافز حقيقي للإنتاج، وبين هذا وذاك فمن الجلي أن منح الحوافز ورفع قيمتها أمران يقعان في يد الحكومة أيضاً، وأنه إذا كان ينبغي اتخاذ إجراءات فعلية في هذا الصدد فالأمر منوط بها وحدها.

الترهل الإداري

ضمن السياق نفسه يأتي مصطلح الترهل الإداري مرافقاً لإعادة الهيكلة، حيث تعيد الحكومة مراراً على لسان رئيسها: أن مؤسساتنا الاقتصادية بحاجة إلى مديرين حقيقيين يعملون لتحقيق النجاح، ويفكرون بالغد، وأن من الضروري إقصاء أي مدير غير ناجح، ما قد يدفع أياً منا إلى التساؤل: «حكومتنا الموقرة ألسنت أنت من يختار ويعين المدراء في قطاع الدولة، وفق مؤهلات أبرزها: مستوى المحسوبية وحجم الوساطة؟ فبأي منطق إذن يحمل هذا القطاع وزر إدارته الفاشلة التي اخترتها له».

والأرباح الزائفة

والحقيقة، أن ثمة تساؤلاً مشابهاً نطرحه على الحكومة حين تحدثنا عن قيام بعض الشركات العامة بتقديم أرقام لا صحة لها عن الأرباح التي يفترض أن تحققها خلال كل سنة، فهل تكمن المشكلة الحقيقية في الأرقام الزائفة فقط، أم في قبولها واعتمادها حكومياً دون تدقيق أو محاسبة جدية من خلال الجهات الوصائية التي وجدت لهذا الغرض؟

أما عن زيادة الأجور

خميس، أكد في حديثه: أن موضوع زيادة الرواتب والأجور هو محط اهتمام، وأن عدم زيادة الرواتب «ليس تجاهلاً للموضوع بل على العكس تماماً، فالحكومة تعمل حالياً على سياسة تخفيض الأسعار، وأن هذه الزيادة مرتبطة بالحوافز الإنتاجية»، وهي ليست المرة الأولى التي تتحدث فيها الحكومة عن زيادة الأجور، إلا أنها وكالعادة تجد في كل مرة شناعة جديدة

■ غزله الماغوط

لكن نظرة خاطفة على مضمون ما ورد في الاجتماع، تكفي لنعرف أنه لم يأت بجديد، ولم يكن سوى تكريس لسياسات الحكومة العنينة المرتبطة بتوطيد دعائم السياسات الليبرالية في الاقتصاد السوري، وتسويق المصطلحات التي تختبئ خلفها ك: التشاركية والإصلاح الإداري ومحاربة الترهل، ويمكن إيجاز أبرز ما جاء في اللقاء ضمن نقاط عدة هي:

إعادة الهيكلة

استهل رئيس الحكومة حديثه بالإشارة إلى أن القطاع الاقتصادي دون المستوى المأمول، وأن الحل يكمن في إعادة هيكلة المؤسسات كخطوة أولى لتحقيق الإصلاح، لكن الإصلاح الاقتصادي الذي تحدثنا عنه الحكومة ليس في حقيقة الأمر سوى عباءة واسعة تخفي ما بين طياتها جميع السياسات الهادفة إلى خصخصة قطاع الدولة، عبر طرح الشركات العامة الخاسرة منها، والحديّة للتشاركية، أي: بيعها بأزهد الأثمان للقطاع الخاص، تلك الشركات التي نعلم جميعاً أنها ما كانت لتغدو خاسرة لولا جملة من السياسات الاقتصادية المخسرة والمتعمدة، التي مورست على امتداد عقود لتشيويه القطاع العام وتصويره على أنه مثقل بالفساد، ولا نفع يرتجى منه، إلا في حال تسليم مقاليد الأمور للقطاع الخاص، وتحميله مسؤولية ما لقيه من دمار ونهب بفعل سنوات الحرب.

شهدت الأيام الماضية لقاءً موسعاً جمع ما بين الحكومة ومديري المؤسسات الاقتصادية، وجرى تداول الخبر بوصفه مواجهة صريحة بين الطرفين، تأتي ضمن سياق «وضع أسس لإصلاح المؤسسات الاقتصادية».

الطبقة العاملة



اليمن - مطار عدن

وجه موظفو مطار عدن الدولي دعوة عامة إلى تنفيذ وقفة احتجاجية يوم 25 آذار، لإنصافهم في صرف أجورهم المتوقفة منذ أشهر مضت، وأكد الموظفون على المطالب التي يطالبون بها، والتي تتمثل في صرف الحوافز لجميع الموظفين، وصرف تذاكر السفر السنوية للموظفين وعائلاتهم، وفتح بند المساعدات العلاجية للموظفين، ومنح الموظفين وعائلاتهم الرعاية الصحية، وفتح بند الإعانات كما كان سابقاً، وصرف علاوة بدل التحديث المستحقة للموظف، وبدل غلاء معيشة، وغيرها من المطالب الحقوقية، وسيستغلل الوقفة الاحتجاجية رفع الشارات الحمراء حتى تتحقق المطالب.

كان عمال مطار سيئون الدولي، قد دخلوا بإضراب عن العمل يوم 11 آذار للمطالبة بالمطالب نفسها.



إسبانيا - مظاهرة ضخمة

خرج عشرات الآلاف من المتقاعدين إلى الشوارع في عدة مدن عبر إسبانيا، يوم 17 آذار، للدعوة للحصول على معاشات تقاعدية أكثر عدالة، وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة التي شهدتها مدريد، إلا أن المظاهرة شقت طريقها في وسط العاصمة الإسبانية، وأشارت النقابات العمالية إلى أن نصف مليون شخص شاركوا في الاحتجاج، وفي برشلونة شهدت العاصمة كتالونيا خروج نحو 30 ألف متقاعد إلى الشوارع، بحسب الشرطة.

وقالت مجموعة من النساء خلال الاحتجاج في مدريد: «الأمر محرج، نحن غاضبون».

وذكر أحد المتقاعدين: «كل عام نفقد القوة الشرائية.. يجب تعديل المعاشات لزيادة أسعار المنتجات الأساسية مثل الغاز والكهرباء والهواتف والطعام».



فرنسا - السكك الحديدية

قالت نقابات عمال السكك الحديدية في فرنسا يوم 15 آذار: إنها وافقت على الدعوة إلى موجة إضرابات متتالية بدءاً من الثالث من نيسان، والتي ستشمل 36 يوماً على مدى فترة ثلاثة أشهر، للاحتجاج على مسعى الحكومة لإصلاح شركة إس.إن.سي.إف التابعة للدولة المشغلة لشبكة القطارات.

وقالت النقابات: إن الإضرابات ستحدث في يومين متتاليين كل خمسة أيام.

وأيدت الحكومة الفرنسية يوم 14 آذار مشروع قانون لتعديل سريع في البرلمان، لأكثر إعادة تنظيم لشركة إس.إن.سي.إف المثقلة بالديون منذ تأميم السكك الحديدية في الثلاثينات القرن الماضي، والتي تشمل إنهاء حق البقاء في الوظيفة حتى بلوغ سن التقاعد، وإلغاء بنود التقاعد المبكر.



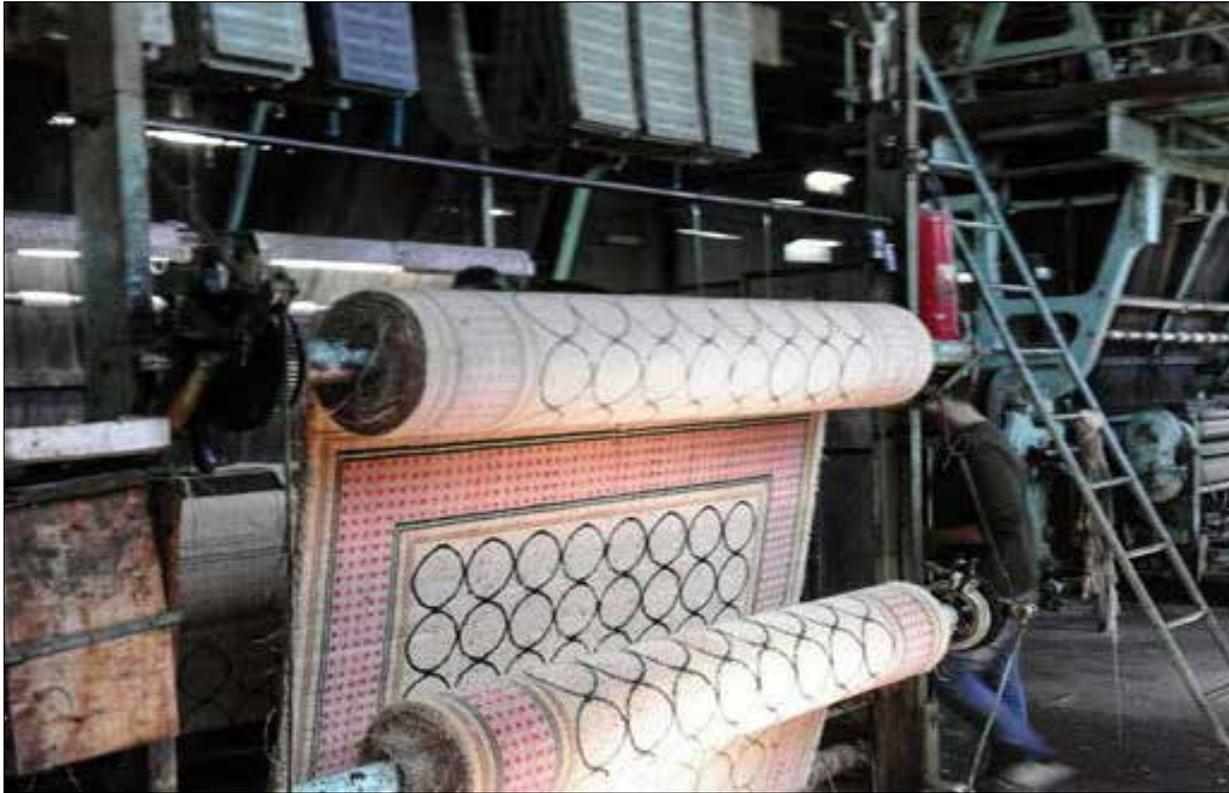
ألمانيا - نقابة فيردي العمالية

دعت نقابة فيردي العمالية إلى إضراب عن العمل في جميع وسائل النقل في العديد من المدن الألمانية يوم 20 آذار، للمطالبة بزيادة الأجور بنسبة 6%، لنحو 2,3 مليون موظف في المحليات والهيئات الاتحادية في ألمانيا، بحد أدنى يبلغ 200 يورو «247 دولاراً» شهرياً، ويفرض أرباب العمل هذه المطالب.

أعلنت النقابة: أن حركة الحافلات وقطارات الضواحي والأنفاق توقفت في مدن إيسن ودورتموند وبوخوم ودويسبورج بسبب الإضراب، بحسب بيانات الشرطة، فقد بلغ مجموع أطوال التكدس المروري في ولاية شمال الراين - ويستفاليا نحو 300 كيلومتر.

من المتوقع عقد جولة مفاوضات ختامية خلال يومي 15 و16 نيسان المقبل.

السجاد الصوفي من العراق إلى أين؟



بقيت صناعة السجاد، المنتجة في معمل السجاد الآلي الذي أسس عام 1976 في السويداء، والتابع للشركة العامة لصناعة السجاد، التي تأسست عام 1959 بخبرات المانية، تقدم أفضل المنتجات من حيث الخيط والجودة والمزايا الجمالية.

مراسل قاسيون

بتاريخ 21 نيسان عام 2010 دُمجت الشركة العامة، بمعملها دمشق والسويداء، مع كل من الشركة العامة للأصواف بحماة، وشركة ساتكس حلب، بموجب مرسوم تشريعي، ليصبح اسمها «الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد» التابعة للصناعات النسيجية بوزارة الصناعة، وسمي مقر الإدارة العامة في معمل الصوف في محافظة حماة.

عيوب الدمج

ظهرت أولى عيوب الدمج بعدم لحظ المعمل في مرسوم الدمج كوحدة إدارية ومالية مستقلة، إلى جانب البعد الجغرافي للإدارة العامة عن المعمل، الأمر الذي منع التواصل والوقوف الصحيح على واقع العمل، حيث وضعت الإدارة العامة في مكان المواد الأولية «مادة الصوف» المسوقة للمعمل التابع لها، بدلاً من أن تكون في مكان المنتج النهائي «السجاد» والذي يحتاج لخبرة خاصة وجهد كبير لتسويقه.

أضف إلى ذلك عدم وجود الخبرة الكافية للقائمين على إدارة شركة «أصواف حماة» بسبب اختلاف الصناعتين «الصوف والسجاد»، الأمر الذي أدى لقرارات إدارية غير صحيحة، ولا تتوافق مع طبيعة صناعة السجاد وخصوصيتها، ومنها: إيقاف التقسيط للدوائر الحكومية في بداية 2015، والعودة عن هذا القرار في عام 2017، وتزويد صالات فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية ومؤسسة سندس بالسويداء بكميات من السجاد الآلي من إنتاج المعمل، والتي بلغت نحو 28 ألف متر مربع لبيعها للمواطنين والعاملين بالدولة، نقداً وبالتقسيط.

كما أثرت المركزية في الإدارة، والتميز في إعطاء الصلاحيات للمعامل، على العملية الإنتاجية، وزادت في الأعباء الإدارية، حيث ارتفعت التكلفة من 1322 ليرة للمتر في عام 2009، إلى 1403 في عام 2011 بعد الدمج، وانخفضت كمية المبيعات عام 2009 من 50000 متر مربع إلى 38000 متر مربع عام 2010.

توقف عملية التحديث

من القضايا التي فاقمت المشكلة، إيقاف عملية التحديث التي كانت في الأصل ضعيفة قبل الدمج، لأسباب غير مبررة أو مقنعة، الأمر الذي أدى إلى زيادة معوقات الإنتاج القائمة، من قدم الآلات وفقدان القطع التبديلية، مع فقدان الأمل في الحصول على قطع الغيار من دول المنشأ بسبب الأزمة والحصار لاحقاً، مما دفع العمال إلى استثمار خبراتهم الفنية في تصنيع بعض القطع وخرائطها وفق الحاجة، بهدف المحافظة على سير العملية الإنتاجية وعدم توقف النول، علماً أن عدم إصدار نظام داخلي وملاك عددي، أدى إلى حرمان العمال من الكثير من الميزات

والمستحقات المعمول بها في الأنظمة الداخلية والملاكات العددية للمعامل والشركات قبل الدمج.

سلبات إضافية

من آثار الدمج أيضاً انخفاض التعويضات وحرمان العمال من حقوقهم في مرحلة ما بعد الدمج، فقد تراجع عدد العمال من 163 عاملاً في عام 2009 إلى 91 عاملاً عام 2017، بسبب عدم تعيين عمال جدد بدل العمال المحالين على التقاعد أو المستقيلين، وحرمان العمال من الوجبة الغذائية التي كانت تمنح لعمال المعمل كافة بقرار من اللجنة الإدارية السابقة، والتي أوقفتها الإدارة العامة بعد الدمج، وحرمت معظم العاملين منها، رغم وجودهم على خطوط الإنتاج، والتي لم يكن تعريفها واضحاً ومتطابقاً مع الأنظمة الداخلية للمعمل، وتعويض طبيعة العمل بسبب عدم معرفة الإدارة العامة لطبيعة العمل، وتفسير الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، بالإضافة لعدم تناسب الحوافز الإنتاجية مع زيادة سعر المتر، وتدني الأجور التي لم تعد تشكل أي حافز لزيادة إنتاجية العامل، كما حرم العمال من المكافآت التشجيعية التي تقلصت للحد الأدنى، وتم إلغاء تكليف العمل الإضافي بالكامل رغم حاجة العمل له.

أوجاع عمالية

الطبابة هي ليست بأفضل حال، كما وصفها أحد العمال: إنها متردية بشكل واضح، مع العلم أن أعمار العمال مرتفعة، الأمر الذي يتطلب زيادة الحاجة للخدمات العلاجية والطبية، مع وجود أمراض مهنية مختلفة بنسبة عالية بين العمال، يضاف إلى ذلك عدم تعديل مخصصات الطبابة، أو زيادتها رغم ارتفاع أسعار الأدوية والمعالجات، وهنا لابد من التنكير أن «مهنة النسيج» مهنة شاقة ومجهدة تعرضه للابخرة والغبار. إحدى العائلات على النول لخصت معاناة العمال في المعمل: يعاني أغلب

العمال من أمراض الديسك والفقرات بحكم طبيعة العمل المرهقة، وبشكل الضجيج خطراً على صحة العمال، حيث قيمت إحدى اللجان التي زارت المعمل: الضجيج بما يزيد على 70 ديسيبل لأكثر من ثماني ساعات بشكل يومي، ويضاف إلى ذلك آثار استنشاق «الزغب».

أكد عامل آخر على الحاجة الماسة لإلغاء مرسوم الدمج، لإعادة دورة الحياة لهذا المعمل، ومنع توقف الأنوال التي شاخت، ودعم العمال الذين لا سبيل لهم إلا العمل، رغم المرض والعناء، لبقاء المنشأة وبقاء مصدر رزقهم الوحيد، بالإضافة إلى رفق المعمل بكوادر شابة في ظل نقص اليد العاملة في المعمل، والتي تبلغ نحو 70/ عاملاً وعاملة.

رأي نقابي

أكد أحد النقابيين على ضرورة متابعة موضوع النول الحديث، والمطالب فيه منذ سنوات قانلاً: إن اللجنة الفنية والمالية أنجزت فض عروض مناقصة النول الحديث، حيث تم اختيار العرض المناسب والأفضل فنياً ومالياً، إضافة إلى مطابقته للمواصفات المطلوبة والسلازم توافرها في النول المراد شراؤه، مضيفاً: أن النول الحديث الذي سيتم استخدامه للمعمل يتألف من 8/ آلات، ويعد بديلاً عن كامل خطوط الإنتاج الموجودة في المعمل، وطاقته الإنتاجية تفوق الطاقة الإنتاجية للأنوال الثمانية الموجودة حالياً على أرض المعمل، مشيراً إلى أن الطاقة الإنتاجية لهذا النول تبلغ 170 ألف م² في العام، وذلك بواقع 269 يوم عمل، مع العلم أن هذا النول يغطي الطاقة الإنتاجية المخططة، ويقوم بتصنيع سجاد حسب الخيط المتوافر، بما يساهم في دعم العمل بطاقات إنتاجية عالية تفي بحاجة السوق، من النقوش والتصاميم المتنوعة من مختلف أنواع السجاد الطبيعي، كما اتخذت إدارة المعمل مجموعة من الإجراءات لتحسين واقع العمل

إيجاد الحلول المناسبة بالسرعة القصوى لموضوع نقص العمالة الفنية والإدارية وكبر سن العمال الحاليين

مطالب العمال

يؤكد العمال: أن المعمل يواجه مجموعة من الصعوبات والمعوقات، وأن الضرورة تقتضي: إيجاد الحلول المناسبة بالسرعة القصوى لموضوع نقص العمالة الفنية والإدارية، وكبر سن العمال الحاليين. ضرورة إدراج مهنة السجاد ضمن الأعمال الشاقة والخطرة. الإسراع في إصدار النظام الداخلي للشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد. تشمل العمال كافة بتعويض طبيعة العمل والوجبة الغذائية. زيادات اعتمادات الطبابة. إعادة منح تعويض الاختصاص الفني لعمال الفئة الثانية المعينين بعد عام 1985. تعيين عمال جدد على خطوط الإنتاج في المعمل.

الحل السياسي والاستراتيجية الأمريكية الجديدة.



■ رمزي السالم

هل يمكن أن ينجح خيار الحل السياسي في سورية، بعد إعلان الاستراتيجية الأمنية القومي الأمريكي «الجديدة»، وفي ظل التوتر المضطرب في العلاقات الدولية، وبدء سباق تسلح جديد؟.. فاحتدام وتفاقم الصراع بين الكبار، يطرح على بساط البحث موضوعاً، مسألة مصير بلدان الأطراف عموماً، وبؤر التوتر منها بشكل خاص، وسورية بالدرجة الأولى كونها إحدى أكثر بؤر التوتر سخونة، واحد خطوط التماس في ظل الوجود العسكري المباشر للدول الكبرى.

ماذا عن الاستراتيجية السابقة؟

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث اختراقات جديدة، في مرحلة الفراغ الذي تشكل بعد انهيار النموذج الاشتراكي، الحرب على «يوغوسلافيا، أفغانستان، العراق» واجتاحت العالم موجة اللبرلة، حتى استفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة، وتم التبشير بنهاية التاريخ، ولكن وفي ذروة هذا الجموح الأمريكي، كان ثمة من يرى بأن منظومة رأس المال العالمية، على أبواب أزمة، لا يمكن التكهن بنتائجها، وتدابيرها على العالم كله، وعلى تلك المراكز بذاتها، الجدير بالذكر، أن هذا الإنذار المبكر خرج في البداية من مراكز الأبحاث الأمريكية نفسها، ليوضح عن بدايات انقسام أمريكي حول آفاق التطور اللاحقة.

الأزمة التي أكتنفها الأحداث فيما بعد، دفعت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية الحرب على الإرهاب، حيث أعلن في حينه، بأنها حرب مفتوحة من حيث زمانها ومكانها، حسب ما تقتضي مصالح الأمن القومي الأمريكي، والإرهاب حسب خطاب بوش الذي دشّن تلك المرحلة، له ثلاثة أشكال «إرهاب ديني، إرهاب طبقي، إرهاب قومي»، ورغم أن هذه الحرب تغلفت ببروباغندا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحدائق، إلا أن هدفها الحقيقي توضح، على الأقل بعد 2008 وهو، حماية أداة الهيمنة الأساسي «الدولار» بفرط القوة العسكرية الأمريكية، ثبات الهدف لم يمنع تغيير الشكل، والأدوات، فبدلاً عن الحرب المباشرة على الإرهاب، كان ما أطلق عليه «القوة الناعمة» التي وجدت تعبيرها الملموس في الحروب البيئية والفضوى الخلاقة، وتجسدت بإشغال الحرائق، وضرب الكل بالكل، في الجغرافيا التي أطلقت عليه المراكز البحثية الأمريكية قوس التوتر.

من كان المستهدف؟

كما بات معروفاً، لم يكن المستهدف من خلال ذلك، أنظمة الحكم في دول هذا القوس بحد ذاتها، فأغلب هذه الأنظمة، كانت وما زالت جزءاً من منظومة التبعية، وهي بنى سياسية هشّة، لا تمتلك أية مقومات، حتى تؤهل بلدانها للعب دور عالمي منافس لدور المركز الغربي، بل كانت هذه الحرب الاستباقية لها هدفاً أساسياً:

– امتلاك الثروة بعد الهيمنة، فهذه الأخيرة أي: الهيمنة، لم تعد كافية، لسد ثقب الأزمة الأسود، وجرى ذلك تحديداً عبر التحكم بموضوع تسعير النفط، الذي كان قد أصبح

معادلاً بضاعياً مفترضاً للدولار، بحيث أن ظهور أية عملة منافسة في سوق النفط لوحدتها يمكن أن يؤدي إلى انهيار الدولار، وبالتالي بداية انتهاء عصر الهيمنة الأمريكية. – إنهاك المحيط الجيوسياسي للقوى الدولية المرشحة أن تلعب دوراً عالمياً، وليس إنهاكها فقط، لا بل محاولات دفع التوتر إلى هذه البلدان «حرب الشيشان» ملف «حقوق الإنسان» في الصين.

ومنذ إعلان الحرب على الإرهاب، برز رأيان لدى دوائر صناعة القرار الأمريكي حول الاستراتيجيات اللاحقة، والتحديات المفترضة، فهناك من رأى، بضرورة إنهاك المحيط الجيوسياسي للقوى المرشحة أن تنافس الدور الأمريكي، وهناك من رأى بضرورة استكمال ما تم من انهيار الاتحاد السوفييتي، أي: الإجهاد على روسيا، وتفكيكها، وكلنا نتذكر تصريح مادلين أولبرايت عندما قالت، «روسيا قارة، ولديها من الموارد ما يزيد عن حاجتها»

مآل الاستراتيجية؟

أما منع ظهور عملة بديلة منافسة للدولار، فقد تم الإطاحة به، ولم ينجح، وبات البيع والشراء بالعملة الأخرى، أمراً ملموساً، أما منع عودة الدور الروسي، ففتننه الوقائع اليومية الملموسة، في أوكرانيا والقرم، وسورية، وتركيا، وليبيا، ومجلس الأمن، وصولاً إلى خطاب التحدي الذي ألقاه بوتين أمام الجمعية الاتحادية الروسية.

أما الاستناد إلى فرط القوى العسكرية، وتكنولوجيا السلاح، فهو الآخر بات في خبر كان بعد الإعلان عن الأسلحة الروسية الجديدة.

وبالنسبة للاعتماد على الحروب البيئية، فعلى ما يبدو أنها وصلت إلى طريق مسدود كما يبدو، في ظل الإصرار الروسي- الصيني على الحلول السياسية، فاللقاءات المباشرة بين الكوريتين، ولاحق ترامب بهذا اللقاء

علامة فارقة، بعد الزوبعة الأمريكية، حول محو كوريا الشمالية من الوجود، وفشل تفجير الوضع العراقي قومياً بعد استفتاء إقليم كردستان.

من الساذجة القول، أن الولايات المتحدة لم تحقق شيئاً من الإستراتيجية، ولكن بالتأكيد لم تستطع الوصول بها إلى نهاياتها المطلوبة، وهو تثبيت الهيمنة الأمريكية، لا بل أن جُل ما استطاعت فعله، هو: الاستثمار في تلك البنى الهشة القابلة للاختراق، أي: أنها استندت إلى ضعف، وإضعاف الآخرين، لا قوتها هي، واستجرار الآخرين إلى ملعبها، أي: ملعب العنف والمناورات السياسية والاستخباراتية. في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة، اضطرت النخبة الحاكمة، إلى الإفصاح عن جوهر المعركة الأساسية التي تخوضها النخبة الرأسمالية الغربية، حيث إن التحدي الأكبر يكمن في السعي الصيني والروسي إلى لعب دور عالمي، يحمل هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية العديد من الدلالات والمعاني، وأهمها: إن المعركة في الأطراف «القوة الناعمة» أي الاستراتيجية السابقة استنفذت نفسها، ولم تعد تفي بضرورات تفرغ الأزمة، وتاريخها.

ماذا عن الاستراتيجية الجديدة

– أحد أهم عوامل التفوق الروسي، «الربانية» أن طفرة الغنى الكاذب من خلال الرأسمال المالي طباعة العملة دون معادل بضاعي استنفذت نفسها، وبدأ عصر الغنى الحقيقي «الثروات» وهي معركة محسومة موضوعياً بحكم غنى روسيا بالثروة الحقيقية، 40% من الثروة العالمية.

– الاستراتيجية الجديدة، كونها عسكرية بشكلها، سترسم خطوط فصل جديدة، واستقطابات دولية جديدة، وتحديداً بين قوى الحرب وقوى السلم، وهي الأخرى معركة محسومة النتائج، بحكم التجربة المرة لشعوب العالم بما فيها الشعوب الأوروبية مع

الحرب، وهو ما نشهد بداياته في استطلاعات موقف الرأي العام الأوربي العقلانية، تجاه روسيا رغم كل الحملة الدعائية ضدها، لا بل يمكن تلمسها في تصريحات العديد من النخب الأوروبية، خصوصاً، في ظل الدبلوماسية الروسية التي تجمع بين الشجاعة والذكاء والمرونة في الوقت نفسه.

– الانقسام الحاد المستفحل في الإدارة الأمريكية، وبين الولايات المتحدة وحلفائها، الذي بات ظاهرة شبيهة يومية، يهدد أية استراتيجية كانت.

– السلوك الأمريكي بحد ذاته، الذي يتسم بالرعونة والوقاحة حتى تجاه حلفائه، يدفع العديد من القوى الدولية دفعا، إلى النزعة الاستقلالية، فخطاب الاستعلاء، والمواقف المتناقضة الاضطرارية، وفرض الإنذارات، والتوريط والمفروض عليها بحكم المأزق الذي تمر به، بات السمة الأساسية للإدارة الأمريكية. وإمكانية انفكك الأطراف التابعة عن المركز الغربي، بات ممكناً وملموساً في ظل التعددية القطبية.

مصير الحل السياسي

لمّا كان الانكفاء الأمريكي مستمراً وثابتاً، بغض النظر عن الإستراتيجية المتبعة، فمن الطبيعي أن تصبح محاصرة الخيارات الأمريكية في تاجيح بؤر التوتر أمراً ممكناً أكثر فأكثر، لا سيما وأنه في ظروف الأزمة السورية حدث تراكم نوعي هام، وتم تأمين تلك المقدمات التي يمكن أن تحول العملية السياسية إلى واقع ملموس، بما فيها وجود قوى معارضة وطنية، على عكس ما هو دارج في العديد من بؤر التوتر الأخرى، وعليه فإن الضجيج المستجد عن الحسم أو الإسقاط، واستدعاء التدخل الخارجي، لا يعتبر غير واقعي فقط، بل ربما تكون بداية النهاية لكل من يلعب في الملعب الأمريكي، أي: ملعب العنف البيئي، بغض النظر عن تخندقه الراهن.

يكاد يكون مضحكاً الدرك الذي وصلت إليه السياسة الأمريكية اليوم، ولعلّ وصف الصحفي الأمريكي، مايكل ديان، لها بأنها «كمن يسير في ممر ذي أبواب عدّة مفتوحة على بعضها، لكن بابيه الرئيسيين موصدان بأقفال لن تتحرر» فيه شيء من الدقّة. سوى أن المثير للغثيان والذي لم يعد مسلياً بعد الآن على الإطلاق هو الطريقة التي تتفاعل فيها ما ابتلينا من «نخب» ثقافية وسياسية في منطقتنا مع كل إشارة رديئة تنطلق من البيت الأبيض.

«الياهو هملالي» بنسخة USA



التي تشكل قطاعاً حساساً بالمعنى الاقتصادي نظراً لارتباطه بصناعات عدة.

في إطار خيار التراجع المنظم هذا، لا بد لتنظيمه من إعطاء انطباع عام بأن ما يجري ليس تراجعاً، بل تقدماً، لكن ما يمكن استخدامه من أدوات في هذا السياق لا يتعدى نطاق رفع حدة الخطاب الإعلامي وتصدير الوجوه ذات السمعة الحرجية. وأمام هذا الحال، لن يكون بولتون «الشخصية التي تحاول الماكينة الإعلامية دب الرعب في قلوبنا منها» وغيره من وجوه المراحل الأمريكية السابقة محمولاً على الموازين ذاتها التي تغيرت منذ ما قبل 2005 إلى 2018 بشكل واضح جداً لمصلحة قوى القطب الصاعد.

هل هذا يعني أن شخصية بولتون لن تكون مؤثرة إطلاقاً؟ قد تحاول الإدارة الأمريكية الاستفادة من السمعة الحرجية للرجل لتفريغ بعض صفقات التراجع (لكن من منطلق قوة شكلية، ولإيحاء بـ«طمأنة» خلفاتها الذين يعيشون اليوم تحت ضغط كبير، قوامه عوز الأدوات الأمريكية من جهة، في مقابل انفتاح أفق العلاقات مع القوى الصاعدة من جهة أخرى.

لكل ما سبق، تحتاج هذه الإدارة، في ظل ضرورتها اليوم، إلى شخصيات كشخصية المحقق «الياهو هملالي» في «ضيعة ضايعة» تعطي انطباعاً بالعنجهية والقوة وبالإمسك بزمام الأمور، فيما تعكس هشاشة البنية التي تمثلها، كما أنها تسعى إلى تنفيذ «توجيهات القيادة» بأمانة.

التيار موضوعة تماماً تحت سكين الضربات التي توجهها القوى الدولية الصاعدة صوب الدولار الأمريكي، ولهذا، فإن هذا «التيار الفاشي» المهبط وجودياً يرى ضرورة في توسيع نطاق الاستفزازات العسكرية وخلق بؤر التوتر وتأجيجها على التخوم الروسية والصينية. في المقابل، هنالك تيار أقرب في بنيته الاقتصادية للإنتاج الصناعي، والضربات التي تقوم بها القوى الصاعدة ضد الدولار الأمريكي تكبده خسائر فادحة جداً، لكنها لا تهدده وجودياً، وهو ما نصطح عليه «التيار العقلاني»، ذلك لأنه وإن تقاطع مع الأول في الاعتراف بالتراجع الأمريكي عالمياً، إلا أنه يفضل القيام بعملية تراجع منظم تضمن بقاء الدولة الأمريكية بعيدة عن انعكاسات المضي في خيار المواجهة المفتوحة التي لم تعد وفقاً لموازين اليوم تميل لمصلحة الحلف الأمريكي، وذلك لا يمنع «التيار العقلاني» من الاستفادة من زخم الفوضى الفاشية التي يقوم بها التيار الأول.

لماذا الآن؟

منذ ترشحه للانتخابات الرئاسية في عام 2015، كان عنوان الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب هو «أمريكا أولاً»، بما يحمله من خيار الانكفاء إلى الداخل الأمريكي، والذي تم التعبير عنه بأشكال مختلفة على لسان ترامب وطاقمه الانتخابي، ولاحقاً من خلال سياساته التي لم تكن آخرها مسألة الرسوم الضريبية، ولا سيما على واردات الحديد والألمنيوم،

إنما يعكس جهلاً واضحاً في فهم الآلية التي تسير وفقها سياسة واشنطن. فالسياسات وضرورتها وما تحمله من صراع داخل «البيت الأمريكي» هي التي تنتج تغييرات وإقالات واستقالات في الإدارة، لا العكس. وهذا ما تفهمه حتى القوى المناوئة للهيمنة الأمريكية، كإجابة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عندما سئل عن بولتون، مكتفياً بالقول: «شخص مهني، سيسير على الخط السياسي الذي يرسمه الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب».

أصل الصراع

بعد فترة «هدوء» مؤقتة ونسبية، يشند الصراع مجدداً داخل الإدارة الأمريكية، وما التغييرات الأخيرة - بما فيها إقالة تيلرسون وماكاستر - التي طرأت على قوام هذه الإدارة سوى انعكاس لحدة هذا الصراع الذي يتجاوز ثنائية «جمهوري» و«ديمقراطي» ليطال أركان هذه الإدارة بأكملها. والمتابع لمراكز البحث الأمريكية المتربطة بالقوى المتصارعة داخل الإدارة يمكنه أن يلحظ بسهولة، أن معظم هذه التحليلات تتقاطع في نقطة غالباً ما تتجاهلها وسائل الإعلام في المنطقة، وهي تحديداً الاعتراف الضمني بتراجع الوزن النوعي للولايات المتحدة عالمياً، غير أن الصراع يدور حول أولويات هذا التراجع، وفي درجة ما حول الطريقة التي سيتم على أساسها التراجع. وعلى هذا الأساس، ثمة تيار مالي بحث يمثل رأس المال المالي العالمي الإجرامي، ورقبة هذا

«جون بولتون: شخصية مستفزة وميالة للحرب على رأس الأمن القومي الأمريكي»، «تطرف جون بولتون قد يقود أمريكا إلى كارثة»، «جون بولتون: الصقر الذي يريد قصف كوريا الشمالية وإيران»، «جون بولتون سينظف البيت الأبيض»... إلخ. هذه عين من عناوين الصحافة الغربية والعربية إبان اختيار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للمندوب الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، مستشاراً جديداً للأمن القومي الأمريكي.

■ احمد الرز

السياسات لا القنوات

تعود جذور الحالة التي أصابت بعض النخب جراء هذا التعيين إلى المواقف التي أعلنتها بولتون في زمن خدمته من عام 2005 إلى 2006 لدى إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، غير أن ما يتعاضد عنه دعاة «الخوف من بولتون» أن تاريخ هذا الأخير ليس تاريخاً شخصياً، والمواقف التي أعلنها في حينه إزاء القضية الفلسطينية وإيران وحرب تموز في لبنان لم تكن مواقف تابعة من قناعات شخصية، بل كانت «أداءً أميناً» لضرورات الإدارة الأمريكية في تلك الحقبة. وهنا لا بد من التساؤل: هل كان سلف بولتون، هربرت ماكاستر، مُحباً للقضية الفلسطينية مثلاً؟ أو متصالحاً مع إيران وكوريا الديمقراطية؟ القول بأن تقلد هذه الشخصية أو تلك لمنصب ما داخل الإدارة الأمريكية سوف يغيّر من أولويات هذه الإدارة تبعاً لمزاج الوافد الجديد على المنصب،

تحتاج هذه الإدارة في ظل ضرورتها اليوم إلى شخصيات كشخصية المحقق «الياهو هملالي» في «ضيعة ضايعة» تعطي انطباعاً بالعنجهية والقوة وبالإمسك بزمام الأمور

الوجود الأمريكي في تركيا والمآزق في سورية



ومن المثير للاهتمام أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تذكر منبج لا من قريب ولا من بعيد عند ذكرها «للتناجج الإيجابية» التي حققتها مجموعات التوفيق بين البلدين، بل قاموا بتجنب الموضوع بكل بساطة. وهذا يدل بأن العلاقة بين البلدين تترنح على الحافة. ولا يدور الخلاف بين الأتراك والأمريكيين في الموقف من سورية فقط، بل كذلك حول إعلان روسيا عن تسليمها منظومات صواريخ S400 لتركيا بحلول عام 2020، وهو الأمر الذي عبّر الناتو عن أنه لا يتوافق مع بنيته. وقد حذر المسؤولون الأمريكيون أنقرة مؤخراً من عواقب محتملة لمثل هذه الصفقة، ومن بينها فرض عقوبات عليها إن هي أتمت الصفقة.

وتتوضح الصورة الأكبر للخلاف بين تركيا وأعضاء الناتو في قيام 19 عضواً من التحالف بمنع استضافة أنقرة لاجتماع الناتو عام 2018، والذي نجحوا فيه. ولا يبدو الوضع أفضل مع ألمانيا التي أبدى التحالف الحاكم الجديد فيها نيته تجريد أية مفاوضات لدخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، بذريعة انتهاكات حقوق الإنسان. وقد صرح أردوغان في 2017 بأن حكومي ألمانيا وهولندا: «من بقايا النازية والفاشية»، لمنعهم المسيرات المؤيدة له على أراضيهم قبل الانتخابات البرلمانية التركية. ويتداول الزعماء الأتراك، مسألة تشكيكهم في تحضير الناتو لهجمات ضد تركيا، وكما يذكر المقال: «يقول المسؤولون الأتراك بأن التحالف غدر بأنقرة في حربها ضد الإرهاب، عندما رفضوا دعم هجومهم العسكري على عفرين... إن البلاد حالياً هي شبه منفصلة عن كتلة الناتو في واقع الأمر».

كتب بيتر كورزون مقالاً يشير فيه إلى المآزق الأمريكي في سورية، وتزامنه وارتباطه الوثيق مع التحول الاستراتيجي التركي في التموضع، والذي نجم عنه تقليل الوجود العسكري الأمريكي في تركيا، وتحديدًا في قاعدة إنجرليك الجوية المرتبطة بالناتو. يقول: «خفض الجيش الأمريكي عملياته في قاعدة إنجرليك الجوية التركية بشكل كبير، ويتم بشكل متزايد تخفيض الوجود العسكري مع استمرار التوتر بين حليفي الناتو بالتصاعد. فالتقارير تقول: إن جميع المقاطعات الأمريكية من طراز [Warthogs 10-A] قد غادرت إلى أفغانستان، وتم نقل الكثير من أفراد البعثة العسكرية مع عوائلهم. ويشكّي الرسمىون الأمريكيون من أن تركيا تعيق عملياتهم الجوية. ويجب أن نلاحظ بأن هناك الكثير من الأصوات الداعية لإجلاء الجيش الأمريكي من قاعدة إنجرليك قد ارتفعت مؤخراً في البلاد».

■ تعريب وإعداد: عروة درويش

إن حرمان الولايات المتحدة من قاعدة إنجرليك قد يضعها في موقف صعب، يوجب عليها أن تعيد الكثير من حساباتها في المنطقة. ولو توصلت مجموعات العمل على تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين، والذي طبل وزمر لها الإعلام الغربي، إلى نتائج إيجابية، لكننا رأينا بعضاً من نتائجها على الأرض.

إن الخلاف بين الأمريكيين والأتراك في سورية ذي صبغة شديدة. فكما يقول الكاتب: «تصرّ تركيا على أن هدفها القادم هو السيطرة على مدينة منبج السورية، التي يقطنها عدد كبير من الأكراد، وهو ما يحصر الولايات المتحدة في خانة الاختيار بين أنقرة أو الأكراد. قد ينجم عن دخول القوات التركية إلى المدينة - وهي التي يتموضع فيها الجيش الأمريكي - اشتباك حقيقي».

بمدى موثوقيتها في المنطقة. وقوات الحماية الكردية بدأت بالفعل تحرك مقاتليها دون التنسيق مع القادة الأمريكيين، ودون أن تأخذ أوامرها منهم».

لا تملك الولايات المتحدة في الوقت الحالي أي لاعب كبير في سورية لتدعمه، وليس أمامها إلا التنسيق مع موسكو التي تملك الآن علاقات مع جميع الأطراف، وهي المقاربة التي ترفضها واشنطن حتى الآن. وكما يختم الكاتب: «إن قدرة الولايات المتحدة على المناورة في سورية اليوم محدودة جداً... وقد أضعفت خسارتها لإنجرليك قدراتها العسكرية بشكل كبير في المنطقة... إن الخيار الأفضل للولايات المتحدة اليوم، هو: سحب جيشها من سورية».

ويؤكد الكاتب: «لطالما كانت تركيا هي الخوف الأسود بالنسبة للناتو. فأثناء اجتياحها لقبرص عام 1974، سببت انشقاقاً في التحالف، مما دفع اليونان لسحب قواتها من هيكل قيادة التحالف حتى عام 1980. وابتعادها اليوم عن الناتو والغرب عموماً واضح وجلي. ويمكن إيجاد نقاط اقتراب في بعض الحالات، لكن بالتأكيد ليست تركيا حليفة للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الناتو اليوم. إنها تتبين حالياً طريقها المستقل، بينما يجد الغرب نفسه محشوراً».

ويؤكد الكاتب: «إن استمرت الولايات المتحدة في عملياتها في سورية، فستكون بحاجة للأكراد، لكنها ستخاطر عندها بخسارة تركيا. لكنّ التخلي عن [قوات سورية الديمقراطية] من أجل تجنب النزاع مع أنقرة سوف يضر

لا تملك الولايات المتحدة في الوقت الحالي أي لاعب كبير في سورية لتدعمه وليس أمامها إلا التنسيق مع موسكو

«القضاء على النصر» هدف سياسي

المعارك متوازنة القوى مع الطرف الآخر، الذي يضع إمكانات هامة في معارك محاربة الإرهاب في سورية... ما يعني أن اتجاه المعارك محسوم، ولكن أجالها تبقى متحركة، وفق تجاوب الفصائل المسلحة، مع مسألة مهاجمة النصر والتخلي عنها، واللجوء مبكراً إلى التفاوض. ليست جبهة النصر ورقة الأمريكان الوحيدة، بل هناك أيضاً التواجد الأمريكي في المناطق الشمالية الشرقية في سورية، ومحاولتهم اللعب على الورقة الكردية... ولكن النصر هي الطرف الأخير غير القابل للتفاوض، والذي لا يمكن أن يزاح إلا بمعارك عسكرية، وإن كان بمستويات تختلف بين منطقة وأخرى. الأهم: أن القضاء على النصر، يعني عملياً القضاء على التشدد، ليس فقط لدى أطراف المعارضة المسلحة، بل أيضاً لدى كل الأطراف السياسية السورية التي تلاقي «جهود النصر» بالتشدد والتمنع عن الانخراط الجدي في التفاوض، والوصول إلى الحلول السياسية الجامعة.

يعقد المشهد أن النصر متوزعة في أغلب مناطق المعارك السورية، وأنها مدمجة ومتداخلة مع فصائل المعارضة المسلحة.

فكما حصل في الغوطة، فإن عدم قدرة الفصائل على التخلي الجدي عن النصر، وتمنعها عن الدخول في مفاوضات منذ اللحظة الأولى، دفع أغلبها للوصول إلى تفاوض استسلامي، وأنهى تقريباً دورها السياسي وأخرج قواتها وقوات النصر من الغوطة. وكذلك الأمر فإنه من المرجح أن هدف القضاء على النصر سيفتح أبواب معركة في الجنوب، حيث النصر، وحيث التواجد الأمريكي في التنف، وكذلك الأمر في إدلب، حيث المركز الأساسي لهيمنة الفصيل الإرهابي. وكلتا المنطقتين منطقتان حدوديتان، ومعاركهما بالتالي سياسية دولية إلى حد بعيد. ولكنها محكومة بموازين القوى الدولية، حيث يتوضح بأن أحداً من أصحاب مشروع الفوضى لا يعقد العزم على ضخ المزيد من التمويل، أو الانخراط بالمستوى الذي قد يجعل



المتحدة تعلم أن مصير النصر سيكون كمصير داعش، ولكنها لا تجد نفعاً من دفعها للاستسلام سياسياً، بل يأمل الأمريكيون أن يكون الوقت الضائع في القضاء على النصر قابلاً للاستثمار في تغيير معطيات ما... لذلك فإن العام الحالي سيشهد غالباً معارك إنهاء وجود النصر عسكرياً، أو إيصالها عبر الضغط العسكري، إلى عتبة التفكيك السياسي. وما

قناعة براغماتية بضرورة الانعطاف إلى مسار الحلول السياسية في سورية. إلا أن الأمريكيين ليسوا جاهزين بعد لهذه الانعطافة، بل وبشكل أدق، يتبنون خيار إدانة الاشتباك، لأنه الوحيد الذي يبقي احتمالات التقسيم والفوضى قائمة، حيث أن الجلوس الأمريكي حالياً إلى طاولة التفاوض سيبيّن هشاشة مواقفهم السياسية... لذلك فإن الولايات

حاول مسار الأستانة الذي كان عنواناً أساسياً في عام 2017، أن يضعف مواقع النصر، عبر جذبته لأطراف من المعارضة المسلحة السورية، وتركيزه في بنود اتفاقيات خفض التصعيد على ضرورة انفصال المسلحين عن النصر، وإلا صنفوا إلى جانبها... ولكن هذه المحاولات لم تنجح في الوصول إلى تفكيك النصر سياسياً، لأن هذا يتعلق، بوصول الأمريكيين إلى

«القضاء على النصر» هو واحد من العناوين التي وضعتها الأطراف الجدية في محاربة الإرهاب والوصول إلى حل في سورية، وجاء هذا مطلع العام الحالي، على لسان وزير الخارجية الروسي لافروف... وكان على الأمريكيين أن يختاروا مع إعلان هذه المعركة: إما تفكيك النصر سياسياً وإنهاءها، أو إحراقها وإدامة الاشتباك...

اتفاقات المصلحة الوطنية وتحيد المدنيين



انخفضت معدلات نزوح أهالي من بلدات الغوطة الشرقية بشكل لافت، نتيجة الاتفاقات التي تم التوصل إليها برعاية الجانب الروسي مؤخراً، بعد أن اشتدت العمليات العسكرية في المنطقة خلال الفترة القريبة الماضية، والتي كانت سبباً في نزوح عشرات الآلاف من أهالي في المنطقة.

نوار الدمشقي

العدد الإجمالي للنازحين من أهالي بلدات الغوطة الشرقية قارب الـ 100 ألف، ويغلب على هؤلاء النساء والأطفال، الذين فرض عليهم النزوح لانعدام فرص الأمان، وقد تم استقبالهم في مراكز الإيواء التي تم تخصيصها من قبل الدولة.

تقارير

تقاطعت التقارير السياسية والإعلامية الأخيرة حول مفاوضات جرت وتجري في الغوطة الشرقية بين كل من: «مسلي» و«جيش الإسلام»، و«مسلي» و«أحرار الشام»، و«مسلي» و«فيلق الرحمن» بشكل منفصل، من طرف، وبين الجانب الروسي وبرعايته وضمانته، بالتنسيق مع الدولة، من طرف آخر.

يشار إلى أن «مسلي» و«فيلق الرحمن» كانوا قد رفضوا سابقاً الخوض في أية مفاوضات من شأنها التوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار وتكريسه، وتجنب المدنيين المزيد من المأسى والملمات، عبر تحييدهم عن دائرة الصراع وانعكاساتها على أمنهم واستقرارهم ومعاشهم، مما أدى لاشتداد المعارك مع هؤلاء المسلحين، والنتيجة: أن غالبية موجات النزوح الجماعي كانت من البلدات التي كانت تحت سيطرة «مسلي» و«فيلق الرحمن»، وأخرها كانت بلدات «حمورية» كفر بطنا - جسرين - سقبلا..»

بينما كانت أعداد النازحين أقل من بلدة «حرسا» التي يسيطر عليها مسلحو «حركة أحرار الشام»، حيث رشح أنه جرى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار، مع توفير عوامل الأمان للمدنيين فيها، من خلال استعادة الدولة لسيطرتها عليها، وخروج المسلحين منها، ما يؤمن لأهلنا إمكانية استعادة حياتهم، مع توفير مستلزماتها وضرورتها، وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق وأعلنت حرسا خالية من المسلحين رسمياً.

وهناك تسريبات إعلامية تقول: أن هناك اتفاقاً مشابهاً يتم الإعداد له والعمل عليه بما يخص مدينة دوما المسيطر عليها من قبل «جيش الإسلام»، بحيث يقضي بتكريس وقف إطلاق النار، وبأن تعود الدولة لممارسة دورها ومهامها وواجباتها فيها، مع بعض البنود الأخرى التي تضمن أمن وسلامة المدنيين ومعاشهم وخدماتهم.

مفاوضات بالرعاية الروسية

المفاوضات التي جرت والتي يتم الحديث عنها بالرعاية والضمانة الروسية، ودون

الخوض بمفرداتها وحيثياتها الكثيرة، المعلن عنها أو السرية، تفضي من حيث النتيجة المتوقعة مبدئياً إلى ما يلي:

- تحييد المدنيين عن دائرة الصراع وتجنبهم ويلات الحرب والمعارك الدائرة.

- تكريس وقف إطلاق النار في المنطقة، تنفيذاً لاتفاقات مناطق خفض التصعيد، والقرارات الدولية.

- استعادة الدولة لمهامها وواجباتها في هذه المناطق بما يؤمن الخدمات العامة والمزيد من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأهلها.

- تجميع الاتفاقات بشكلها النهائي بما يتوافق مع مسيرة الحل السياسي الناجز المرتقب.

مصلحة أهلية

مما لا شك فيه، أن الاتفاقات التي تمت، والتي نفذ بعضها على أمل استكمالها، هي الخيار الأفضل بالنسبة لأهلنا من المدنيين في بلدات الغوطة الشرقية، خاصة وأنها توفر لهم عوامل الأمان عبر تكريس اتفاقات وقف إطلاق النار، ما يمنع عنهم الاضطرار للهروب نزوحاً من بيوتهم بحثاً عن الملاذات الآمنة نتيجة المعارك، وبقائهم فيها محافظين عليها وعلى ممتلكاتهم، وهو ما يعني بالحصول:

بداية الاستقرار الآمن المفقود منذ سنين مع انعكاساته السلبية على حياتهم ومعاشهم، وعسى يتمكنوا من استعادة حياتهم الطبيعية وممارسة دورهم الاقتصادي الاجتماعي مجدداً، خاصة مع استعادة الدولة لمهامها في هذه البلدات عبر جهاتها الخدمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن هذه الأشكال من الاتفاقات سبق وأن أثبتت جدواها وفعاليتها من خلال تطبيقها في الكثير من المناطق في البلاد، مع عدم إغفال أن هذه الاتفاقات تخفف الكثير من

الأعباء على الدولة وجهاتها العامة كذلك الأمر، وتخفف من الإنفاق العام على الخدمات والبنى التحتية أيضاً.

العودة ضرورة وطنية

على الجانب الآخر لا بد من الإشارة إلى ضرورة تأمين متطلبات عودة أهلنا النازحين إلى بلداتهم وبيوتهم، سواء من نزح مؤخراً من بلدات الغوطة الشرقية، أو من سبقهم نزوحاً من غيرها من البلدات والقرى التي استعادت الدولة السيطرة عليها خلال السنوات السابقة، وذلك عبر تذليل كل العقبات التي تحول دون تلك العودة، خاصة في ظل الواقع البائس والمزري الذي يعيشه هؤلاء، سواء داخل مراكز الإيواء أو خارجها، مع تأمين متطلبات الحياة والمعيشة والخدمات كافة إلى هذه البلدات، بما يسهل على أهلنا سبل العيش الكريم، حيث لا يمكن الحديث عن عودة الاستقرار والأمان إلى الوطن بمعزل عن عودة جميع النازحين إلى بيوتهم، كي يعودوا إلى حياتهم الطبيعية ويمارسوا دورهم الاجتماعي الاقتصادي المفترض، خاصة وأن الكثير من البلدات والقرى سبق وأن جرى الحديث عن إمكانية عودة أهلها إليها، وتم إطلاق الكثير من الوعود الرسمية بهذا الإطار، دون أي تنفيذ عملي على هذا الجانب حتى الآن، بل ودون أية تبريرات

مقنعة، وما زال الأهالي بالانتظار.. ولعل إغلاق ملف عودة النازحين بات ضرورة وطنية ملحة، ليس من أجل مصلحة الأهالي واستقرارهم، ولا من أجل تجميع الاتفاقات فقط، بل والأهم من ذلك هو إخراج هذا الملف من حيز التجاذب السياسي والإعلامي، محلياً وإقليمياً ودولياً، والتاويلات ذات الطابع التحريضي بالضد من المصلحة الشعبية والوطنية على هامش وبعمق هذا الملف الهام.

وربما يتم تأمين متطلبات عودة الجميع إلى قراهم وبلداتهم، فإن الضرورة تقتضي أيضاً: أن يتم توفير مستلزمات العيش الكريم داخل مراكز الإيواء التي تم استقبال النازحين فيها مؤخراً، وخاصة ناحية تخفيف الاكتظاظ عبر افتتاح مراكز إيواء إضافية لأعداد الكبيرة من أهلنا النازحين، مع تأمين الاحتياجات الإنسانية كافة في هذه المراكز، وخاصة ناحية الغذاء والصحة والدواء، مع المراقبة الجدية والحازمة تجاه الممارسات السلبية من قبل البعض من المسؤولين والمنتفذين، التي من شأنها استغلال وضع أهلنا النازحين على حساب احتياجاتهم وكراماتهم.

ولعل الضرورات الأهلية والشعبية سابقة الذكر، مع غيرها من الضرورات الأخرى، من الناحية العملية تمثل مصلحة وطنية كنتيجة ومال.

لا يمكن الحديث عن عودة الاستقرار والأمان إلى الوطن بمعزل عن عودة جميع النازحين إلى بيوتهم كي يعودوا إلى حياتهم الطبيعية ويمارسوا دورهم الاجتماعي الاقتصادي

أخيراً، يمكننا القول: إن نتائج مثل هذه الاتفاقات بالمجمل، بالإضافة إلى أهميتها على مستوى حقن الدماء وتحييد المدنيين عن دائرة الصراع، وتوفير عوامل الأمان والاستقرار لهم، وتحد من الدمار نتيجة العمليات العسكرية، فهي تتوافق من الناحية العملية مع مخرجات أستانا، والقرارات الدولية ذات الصلة، والأهم بأنها تتوافق مع المصلحة الوطنية المتمثلة بالحل السياسي وفقاً للقرار 2254 نحو التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، كتعبير عن توافق المصلحتين الشعبية والوطنية معاً.

أهالي عفرين محاصرون في العراء

ما زالت الأخبار المؤسفة تصل تباعاً، عما آلت إليه حال أهلنا النازحين من مدينة عفرين، وقراها المحيطة، من بؤس وكارثة إنسانية، على إثر العدوان التركي الهجمي، الذي احتل المدينة واجتاح العديد من قرأها.

■ مراسم قاسيون

مئات الآلاف من أبناء المدينة، ومن لجأ إليها خلال السنوات الماضية، اضطروا للنزوح عن المدينة، ليعيشوا في تجمعات مؤقتة في العراء، وفي ظروف إنسانية قاهرة، هرباً من هجمة الاحتلال التركي وأدواته من القوات الغازية.

ممارسات احتلال

لم تكف قوات الاحتلال التركي بأن استخدمت صنوف الأسلحة الثقيلة كافة، براً وجواً، على المدينة وأهلها، مع ما خلفته من ضحايا بين أوساط المدنيين ودمار للبنى التحتية والخدمية في المدينة، مما اضطر الكثير من أهلها والقاطنين فيها للهروب منها نزوحاً، بل عمدت بعد اقتحام المدينة إلى ممارسات لا تقل إجراماً، اعتباراً من نصب الحواجز العسكرية داخل المدينة وعلى الطرقات المؤدية إليها، مع قوائم «المطلوبين» من القوات الغازية، مروراً بعمليات السرقة و«التعفيش» المنظم للمنازل والمحال التجارية وغيرها، وصولاً إلى عمليات التخريب المتعمد لبعض المحال والمنشآت بذرائع «شرعية» مختلفة، مع الكثير من الممارسات العنيفة بغاية فرض الوجود وهدر الكرامات، استقواءً بالسلاح وبقوة الاحتلال.

حصار في العراء

واقع الحال يقول: إن مئات الآلاف من النازحين ما زالوا في العراء، دون وجود لأدنى مقومات الحياة، فهؤلاء اضطروا للنزوح عن بيوتهم باتجاه العراء بعد أن تقطعت بهم السبل من الوصول إلى أي مكان آمن من الممكن أن تتوفر فيه بعض مستلزمات الحياة وضرورتها، فقد عمدت قوات الاحتلال التركي إلى قطع غالبية الطرق والممرات المحيطة بالمدينة، القريبة والبعيدة، سواء بالوجود المباشر فيها، أو عبر وسائل السيطرة النارية عليها، بما في ذلك عمليات القنص للمدنيين في حال



السيادة الوطنية السورية كاملة، والتي تم انتهاكها خلال سنوات الحرب والأزمة، ولعل الممر الوحيد المتاح لتحقيق هذه وتلك كنتائج وطنية متوخاة، هو: توحيد جهود جميع الوطنيين السوريين، بعيداً عن كل أوام الرهان على القوى الإقليمية والدولية، وتحديداً بعيداً عن أوام الدعم الأمريكي، من أجل الإسراع بالحل السياسي وفقاً للقرار 2254، الضامن لوحدة الأرض والشعب، والموحد للبنادق في مواجهة الإرهاب، والكفيل بوضع حد للكارثة الإنسانية، والقادر على إنهاء كل الوجود الأجنبي على الأرض السورية، وصولاً إلى التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل.

وتلخيصاً نقول: يجب الانطلاق من أن الحل السياسي وفقاً للقرار 2254 هو ممر العبور الإلزامي والوحيد للخروج من الأزمة وتداعياتها، كونه الضامن للسيادة ووحدة الأرض والشعب.

ولعلنا في هذا الصدد، يمكننا القول: إن النضال من أجل الإسراع بالحل السياسي على هذا الأساس، هو مقدمات الفعل المقاوم لكل أشكال الاحتلال والوجود الأجنبي في أرضنا، وهو على ذلك معيار للوطنية أيضاً.

حيزها الوطني وزجها في صلب المعترك الإقليمي والدولي، وذلك بغاية أساسية تتمثل بإطالة أمد الحرب والأزمة السورية نفسها، وعلى حساب أبنائها من السوريين بكل رقعة من الجغرافيا الوطنية.

على ذلك فإن الواجب الوطني بالحد الأدنى يقتضي، السعي لإخراج الكارثة الإنسانية التي يعيشها أهلنا في عفرين من حيز الاستثمار والمحاكاة السياسية والإعلامية، رغمًا عن ممارسات الاحتلال وأتباعه، وذلك عبر ممارسة الضغط الجدي واللازم من كل القوى الوطنية، من أجل تحقيق رغبة هؤلاء وحققهم في العودة إلى مدنهم وقراتهم، وتشجيعهم على ذلك، وتصليب موقفهم بهذا المجال، مع تدليل الصعوبات كافة التي تعترض هذا الحق وهذه الرغبة.

معيار الوطنية

من المفروغ منه، أن مقاومة الاحتلال التركي وصولاً إلى دحره وفرض انسحابه، بكل السبل والوسائل الممكنة والمتاحة، هو حق وواجب وطني، وقد كفلته القوانين والمواثيق الدولية جميعها دون استثناء، ولعلنا من الواجب الإشارة إلى ضرورة استعادة

واقع الحال يقول
إن مئات الآلاف من
النازحين ما زالوا في
العراء، دون وجود
لأدنى مقومات
الحياة

وصولهم إليها أو مرورهم فيها، حيث تم تسجيل العديد من الضحايا من المدنيين جراء عمليات الاستهداف قنصاً على بعض الطرق، ما يعني بالمحصلة: أن هؤلاء النازحين أصبحوا بمثابة المحاصرين من قوات الاحتلال في هذا العراء رغمًا عنهم أيضاً، مع بعض الاستثناءات.

فقد استطاع بضعة آلاف منهم من الوصول إلى بلدي نبل والزهراء جنوباً خلال الفترة الماضية، فيما استطاع العودة إلى المدينة عدد قليل جداً من أهلها، ليكابدوا الممارسات الاحتلالية سابقة الذكر.

توسيع العدوان

الاحتلال التركي، والقوات الغازية المرافقة، تعمدوا مع بدء العملية العسكرية، عبر استخدام القوة النارية المفرطة بمختلف صنوف الأسلحة الثقيلة، وعبر ممارساتهم الاحتلالية المجرمة، بذريعتهم المضللة «محرابة الإرهاب»، إلى محاولة تهجير أكبر قدر ممكن من أهالي المدينة وقراها المحيطة، وذلك من أجل سهولة السيطرة عليها، والتوسع من حولها إلى مناطق أخرى لاحقاً، وهو أمر لم تخفه قوات الاحتلال التركي، حيث أعلنت وبكل صلف وعنجبية المحتل، إلى أنها تسعى إلى التمدد باتجاه مناطق أخرى في الشمال السوري، وذلك بعد أن احتلت مركز مدينة عفرين مباشرة.

فرصة للاستثمار السياسي

ما جرى ويجري على مستوى الكارثة الإنسانية التي يعيشها أهالي عفرين نتيجة الاحتلال التركي، لم تكن بالنسبة للكثير من القوى المحلية والإقليمية والدولية إلا فرصة للاستثمار السياسي، كما جرت عليه العادة على مستوى الكارثة السورية عموماً، بعيداً عن حال هؤلاء وواقعهم ومتطلباتهم وحقوقهم، وخاصة حقهم في الحياة الذي أصبح مهدداً بفعل الاحتلال، مع الكثير من خلط الأوراق والتضليل بما يتعلق بالمسألة الكردية في سورية، في مسعى لإخراجها من

أزمة النقل بطرطوس هل أصبحت مستعصية؟

تعتبر محافظة طرطوس من أكثر المحافظات السورية ازدحاماً بالسكان، وأكثر محافظة تتشابه فيها المدينة مع الريف، ولهذا تعتبر محافظة ريفية بامتياز.

■ صلاح معنا

ويعتبر القطاع العام الأكثر استقطاباً للطبقة العاملة، خاصة في منشآت المرفأ ومعمل الإسمنت، وتعتبر مشكلة النقل من أكثر المشاكل التي يعاني منها أهالي محافظة طرطوس، خاصة الموظفين، في دوائر الدولة أو في القطاع الخاص، والطلاب، والذين يحتاجون إلى وسائل النقل اليومية. «قاسيون» زارت كراجات طرطوس، والتقت العديد من الموظفين والطلاب، الذين تحدثوا عن معاناتهم مع وسائل النقل، حيث يحتاج الكثير من الطلاب أكثر من باص ليصلوا إلى مكان عملهم، ويطلبون بتأمين باصات نقل داخلي تابعة للمحافظة على الخطوط الرئيسية، مثل: طرطوس- صافيتا،

طرطوس- الشيخ بدر- والدريكيش- والحبيدية- والصفصافة- ويحمور، وهذه أكثر الخطوط كثافة وازدحاماً بالركاب، على غرار خط الشيخ سعد ودوير الشيخ سعد. واشتكى الكثير من المواطنين من استغلال سائقي السرافيس للركاب، وأخذ تسعيرة أعلى من تسعيرة الترمين «علناً وعلى عينيك يا تاجر»، وقال أحد الموظفين: أنا أدفع يومياً 300 ل.س يومياً، فأجور النقل تأخذ من راتبنا حوالي عشرين بالمئة من الراتب، فهل هذا معقول فلماذا لا يتم تعويض الموظفين في القطاع العام لقاء أجور النقل، على غرار تعويض التدفئة، خاصة أن الراتب لا يكفي أكثر من أسبوع، علماً أن الآلاف من عمال القطاع الخاص يحتاجون إلى التنقل اليومي في المدينة كذلك الأمر، وأن حل هذا الموضوع هو بتأمين باصات كبيرة على جميع الخطوط الرئيسية بأسعار رمزية، فلماذا لا نشاهد الاهتمام إلا على التلفزيون، حيث إعلامنا الرسمي يتحفن بالشعارات الوطنية، والمواطن مقهور وجائع؟!



قراءة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية



تتميز الجريمة الإلكترونية عن الجريمة التقليدية من حيث تعريفها وخصائصها وأركانها، واتسمت هذه الجريمة بخصائص عديدة أهمها: أنها جريمة عابرة للحدود، تمارس داخل النظام المعلوماتي، وترتكب من طرف «مجرم» معلوماتي يتمتع بالذكاء والمهارة، كما أنها صعبة الإثبات بسبب تطور وسائل التكنولوجيا.

■ ميلاد شوقي

القانون المثير للجدل، العيب الأكبر فيه: أنه يحيل كيفية تطبيق أغلب مواد التعليمات التنفيذية، التي تصدرها الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة في وزارة الاتصالات، وهذا بحد ذاته غير جائز في القوانين الجزائية. فالقانون الجزائي يجب أن يصدر واضحاً متكاملًا بلا لبس أو غموض، لما له من تقييد على حرية الأفراد.

■ الجريمة المعلوماتية

اختلف الفقه الجنائي في كيفية تعريف الجريمة المعلوماتية. فذهب فريق إلى تعريفها بناءً على أساس وسيلة ارتكاب الجريمة، وبالتالي كل فعل غير مشروع يقع عن طريق الحاسب الآلي يعتبر جريمة معلوماتية.

وفريق آخر اعتمد على أساس موضوع الجريمة، وعليه عرّف الجريمة المعلوماتية، بأنها الجريمة التي ترتكب عبر الإنترنت، عن طريق إدخال بيانات مزورة في الأنظمة، أو إساءة استعمال المخرجات، إضافة إلى أفعال أخرى تشكل جرائم أكثر تعقيداً من الناحية التقنية مثل: تعديل الكمبيوتر.

القانون رقم 17 السوري عرّف الجريمة المعلوماتية: بأنها جريمة ترتكب باستخدام الأجهزة الحاسوبية أو الشبكة، أو التي تقع على المنظومة المعلوماتية أو الشبكة. هنا اعتبر المشرع، الأنظمة المعلوماتية محلاً للجريمة، ويمكن أن تكون أداة لها، وبهذا يكون المشرع قد أخذ بالمفهوم الواسع جداً للجريمة المعلوماتية.

■ كشف بيانات المستخدمين

ألزم القانون مقدمي خدمات النفاذ إلى الشبكة، ومقدمي خدمات الاستضافة على الشبكة، بحفظ نسخة من البيانات ومن المحتوى المتداول على الشبكة، من بيانات ورسائل نصية ومسموعة مرئية وصفحات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج التواصل عبر الهاتف المحمول لمدة 6 أشهر، وتقديمها للقضاء عند طلب الأخير، ذلك في انتهاك خطير لخصوصية الأفراد، المصانة بموجب المادة 37 من الدستور.

كذلك نص القانون في المادة 12 على أنه من واجب مقدمي خدمات الإنترنت سحب أي جزء من المحتوى المتداول على الشبكة، أو منع الوصول إليه بمجرد معرفتهم الفعلية بالطابع غير المشروع للمحتوى، دون انتظار حكم قضائي مبرم. وهذا يعد انتهاكاً صارخاً لقانون الإعلام وحرية التعبير، إضافة إلى السماح لأي متضرر بالطلب من مقدم خدمات التواصل على الشبكة بسحب أي محتوى يرى أنه يضره، دون الرجوع إلى القضاء أو انتظار إصدار حكم قضائي «المادة 6»، وفرض عقوبات وغرامات مالية تصل إلى مليون ليرة ضد مقدمي الخدمات على الشبكة، الذين يمتنعون عن حذف هذا المحتوى، ويشترط عادة في القوانين أن يكون الضرر

الذي لحق بالمجني عليه جسيماً، والحكم يكون عن طريق القضاء حصراً.

■ الدليل الرقمي

هو الذي يستخدم لإثبات أو نفي الجريمة، وهو عبارة عن البيانات الرقمية المخزنة في الأجهزة الحاسوبية، أو على المنظومة المعلوماتية أو المنقولة بواسطتها، ولكن هذا التعريف يعتبر البيانات المخزنة على الأجهزة الحاسوبية أو الهواتف النقالة أدلة إثبات ضد صاحبها، حتى لو لم يتم مشاركتها على الشبكة، وبالتالي يجيز القانون تفتيش ومحكمة الأفراد على ما يخزنونه على أجهزتهم الإلكترونية، لأن المشرع اعتبر الشروع في الجريمة المعلوماتية بمثابة الجريمة التامة، حسب المادة 30، بعكس ما ينص عليه في قانون العقوبات حيث لا عقاب على الشروع في الجرح.

وتستطيع المحكمة الحكم بمصادرة الأجهزة والبرمجيات الحاسوبية، أو أية أدوات أخرى مستخدمة في ارتكاب الجرم، وذلك يعد تعدياً على المواطنين وممتلكاتهم. كما حدد القانون بأن النطاق العلوي السوري الذي ينتهي بـ «.sy» هو النطاق الاعتباري، الذي يطبق عليه القانون السوري، بحسب ما ينص عليه قانون العقوبات المادة 17.

■ مكافحة الجريمة المعلوماتية

الفصل الثالث من القانون، عدد الجرائم المعلوماتية من المادة 15 حتى المادة 23 وهي:

- 1- الدخول غير المشروع إلى منظومة معلوماتية.
- 2- شغل اسم موقع إلكتروني.
- 3- إعاقة الوصول إلى الخدمة.
- 4- اعتراض المعلومات.
- 5- تصميم البرامج الخبيثة واستخدامها.
- 6- إرسال البريد الواعل.
- 7- الاحتيال عن طريق الشبكة.

- 8- الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع.
- 9- انتهاك حرمة الحياة الخاصة.

■ الضابطة العدلية

أجاز القانون للضابطة العدلية القيام بعمليات التفتيش الإلكتروني، بناءً على إذن من السلطة القضائية المختصة، وعدّ البرمجيات الحاسوبية من الأشياء المادية التي يجوز تفتيشها، كما أجاز تفتيش الأجهزة والبرمجيات الحاسوبية المتصلة بأجهزة المشتبه به، كما فرض على كل صاحب أو مدير أية منظومة معلوماتية، ترتكب جريمة باستخدام منظومته، أن يتيح للضابطة العدلية تفتيشها، وضبط البيانات والمعلومات والبرمجيات الحاسوبية، والحصول على نسخة منها، ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة تصل إلى 500 ألف ليرة سورية كل من يخالف أحكام هذه المادة.

كان من المفترض أن يحيط المشرع هذه الأعمال لرقابة قضائية سابقة، لخطورة هذا الإجراء، وخصوصية المعلومات التي تحتويها، حيث يمنع تفتيش هذه البيانات إلا بقرار قضائي مبرم صادر عن المحكمة المختصة وليس بإذن من قضاة التحقيق فقط.

■ دمج قانون العقوبات

■ بقانون الجريمة المعلوماتية

نصت المادة 29 من القانون على عقوبة

الأعمال الدعائية والتحريض على ارتكاب الجرائم، المنصوص عليها في القوانين الجزائية النافذة المرتكبة باستخدام الشبكة. فمأهى الأعمال الدعائية التي قصدها المشرع هنا؟

ولماذا تُجرّم هذه الأفعال، وما علاقتها بالتحريض على ارتكاب الجرائم؟ هذه المادة قد تُستخدم لتحقيق غايات سياسية (للكمّيم الأفواه، ومنع توجيه أي انتقاد للحكومة مثلاً) أكثر منها جنائية.

وتتكشف غاية واضع القانون في المادة 30، حيث شدد المشرع العقوبات وفق القواعد العامة للتشديد، المنصوص عليها في قانون العقوبات النافذ في حالات، منها: إذا كان موضوع الجريمة يمس الدولة أو السلامة العامة!

فلماذا لم يتم تحديد ماهي الجرائم التي تمس الدولة؟

هل كما وردت في قانون العقوبات السوري، والتي باتت غير دستورية؟ فالافتقار العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي وقعت عليها سورية، حددت تلك الجرائم بالجرائم المتعلقة بأمن الدولة الخارجي والإرهاب، والمرتكبة بواسطة تقنية المعلومات، والجرائم المتعلقة بالجريمة المنظمة، كالإتجار بالأشخاص أو تجارة الأسلحة أو الأعضاء البشرية.

المشرع لم يعمد إلى صياغة نصوص واضحة تُجرّم أفعال محددة، كما يفترض أن تكون النصوص الجزائية، ولا لغاية تجريم الأعمال غير المشروعة التي تحصل من الشبكة، بل عمد إلى وضع نصوص عامة تُجرّم كل ما يحصل على الشبكة أو من خلالها، وأعطى صلاحيات واسعة للضابطة العدلية والجهات المختصة لتفتيش بيانات الشبكة بشكل مخالف للدستور، بهدف تقييد حرية التعبير وتقييد قانون الإعلام.

كما أنه خول أي متضرر، بغض النظر عن درجة الضرر الذي لحق به، الحق في طلب سحب أو تعديل المحتوى من الشبكة، دون اللجوء إلى القضاء، حتى عبارة السلطة القضائية التي وردت في أغلب مواد القانون لا تعتبر ضماناً للمواطنين، بل يجب استبدالها بعبارة بحكم قضائي مبرم.

أرقام كبيرة غير سارة



مع الأخذ بعين الاعتبار، أن عمليات الاستيراد والتصدير الجارية لا تُعنى غالباً بموضوع التفصيلات الهيكلية أعلاه، بقدر عنايتها بمصلحة حيتان الاستيراد والتصدير، وبما تحققت تلك العمليات من أرباح في جيوب هؤلاء، أولاً وأخيراً وأهمها. أما التباهي بأرقام المصالحات على عمليات التهريب فهو طامة أخرى كبيرة، خاصة مع التقدير بأن ما يتم ضبطه من مواد وكميات يعتبر أقل بكثير مما يتم تهريبه استيراداً، والسوق حكم ومؤشر فاصل وعملي على هذه الحال، ناهيك عن النوعية والمواصفة المتدنية. وبكلتا الحالتين، فإن الأرقام أعلاه كـ «إيرادات» مع غيرها من الأرقام المعلنة والمتداولة على مستوى عمليات الاستيراد والتصدير والتهريب، ربما تشير بشكل مباشر إلى ما يصب في جيوب الكبار «مستوردين- مصدريين- مهربيين» من أرباح ولمصلحتهم، على حساب مصلحة البلاد والعباد.

مؤشر سلبي على مستوى تقييم ضبط المواد المهربة عبر الحدود بداية، باعتبار أن المواد المهربة استيراداً هي الغالبة في عمليات الضبط والمصالحة، خاصة في ظل كثرة البضائع المهربة الواصلة للأسواق داخلاً والمتداولة فيها، والتي تعتبر مؤشراً عن حال الفلتان الكبير الجاري في عملية ضبط الحدود والطرق، والذي زاد واستفحل خلال السنين الأخيرة، نفوذاً وفساداً، وبذريعة الحرب والأزمة.

الأرقام ومصحة الكبار

واقع الحال، يقول: إن الميزان التجاري السوري فيه عجز كبير ومزمن، جراء السياسات الليبرالية المعتمدة منذ عقود وحتى الآن، وبالتالي فإن رقم الإيرادات أعلاه، بصيغته المطلقة تلك، والذي يتم تسويقه وكأنه إنجاز، ما هو إلا أحد أشكال التعبير عن الكارثة الاقتصادية، نتيجة الاستمرار بتلك السياسات، والتي يمكن تلخيصها على هذا المستوى بأنها مشجعة للاستيراد ومضرة بالإنتاج بشكل عام.

عمليات الاستيراد والتصدير الجارية لا تُعنى غالباً بموضوع التفصيلات الهيكلية أعلاه بقدر حيتان الاستيراد والتصدير

الإحصائيات الدولية والرسمية والمحلية والوقائع كلها تؤكد ازدياد أعداد الفقراء في سورية يوماً عن يوم، وبات الملايين يحتاجون للمساعدة بسبب الغلاء واستمرار السياسات الاقتصادية الليبرالية الإفقرارية، وليس المهجرين نتيجة الأزمة فقط.. ومع ذلك تتراجع نسب المساعدات الإنسانية الغذائية الدولية، ولكن حتى هذه المساعدات قسم كبير منها لا تصل لمستحقيها بسبب الفساد وتراجع الدولة عن دورها الإشرافي وتوكيل قسم كبير من توزيعها للجمعيات الخيرية.

أرقام وشور

على مستوى المستوردات، لا بد من معرفة نسبة المواد الأولية المستوردة بالمقارنة مع نسبة المواد نصف المصنعة أو المصنعة بشكل كامل، وغيرها من التفصيلات الأخرى المتعلقة بالتنوع والمواصفة والضرورة والأهمية وموقع المنافسة مع البدائل المحلية وغيرها، كمؤشرات إضافية يتم من خلالها التقييم النهائي لأرقامها. وعلى مستوى الصادرات، لا بد من معرفة نسبة المواد الخام المصدرة بالمقارنة مع نسبة المواد نصف المصنعة والمصنعة بشكل كامل، ونسبة ما تحمله كل منها من قيمة مضافة، بالإضافة إلى انعكاسات عمليات تصدير بعض المواد على احتياجات الاستهلاك المحلي لها، كنسبة وتناسب، وغيرها من المؤشرات الإضافية لتقييم أرقامها بشكلها النهائي أيضاً. فزيادة الإيرادات الناجمة عن زيادة عمليات الاستيراد وكمياتها، ليست مؤشراً إيجابياً غالباً، بل ربما تكون محملة بالكثير من الشرور على المستوى الاقتصادي العام، والمعيار الحقيقي لذلك، هو: نتيجة الميزان التجاري السنوي إن كان فيه فائض أو عجز كما سلف، مع الأخذ بعين الاعتبار الهيكلية والمؤشرات السابقة. أما الأرقام الناجمة عن المصالحات جراء ضبط المواد المهربة «تصدير أو استيراد»، وعلى الرغم من تسويقها كمؤشر إيجابي على مستوى تقييم الجهد والنشاط، إلا أنها بالمقابل

عاصي اسماعيل

حسب الأرقام المعلنة رسمياً من قبل مديرية الجمارك العامة مؤخراً، والمتداولة إعلامياً: ارتفعت إيرادات مديرية الجمارك العامة إلى 250 مليار ليرة خلال 2017، مقارنة مع 175 مليار ليرة حققتها في عام 2016، بزيادة 75 مليار ليرة. مصالحات الجمارك تدخل واردات للخزينة العامة بنحو 100 مليون ليرة وسطياً كل أسبوع. عموماً، فإن أرقام الإيرادات المحصلة لصالح الخزينة العامة من قبل مديرية الجمارك العامة لها ثلاثة مصادر رئيسية: عمليات الاستيراد- عمليات التصدير- ضبط المهربات. الميزان التجاري هو الحكم طبعاً، لا يمكن اعتبار زيادة رقم الإيرادات جراء زيادة عمليات الاستيراد والتصدير وكمياتها حالة إيجابية بالمطلق، إلا من خلال الميزان التجاري الذي يعتبر مؤشراً هاماً على المستوى الاقتصادي، فإما أن يكون هناك فائض في هذا الميزان «إيرادات الصادرات، أعلى من إيرادات المستوردات» وبالتالي فإن هذا الرقم يعتبر إيجابياً، وإما أن يكون هناك عجزاً في هذا الميزان «إيرادات المستوردات، أعلى من إيرادات الصادرات»، وبالتالي فإن هذا الرقم يعتبر سلبياً. بالإضافة إلى أهمية الكثير من التفصيلات التي لها علاقة بهيكلية الصادرات والمستوردات، والتي لها دلالاتها ومؤشراتها كذلك الأمر.

دير الزور.. أهالي الريف الشرقي.. مطالب ملحّة

الزور- الميادين- البوكال. 8- تفعيل دوائر السجل المدني، وهذا يخفف العبء على المواطن من أجور النقل، ويخفف الضغط على المحافظة. 9- تخفيض تعرفة النقل من دير الزور إلى القرى والمدن، وعلى سبيل المثال: أجرة الراكب الواحد إلى الميادين التي تبعد 45 كم هي 2000 ل.س. 10- توزيع الهلال الأحمر للمساعدات بشكل مستمر ودوري. 11- تفعيل المصالحة الوطنية بشكل حقيقي ودون سمسرة ومحسوبيات. 12- «تأمين القروض للفلاحين دون فائدة. 13- تأمين الماشية من بقر وأغنام للفلاحين بأسعار رمزية، علماً أن الثروة الحيوانية في الريف الشرقي شبه معدومة بسبب التعيش. 14- تأمين مادتي البذار والسماد. 15- تأمين مواد البناء لترميم وإعادة الإعمار بأسعار معقولة. 16- تأمين الكهرباء ولو «أمبيرات» بأسعار مقبولة ريثما تتم إعادة الكهرباء العامة. إن هذه المطالب الضرورية، تشمل الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، وهي أساسية لعودة الحياة إلى مدن وقرى هذا الريف، الذي يعتبر منكوباً بحق.

الهلال الأحمر فهو غير كاف، وبنوعية سيئة جداً، ناهيك عن انعدام الكهرباء ونذرة الماء. مطالب ضرورية بعد عودة قسم لا بأس به، من أهالي قرية بقرص فوقاني إلى قريتهم في الريف الشرقي، وجدوا بيوتهم خراباً ودماراً كلياً أو جزئياً ومعقشة كغالبية الريف الشرقي، وهم بحاجة إلى مساعدات إسعافية واهتمام من الجهات المسؤولة في المحافظة، والحكومة. وفي زيارة ميدانية للريف الشرقي، ومنه قرية بقرص فوقاني، وبعد الاطلاع على الواقع، تبين أن الأهالي بحاجة ماسة إلى المطالب التالية: 1- تشغيل محطات المياه. 2- تأمين مطاحن أو مادة الدقيق، حيث لا يتوفر الخبز. 3- تفعيل الجمعيات الزراعية. 4- تأمين صالات لبيع المواد الغذائية أو مؤسسات استهلاكية. 5- تسهيل عودة المهجرين إلى بيوتهم. 6- تأمين كراجات للنقل من دير الزور إلى الميادين والريف ككل. 7- تخفيف الحواجز على طريق دير

الموافقات الأمنية، ومعابر الفساد على نهر الفرات، فبعد أن دمرت طائرات التحالف الأمريكي البنى التحتية وأهمها: الجسور. ويضطر الأهالي الذين هجروا إلى الريف الشمالي الشرقي، إلى عبور نهر الفرات بالقوارب، ودفع مبالغ كبيرة كتأونات وسمسرة للجهات «المسؤولة» وسمسرة المصالحة، تبدأ من المعابر كي يسمح لهم بالرسو على الشاطئ الجنوبي، بل وأصبحت هناك منافسة في الأسعار بين المعابر، وبعدها يأتي استغلال الحواجز على الطرقات، وانتهاء بالخوف الذي يبقى مسيطر عليهم في انتظار الحصول على موافقة أمنية، والتي قد تصل مدتها إلى شهرين، وختامها عدم توفر مقومات الحياة الضرورية من خدمات، ومستلزمات العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

رغيف الخبز بـ 40 ليرة فقط!

لقد عاد حوالي عشرة آلاف مواطن من أهالي مدينة الميادين، وتم تشغيل فرن خاص، لكنه يبيع كل 12 رغيفاً بـ 500 ليرة سورية، أي: سعر الرغيف أكثر من 40 ليرة، أي: أن الأسرة بحاجة على الأقل لـ 15 ألف ليرة شهرياً، أما الخبز الذي يوزع مجاناً من

ما يزال الحديث عن تأمين عودة أهالي دير الزور إلى مدنهم وقراهم مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي، دون تأمين المستلزمات الأساسية للحياة والعمل الزراعي، كونه المصدر الوحيد للعيش في الريف، ناهيك عن الاستغلال والفساد الذي يتعرضون له علناً.



مراسل قاسيون

125 كم من مدينة دير الزور، حتى الحدود العراقية السورية، وأهم مدته هي: موحسن وبقرص والميادين والبوكال.

معابر الفساد؟

لعل أهم معيقات عودة الأهالي، هي:

الريف الشرقي لمحافظة دير الزور جنوبي نهر الفرات «الشامية» الذي تم دحر التنظيم الفاشي التكفيري داعش منه، وعودة سيطرة الدولة عليه، وهو يمتد لمسافة

كشفت مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة عن مساحات زراعة القمح والشعير والبقوليات والنباتات الطبية والعطرية الأساسية الداخلة في خطة وزارة الزراعة، حيث توقع البعض أن تغيرات في الظروف الأمنية لبعض المناطق الزراعية الأساسية كانت ستتيح توسعاً في مساحات زراعة المحاصيل.

المساحات المزروعة بالمحاصيل في 2018



كميات لا تتجاوز 8% مما كانت توزعه قبل الأزمة، وفق تقديرات الباحث الزراعي السوري حسان قطنا.

الشعير +8%

المساحات المزروعة بالشعير بلغت حتى الآن 1,19 مليون هكتار، بزيادة عن المساحات المزروعة في العام الماضي بمقدار 90 ألف هكتار. حيث زرعت مساحات بلغت 1,1 مليون هكتار.

قاسيون تقارن معطيات المساحات المزروعة حتى الآن في الموسم الزراعي الشتوي لعام 2018 مع مقابلتها في العام الماضي، لتوضح بعض الاتجاهات الزراعية للمحاصيل الأساسية السورية.

قاسيون

القمح -6%

زرع حتى الآن مساحة 1,1 مليون هكتار من القمح، بتراجع حوالي 70 ألف هكتار عن المساحات المزروعة في العام الماضي، حيث بلغت المساحات: 1,17 مليون هكتاراً. تتوزع المساحات بين 38% للمروي وحوالي 417 ألف هكتار، و62% للبعلي 685 ألف هكتار.

وقد تراجعت المساحات المزروعة بالقمح المروي عن العام الماضي بنسبة 9%، بينما كان التراجع أقل في مساحات القمح البعلي: 4%.

ومع هذا التراجع في المساحات فإن الإنتاج في العام القادم مرشح للتراجع كذلك الأمر، وذلك مع مؤشرات الجفاف الماثلة في العام الحالي، ليكون أقل من إنتاج العام الماضي الذي بلغ 1,8 مليون طن، حيث أن التحفيز الذي كان من الممكن أن يعطيه السعر الحكومي المرتفع نسبياً في هذا العام، لا يستطيع أن يجدي نفعاً في دفع المزارعين لتوسيع المساحات، لأنه صدر متأخراً عن وقت زراعة أغلب المساحات. حيث تم رفع السعر إلى حدود 175 ليرة للكم، وحوالي: 38 سنت أمريكي.

مقابل هذا الإنتاج، فإن الخطة الحكومية مستمرة بالتخطيط لمستويات إنتاج قمح عالية، وتقدر في هذا العام بحوالي: 1,8 مليون هكتار، أي أعلى من المساحات التي زرعت في عام 2010 والمقدرة بحوالي: 1,6 مليون هكتار. وتوضع هذه الخطة الزراعية، للمساحات الكبيرة، ولكنها لا تقابل بتوزيع وتخصيص كميات كافية من مستلزمات الإنتاج، حيث وزعت المؤسسة العامة لإكثار البذار على سبيل المثال في العام الماضي

المساحات المزروعة بكافة أنواع النباتات الطبية والعطرية في عام 2016 71 ألف هكتار، بينما كانت مساحاتها في عام 2011 تقارب 6000 هكتار في المحافظة في عام 2011.

لم تجر تغيرات كبرى على المساحات الزراعية السورية خلال العام الحالي، إلا أن المساحات المروية بالقمح تستمر بالتراجع، ولم تتوسع في العام الحالي عن العام الفائت على عكس التوقعات، بعد تغيرات أمنية كان من المفترض أن تنعكس إيجاباً على إمكانية استعادة جزء من الأراضي الزراعية، ولكن هذا لم يتم على الأقل بالنسبة للمحاصيل. فالمحدد هو حجم العوائد حيث تتوسع المساحات في الزراعات التصديرية ذات العوائد العالية، مثل: النباتات الطبية والعطرية، حيث أرباح المزارعين بالقياس إلى التكلفة تتراوح بين 200% وتنفوق 600% في بعض أنواع النباتات، بينما لا تتعدى العوائد في القمح نسبة 20-30% إذا لم تكن خاسرة في بعض المناطق!

اليانسون 4512 هكتار، فحبة البركة 2661 هكتار، ثم الشمر بمساحة 112 هكتار. ازدادت مساحات زراعة الكمون بين عامي 2011-2018 بنسبة 23%

من 58 ألف هكتار إلى 75,5 ألف هكتار، ورغم أنه لا يزال يحتل المساحات الأكبر بين المحاصيل الطبية والعطرية، إلا أن زيادة مساحات المحاصيل الأخرى أكبر من زيادة الكمون، نظراً لعائديتها العالية.

حيث يُذكر بأن العوائد في النباتات الطبية تصل إلى مستويات قياسية بالمقارنة مع نسب العوائد الزراعية عموماً، حيث أن كلفة كغ الكمون في الحسكة عام 2016 بلغت: 160 ليرة للكم، بينما سعر مبيعه كان يبلغ 625 ليرة، أي بعائد يقارب 285% من التكلفة. أما في الحبة السوداء والحلبة فتتفوق نسبة العوائد إلى التكاليف 600% «قاسيون 748». محافظة الحسكة هي المحافظة الأكثر توسعاً في زراعة النباتات المذكورة، حيث تبلغ في العام الحالي 43 ألف هكتار حتى الآن، للمحاصيل الخمسة المذكورة، وأكثر من خمسة أضعاف الخطة الزراعية.

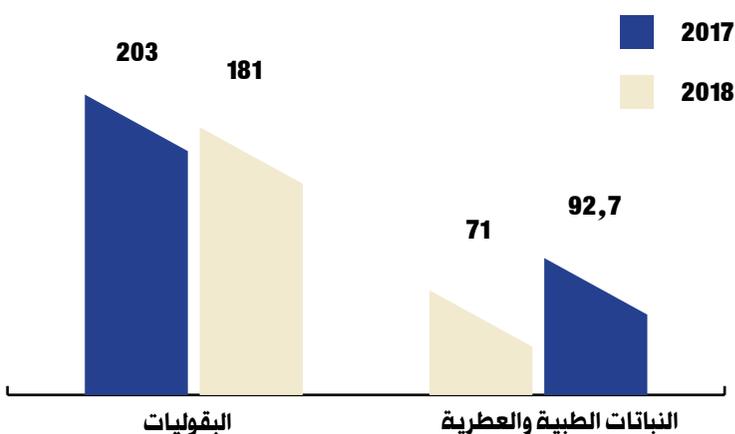
وإذا ما أخذت محاصيل النباتات الطبية والعطرية مجملها، مضافاً إليها أنواعاً أخرى مثل: السمسم والحلبة وغيرها من الأنواع الإضافية، فإن المساحات أوسع من هذا بكثير، ففي الحسكة على سبيل المثال: بلغت

تراجع زراعات المحاصيل التقليدية في سورية ويأتي تراجع المروي منها أسرع من تراجع البعلي وتراجع ذات العوائد المنخفضة مقابل المحاصيل الرباحة

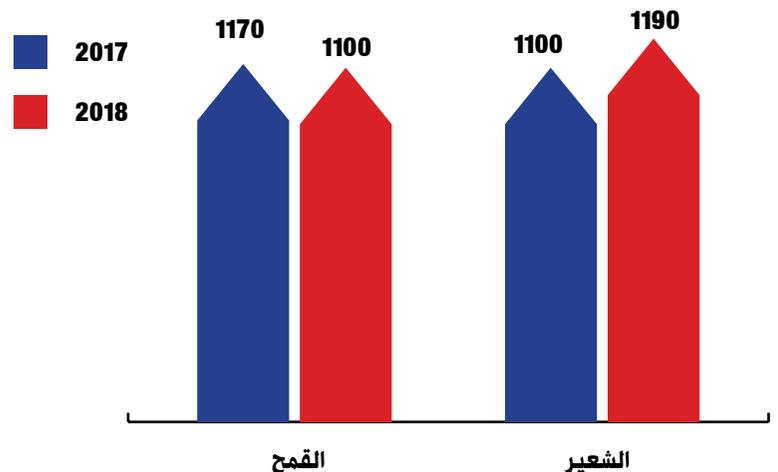
تصريحات وزارة الزراعة

FAO/WFP CROP AND FOOD SECURITY ASSESSMENT MISSION TO THE SYRIAN ARAB REPUBLIC

مساحات البقوليات والنباتات العطرية ر بين 2017 - 2018
الف هكتار



مساحات القمح والشعير بين 2017 - 2018
الف هكتار



ينشر الإعلام الغربي الاقتصادي الكثير حول إعادة الإعمار السورية، ولكن معظم ما ينشر يركز حالياً على الجانب السياسي الدولي في هذه العملية، وتحديدًا حول دور الصين في إعادة الإعمار القادمة...

الغرب يحذر من «الإعمار الصيني»

يتوقع الكثيرون، بأن الصين ستكون المحرك الأساس لإعادة الإعمار في سورية، ولهذا التوقع الكثير من المحددات المنطقية... القائمة على الإمكانيات الصينية من جهة، والمصلحة الجيوستراتيجية من جهة ثانية، بالإضافة إلى المنافسة الدولية الضعيفة في المرحلة القادمة في سورية، وتحديدًا تراجع فرص الغرب في المساهمة في إعادة الإعمار. وذلك مبني على وضع الغرب لاشتراطات وتعقيدات في وجه انخراطه المبكر في عملية إعادة الإعمار، والأهم: سير مشروعه السياسي نحو الفشل في سورية.

■ عثمان محمود

مشروع طريق الحرير، الذي يقع الساحل الشرقي للمتوسط على مفصل عالي الأهمية فيه.

ما يعني: أن للصين إمكانيات ودوافع للمساهمة الفعالة في عملية إعادة إعمار سورية. وبالمقابل فإن الطرف التمويلي الآخر، الغرب ومؤسساته، لا يزال مكبلاً بمحددات مشروعه السياسي في سورية. فبعد أن انتعشت عمليات البحث التفصيلي في المؤسسات الدولية لآليات وسياسات المرحلة القادمة في سورية، عادت لتخمد في العام الحالي، وعاد التركيز على عمليات الإغاثة والمساعدات والتمويل الجزئي، لمناطق سورية دون أخرى، في سياسة ترتبط بأمال ومسااعي الغرب نحو التقسيم... حيث ازداد تشدد الموقف الغربي الذي يستمر بالعقوبات على سورية، ويتوسع بها، ويربط مساهمته بالتمويل، بشروط سياسية كعملية انتقال سياسي، وفق الرؤية الغربية. ويتوسع هذا المنطق لتطرحه الولايات المتحدة وليس فقط الاتحاد الأوروبي كما كان سابقاً. وآخر ما يجري في هذا السياق تجهيز الولايات المتحدة لمشروع حكومي، ينص على فرض عقوبات على الجهات الدولية التي توصل المساعدات إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية.

الصين وغيرها من الدول، كروسيا وإيران

تتباين تقديرات تكلفة إعادة الإعمار السورية، إلا أن أدناها يسجل 250 مليار دولار... وهذه الفاتورة التي تبدو مرتفعة، لا تشكل حافزاً كافياً للاستثمار الدولي بمعنى الأرباح، بقدر ما تحمل إعادة إعمار سورية دلالات لنتائج الجانب الدولي من المعركة في سورية. حيث ستعبر عملية إعادة الإعمار في حينها عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية في المرحلة القادمة. فإما أن يكون للغرب دور محوري في الاستثمار وإعادة الإعمار كما كان في لبنان على سبيل المثال! وإما أن يكون للقوى الصاعدة تجربتها الأولى والأهم في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، بعد الاستقرار السياسي.

يركز الإعلام الاقتصادي الغربي على الدور الصيني المرتقب في إعمار سورية، ويحذر منه، فالصين هي الأكثر قدرة من حيث الفوائض المالية، وهي الطرف صاحب القدرة التمويلية الأعلى، والتجربة الأوسع للاستثمار والمساعدات... كما أن للصين حافزاً لتأمين الاستقرار والمساهمة في الفعالة في إعادة إعمار سورية، فالأزمة السورية، والاضطراب في «الشرق الأوسط»، يقف عائقاً في وجه المشروع الصيني لربط الشرق بالغرب، عبر



التي تضعها العقوبات الغربية الدولية، التي تعيق أي استثمار بالدولار أو تدفق الأموال للاستثمار في سورية. إن البدء بالاستثمار حالياً لا يستطيع إلا أن يكون بطرق التخافية، أو بمستوى عال من التنسيق بين الحكومات للاستثمار بشكل مباشر... لذلك فإن إعادة الإعمار بالمعنى الواسع والشامل، لن تتم في سورية إلا بمستوى أعلى من الاستقرار السياسي المرتبط بالحل السياسي الشاملة، وسيعبر في حينها عن فشل مشروع الفوضى الغربي، ما يعني استحالة أن يكون الاستثمار الغربي وما يشابهه فاعلاً جدياً في إعادة الإعمار السورية.

بالدرجة الأولى، تبدي مرونة بالتعامل مع ملفات إعادة الإعمار في سورية، والتعامل مع ضرورات إحياء البنى التحتية، والتركيز على قطاعات دون غيرها، تبعاً للأهمية كما في قطاع الطاقة على سبيل المثال... رغم أن هذه العمليات تعني البحث عن طرق وآليات لإمكان الاستثمار والتمويل، مع تجاوز العقوبات الدولية على سورية، التي ستشكل عائقاً على عمليات استثمار واسعة، وهو ما يفسر وجود الكثير من الحركة، والزيارات والمبادرات، وبالمقابل عقود وتنفيذ فعلي منخفض! فالتأخر يرتبط بعاملين الأول: درجة استقرار الظروف الأمنية والسياسية من جهة، ومن جهة ثانية: الاستعصاءات

مؤشرات الجفاف السوري في شباط 2018

انخفض معدل هطول الأمطار في بعض المحافظات السورية عن المعدل السنوي العام انخفاضاً كبيراً، وكانت أقل معدلات الهطول في الحسكة وحمص اللتان لم تحققا إلا نسبة 36% من المعدل السنوي، بينما تجاوزت محافظتنا اللاذقية وطرطوس فقط المعدل السنوي، بتحقيق 100% للأولى، و106% للثانية.



أما عند مقارنة المخزون المائي للسودود لشهر شباط بين عامي 2017-2018 نلاحظ تحسن المخزون المائي للسودود لشهر شباط في عام 2018 في محافظتي اللاذقية والسويداء وطرطوس، بينما تراجع في باقي المحافظات باستثناء الحسكة حيث بقي على حاله.

حيث بلغ المخزون المائي للسودود في اللاذقية 75%، وفي حلب 89%، وفي طرطوس 49%، وفي حمص 30%، أما أدنى مستوى فسجل في ريف دمشق 3%.

أما درجات الحرارة المسجلة في شهر شباط أعلى من المعدل الشهري بحوالي «2,46- 4,6 درجة مئوية» في المحافظات كافة.

حيث إن حوالي 70% من مساحة سورية ارتفعت فيها درجة الحرارة في هذا التاريخ بنسبة تفوق الـ 20% مقارنة مع المتوسط العام.

بالنسبة لقياس الغطاء النباتي يتبين أن تاريخ شباط 2018 يدل على تناقص في الكتلة الحية للنباتات المحاصيل بالمقارنة مع المتوسط العام. وقد انخفض المؤشر إلى ما يسمى الصف 4 وهو يعبر عن مستوى ضعيف جداً في الغطاء النباتي إلى معدوم، وقد تركز الانخفاض على سرير نهر الفرات في دير الزور، وشرق محافظة حلب، وغوطة دمشق الشرقية، وبعض المناطق المتفرقة في الحسكة وحمص ودرعا والقنيطرة، وعموم البادية السورية.

■ التقرير الشهري لمشروع الإنذار المبكر عن الجفاف.

البحوث الزراعية «عملنا اللي علينا»

كشفت مصادر في البحوث العلمية الزراعية عن تمكن الهيئة مؤخراً من زيادة نسبة الولادات في قطعان الأبقار الشامية بمعدل 11,5%، وكذلك نسبة الولادات التوأمية في أغنام العواس المخصصة لإنتاج الحليب بنسبة 15,9% وتحسين الأداء الإنتاجي لكل من الإبل والجاموس. ومن هذه الأنواع المحسنة يتم توزيع أعداد محددة، بلغت 3600 رأس من أغنام العواس، وأكثر من ألف رأس من الماعز الشامي، و400 من الماعز الجبلي والهجين، و200 رأس من الأبقار المحلية وغيرها. كما أشارت إلى عدة إجراءات متعلقة بالمنتجات النباتية، وببذار المحاصيل، يذكر منها: اعتماد صنف الذرة الصفراء «سلمية 1» الذي وصلت إنتاجيته إلى 8,18 طن في الهكتار، ما يساهم في توفير مادة العلف المركز لقطاع الثروة الحيوانية في سورية، كما اعتمد صنف من الفول السوداني «سوري 2» بنسبة زيادة عامة في إنتاجيته بنسبة 18%، وارتفاع بنسب الزيت وصلت إلى 39,1%.

يذكر أن جزءاً هاماً من التراجع في الإنتاج الزراعي السوري، لا يعود فقط إلى تراجع المساحات بل إلى تراجع في الإنتاجية، والغلة للمحاصيل، نتيجة تراجع القدرة على التسميد، والعناية ومواجهة الأمراض. بالإضافة إلى تراجع توزيع البذور المحسنة المختبرة في مراكز البحوث الزراعية السورية. إلا أن اعتماد هذه الأصناف، وتوزيعها، وتحفيز عمليات زراعتها، هو عملية ترتبط بقدرة الإنفاق العام الزراعي، ومنظومة الإقراض الزراعي، ودعم مستلزمات الإنتاج، وكل ما يؤدي إلى رفع العائدية وزيادة حافز الالتزام بالخطط.

ينفذ الرئيس الأمريكي ترامب تدريجياً برنامجاً انتخابياً وما وعد به... ولا يمكن أن يكون البرنامج الانتخابي في الولايات المتحدة هو برنامج هذا المرشح أو ذلك، بل هو حصيلة استراتيجية قوى المال الكبرى لمرحلة قادمة. فترامب سيرفع أسعار الفائدة، ويزيد الدين الأمريكي، ويفتح معركة تجارية عبر العالم...

فرط «القوة الاقتصادية»... ضعف أمريكي



بدأت الولايات المتحدة صراعها الداخلي، والعالمي، حول إجراءات رفع التعرفة الجمركية، والتراجع عن حرية التجارة العالمية، فبعد التعرفة الجمركية على الحديد والألمنيوم، وقع ترامب إجراءات لرفع التعرفة على البضائع الصينية، بمقدار 60 مليار دولار.

ليلي نصر

شرائها في بدايات العام الحالي، حيث قلصت مشترياتها الشهرية من الدين الأمريكي بمقدار 17 مليار دولار خلال الشهر الأول من 2018. وهذا الاتجاه يعني عملياً تسريع بتخفيض قيمة الدولار.

الحرب التجارية التي يعلنها ترامب انتقلت مباشرة إلى معركة عملات، حيث انخفض الدولار خلال الأسبوع الماضي بمقدار 0,7% نقطة... وانتقلت أيضاً إلى اضطراب في أسواق الأسهم بالدرجة الأولى، التي انخفضت عبر العالم، وفي الولايات المتحدة. حيث تراجع مؤشر داو جونز بنسبة 3% تقريباً، ومؤشر S&P 500 وناسداك بمقدار 2,5%. وكذلك في اليابان حيث أغلق مؤشر نيكاي على انخفاض بنسبة 4,5%. وهونغ كونغ 2,45%، أما شانغهاي فبنسبة 2,86% وفي سيؤول 3,37%.

بالمقابل ترافق هذا التصعيد الاقتصادي الأمريكي، مع إجراءات اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة، حيث تم رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة لتصل إلى نطاق مستهدف يقارب 1,75-1,5% بعد أن كانت أسعار الفائدة الأمريكية قريبة من الصفر، طيلة العقد الماضي، الذي عقب الأزمة المالية العالمية. كما ستستمر وتيرة الرفع خلال العام الحالي. ويضاف إلى هذا أن الرئيس الأمريكي وقع على الميزانية الأمريكية بدين حكومي 1,3 تريليون دولار جديدة، ستضاف إلى

الرد الصيني قوي ومحدد، فالصين تكرر: لا نريد حرباً تجارية، ولكن إن أرغمتنا عليها سنخوضها، كما دعت الصين إلى الحوار لحل المسائل التجارية. ثم لوحث بفرض تعرفه جمركية على قائمة من 128 سلعة أمريكية، ولكنها تركت توقيعها لآخر الشهر الحالي، وستكلف الولايات المتحدة 3 مليارات دولار. إلا أن الرد الصيني جاء في الموضوع الأقوى، وهو عملياً قدرتها على التأثير على الدولار العالمي، حيث أعلنت الصين أنها ستطلق سوق «البترويان» يوم الاثنين 26-3-2018 في شانغهاي. وهي عملياً إطلاقاً لأوراق مالية صينية جديدة، لشراء عقود النفط المستقبلية باليوان القابل للتبادل بالذهب، وليس بالدولار كما جرت العادة.

ما يعني فتح احتمال إزاحة الدولار من جزء هام من سوق النفط، حوالي 17% منه، حيث أصبحت الصين المستورد الأكبر للنفط، وبلغت مستورداتها في الشهرين الأولين من العام الحالي أكثر من 9 مليون برميل يومياً. كما أن الصين أشارت إلى أن كل الاحتمالات بالرد قائمة، ومن بينها تخفيض شراء الصين لسندات الخزينة الأمريكية، وهي التي تملك ما يقارب 1,2 تريليون دولار منها، وأكبر مشتر لها. وعملياً فإن الصين بدأت بتخفيض

وغيرها من مؤشرات عالم اليوم المتغير مع هيمنة أمريكية أضعف.

لا زال لدى الولايات المتحدة أدوات، أهمها: منظومة المال العالمي، عبر الدولار والدين والمؤسسات المالية الكبرى، ولا زال لديها حصتها الكبرى من التجارة العالمية كأكبر مستورد عالمي، وهي تستخدم هذه الأدوات اليوم قبل غد في إثارة الاضطراب ودفع الآخرين للتنازل... لأن أدوات القوة الاقتصادية هذه ذاتها تتراجع تدريجياً، وتراجع القدرة على استخدامها في وجه تقدم الآخرين.

الدين الأمريكي العام. الذي وصل إلى أعلى مستوياته وفاق 21 تريليون دولار.

تتخذ الولايات المتحدة كل الإجراءات التي تدفع نحو اضطراب اقتصادي عالمي واسع النطاق، وتمارس في هذا سلوكاً يشبه سلوكها السياسي العالمي بنشر الفوضى، فهي تسعى لتسريع الاشتباك الاقتصادي، وإدامته. لأن الاضطرابات الاقتصادية، والازمات، توقف تقدم الآخرين: تضغط على الصينيين بالدرجة الأولى، وتؤخر عمليات تشكيل بدائل مالية ومؤسسية أقل هيمنة أمريكية، وتعيق الانفتاح الأوروبي الاستثماري على أوراسيا،



العمل، ولكن يبدو أننا سنضطر للتعامل معه». كما أشار جيرمان كليمنكو مساعد الرئيس الروسي، حول الإنترنت: بأن موسكو تستعد كذلك لاحتمالات انقطاعها عن شبكة الإنترنت العالمية، وعملياً شبكة الإنترنت الخاصة بها جاهزة، وهي بشكل عام مجهزة لتكون أقل اعتماداً على الإنترنت العالمي.

نقل أموال فايسبوك!

هبطت القيمة السوقية لشركة فايسبوك بشدة خلال الأسبوع الماضي، بعد الفضيحة، التي تقرر إظهارها الآن حول تسريب الشركة لبيانات المستخدمين. وقد انحدرت القيمة السوقية لفايسبوك من 537 مليار دولار، إلى 488 مليار دولار، أي: خسرت قرابة 49 مليار دولار من قيمتها خلال أسبوع واحد، وهبط سهمها إلى أدنى مستوياته. وأثرت هذه العملية على شركات الخدمات الإلكترونية الأخرى مثل: «الفابيت» و«أمازون» و«مايكروسوفت» و«أبل»، بنسب تراوحت بين 1,5-3% على التوالي.

يذكر أنه قد سبق هذه الفضيحة، هبوط حاد في سوق أسهم الشركات الأمريكية وتحديداً شركات التقنيات والتكنولوجيا، التي ارتفعت أسعار أسهمها بشكل قياسي خلال الأعوام التي أعقبت الأزمة المالية، وأخذت هذه

روسيا: جهاز swift وانترنت بديل...

وجاء هذا التهديد منذ فترات طويلة لشركات النفط والغاز الروسية الكبرى، وتحديداً غاز بروم، وروسنفت، التي تستعد منذ عام 2014 لهذا الاحتمال، وكذلك الأمر للبنوك الروسية. حيث أجرت شركة روسنفت في شهر 12-2017 اختباراتاً على احتمالات إغلاق التعامل، وعلى آليات تعامل بديلة. ليشير نائب بنك غازبروم أندريه كوروليوف لوكالة تاس: «إن روسنفت أجرت اختباراً على مستوى روسيا لاستخدامها المعادل المحلي لسويفت، أي: لشركة تعامل مالي ماثلة للمنظومة، تجهز منذ عام 2014».

ومنذ عام 2017 أبلغت محافظة البنك المركزي الروسي نابولينا، الرئيس الروسي، بأن القطاع المصرفي الروسي قد تم تزويده بكل الشروط اللازمة لتشغيل منظومتي الأقرض والدفع في حالة فصل روسيا من منظومة سويفت.

حيث قال نائب رئيس الوزراء الروسي أركادي دفوركوفيتش الشهر الماضي، بأن: «الشركات مستعدة من الناحيتين الفنية والنفسية لإغلاق منظومة سويفت بوجهها، حيث تكرر هذا التهديد مراراً وتكراراً». مشيراً إلى أن «هذا القطع بالتأكيد ضار للشركات الروسية، لأنه سيشكل عقبة أمامها، ويبطئ

عالم يتغير

تلوح الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤخراً الاتحاد الأوروبي، باحتمال عزل روسيا اقتصادياً عن منظومة سويفت: «وهي جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، وتضم أكثر من 10 آلاف منظمة مالية من أكثر من 210 دولة، بقدرة على التحكم بكل التعامل المالي، وفرض هيمنة العملات الغربية الدولار واليورو...» حيث تؤدي هذه العملية إلى إعاقة كبيرة للتعاملات المالية العالمية، وآليات التواصل الإلكتروني المالي، وسيجعل أية عملية دفع بالدولار أو اليورو لهذه الشركات عملية قابلة للتعطيل.

أسعار الفائدة، أي: زيادة مارجح السندات... لتبدأ مرحلة مالية جديدة بانتقال جزء هام من الأموال التي تكسبت في فقاعات شركات التكنولوجيا، إلى المالكين الأساسيين للمال في البنك الفيدرالي الأمريكي، العائلات التي تصدر سندات الخزينة الأمريكية وتقرض الحكومة الأمريكية.

الشركات الحصة الأكبر من ارتفاع قيمة أسهم البورصات الأمريكية، لتتجمع فيها أموال كبرى خلال عقد مضى. ولم يكن للانخفاض السابق أسباب ترتبط بفضائح الشركات، بل كانت ترتبط وفق محللين بانخفاض كبر المستثمرين المحددين لاتجاهات السوق نحو سندات الخزينة الأمريكية، بعد توقعات رفع

حماية المستهلك أم حماية السوق والتجار؟



من المسؤوليات، وتبريراً لاستمرار حال الفلتان في الأسواق على حساب المستهلكين ومصالحهم وحقوقهم. أما الخشية الأكبر، فهي: أن تصاغ بعض التعديلات بما يؤمن المزيد من مصالح التجار، وخاصة الكبار منهم، على حساب المستهلكين ومصالحهم، وعلى حساب المزيد من تراجع الدور المفترض لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وجهازها الرقابي في الأسواق، وفقاً للنهج الليبرالي المعتمد والمحابي لمصالح هؤلاء الكبار أولاً وأخيراً، وهو ما سبق أن لمسناه عبر كل القوانين الصادرة خلال السنوات الأخيرة، سواء كانت على شكل تعديلات على القوانين السابقة المعمول بها، أو كانت قوانين جديدة، والتي يتم تسويقها والترويج لها بعبارة «مواكبة المتغيرات» وغيرها.. والتي كانت نتيجتها المزيد من التراجع لدور الدولة عن مهامها وواجباتها.

هذا الجهاز من المفترض، أنه هو مصدر معرفة «الثغرات» في القانون الحالي في معرض تطبيقه، كما أنه هو القادر على تصويبها عند الضرورة عبر الاقتراحات المرفوعة من قبله للوزارة من أجل الشرح والتوضيح، وهذه الإجراءات بمجملها، هي إجراءات ومسؤوليات إدارية تقع على عاتق الوزارة مع جهاز حماية المستهلك لديها. وربما مع بعض الإنصاف يمكننا القول: إن تحميل المسؤولية لهذا الجهاز منفرداً أمر غير منطقي، كون موضوع السوق والبضائع والأسعار مرتبطاً أصلاً بجملة السياسات المتبعة، والتي تعتبر بوابة لكل الثغرات التي تمر عبرها المخالفات والموبقات كلها.

خشية مشروعة؟

على ذلك، فإن الذرع بوجود قصور في القانون، ليس أكثر من شماعة للتهرب

جهاز حماية المستهلك، أو من قبل التجار في معرض تطبيق القانون، والتي تتخذ ذريعة من الناحية العملية خلال تطبيقه وتنفيذه، وخاصة من خلال توصيف المخالفة ونوعها، أو أثناء تنظيم الضبوط التموينية، وهي النواحي الإجرائية التي يتم الاتكاء عليها للالتفاف على القانون الحالي والتهرب من تطبيقه غالباً. أما من ناحية رفع سقف العقوبات المفروضة على المخالفين بموجب القانون، والتي فرضتها متغيرات واقع السوق كضرورة، فهي ربما لا تفرض تعديل القانون برمتها، بل هي عبارة عن تعديلات من الممكن إصدارها بمرسوم يقضي بهذا التعديل، وهو ما درجت عليه العادة بحكم الضرورة، كون هذا الإجراء يعتبر الأسرع والأسهل من الناحية القانونية والتشريعية والتنفيذية.

خاصة وأن تعديل القانون كاملاً يتطلب سلسلة معقدة وطويلة من الإجراءات التي لا بد أن يمر بها، اعتباراً من أفضية السلطة التنفيذية، الوزارة التي ستقترح التعديلات، مروراً بالحكومة التي ستقرها بعد التمهيد والدراسة، والإعادة إن لزم الأمر، وصولاً إلى أفضية السلطة التشريعية، ممثلة بمجلس الشعب، وفي حال الموافقة عليه وإقراره يرفع للإصدار، ليعود مجدداً للسلطة التنفيذية ممثلة بالوزارة المعنية لتطبيقه، وهو ما يستنزف عدة أشهر على الأقل، بحال التفاؤل.

السياسات بوابة الثغرات والموبقات

لعل الثغرة واجبة الترميم موجودة في جهاز حماية المستهلك، فمن الناحية العملية، هو الموجود بتماس مباشر مع السوق والتجار، وهو المعني بحماية المستهلكين عبر تطبيق حيثيات القانون على المخالفين، وهو على ذلك أحد أسباب حال الانفلات في السوق، كونه المسؤول عن ضبط المخالفات قانوناً، كما أن

سمر علوات

في حين أن الوقائع تقول: أنه ربما ما من حاجة لتعديل قانون حماية المستهلك بقدر الحاجة إلى تطبيقه الفعلي، وأن الحديث عن التعديل الآن ليس سوى ذر للرماد في العيون، بذريعة قصور القانون الحالي، وللمماطلة في اتخاذ إجراءات فعلية تحمي المستهلك وفقاً لتبويباته.

«سد الثغرات»

لقد جاء في أحد المواقع المحلية، نقلاً عن مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه: «تم الانتهاء من مسودة التعديلات على القانون رقم 14 لعام 2015، حيث أصبحت المسودة جاهزة بانتظار عرضها على الجهات المعنية، مجلس الشعب، ومجلس الوزراء، لتم مناقشتها والتباحث بها وفي حال حصولها على الموافقة، يتم إصدارها والعمل بها، وأن ذلك يأتي بهدف جعل قانون الترميم أشد صرامة، وأكثر فاعلية، عبر الاستفادة من تجربة القانون الحالي والثغرات التي وجدت فيه، وإضافة بنود وفقرات تفصيلية أكثر لسد هذه الثغرات».

ذريعة غير موفقة!

قانون حماية المستهلك الحالي لم يستكمل عامه الثالث، وغالبية التعديلات المقترحة حسب ما رشح عن الموضوع تأتي في سياق توضيح بعض النصوص والفقرات المتعلقة بالمخالفات المنصوص عنها وطبيعتها، والتي تم اعتبارها «ثغرات»، وهي في حقيقة الأمر قضايا لا تتطلب إقرار قانون جديد، وإنما مجرد إصدار لقرارات مباشرة، أو توضيحات من طرف الوزارة للجوانب غير المفهومة، أو الفضفاضة، حسب الذرائع المساقاة من

الإبداع في التضخيم الإداري

هيئة جديدة تعزز وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إحدائها، تسمى «الهيئة السورية للمعلومات التجارية»، حيث تداولت وسائل الإعلام: أن الوزارة أعدت مسودة المشروع الخاص بإحداثها بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية.

عادل إبراهيم

ومن خلال المعلومات التي رشحت عبر وسائل الإعلام، يتبين بأن مهام الهيئة تتعدى حدود التسمية وتتخطاها، لحدود القيام ببعض المهام التي تقع على عاتق بعض مديريات الوزارة وبمسؤولياتها، وبعض المهام بمسؤولية جهات حكومية أخرى، مروراً بالمعارض الإلكترونية وصولاً للمعارض وليس انتهاءً بعقد الاتفاقات الدولية.

ازدواجية العمل والمهام

لقد رشحت المعلومات حول عمل الهيئة، حسب وسائل الإعلام، أنها تهدف لبناء منظومة معلوماتية تجارية تضم مختلف أنواع البيانات المتعلقة بـ «الشركات التجارية» - السجلات التجارية - سجلات المتاجر - العلامات التجارية الفارقة - الرسوم والنماذج الصناعية - براءات الاختراع، وتعزيز دور الوزارة كمصدر للمعلومات والبيانات التجارية. على ذلك فإن الهيئة المزمعة ستعتبر

مركزاً لتجميع المعلومات المتوفرة لدى الوزارة افتراضاً وأرشفتها إلكترونياً، لوضعها بالخدمة كمصدر سهل للمعلومات التجارية، للمهتمين وأصحاب الشأن والقرار. أما على مستوى المهام، فقد رشح بأن الهيئة ستقوم بتقديم الخدمات الإلكترونية في مجال عمل الوزارة على المستوى التجاري، اعتماداً على الأرشفة الإلكترونية والربط الشبكي، للخدمات المقدمة سلفاً من قبل بعض مديريات الوزارة.

مهام النافذة الواحدة

والنتيجة، أن مهام الهيئة قيد الإحداث ستكون بمثابة مهام النافذة الواحدة التي تقوم بتقديم المعلومات والخدمات استناداً للبيانات المؤرشفة إلكترونياً، والتي يتم إعدادها ومتابعتها من قبل مديريات الوزارة استناداً للقوانين الناظمة لكل منها، وعلى مسؤولية هذه المديريات كمصدر لهذه البيانات والمعلومات والوثائق، حيث ورد في معرض الحديث عن الهيئة: أنها يجب أن تراعي قوانين: «التعاملات الإلكترونية» - التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة - الجريمة الإلكترونية - حماية المستهلك - التجارة - الشركات - العلامات التجارية والرسوم

تعارض مع التوجه الحكومي

بناءً عليه، ليس من الأجدى والأسهل على الوزارة أن تسعى لإحداث النافذة الواحدة لمجمل الخدمات المقدمة من قبلها ومن مديرياتها المختلفة، بدلاً من إحداث تلك الهيئة المستقلة مالياً وإدارياً؟ مع ما تعنيه من تضخيم بالكادر الإداري والمالي الحكومي، بالإضافة إلى ما تفرضه من كتلة إنفاق كبيرة جديدة، ناهيك عما يمكن أن يتمخض من سلبيات بعمل الهيئة المزمعة بما يتعلق بالخدمات المقدمة عبرها، والتي تقع بمسؤولية مديريات الوزارة أصلاً، كونها ستعتبر مستقلة مالياً وإدارياً، وكادراً العامل غير متخصص أو معنى بصحة البيانات أو الوثائق. والسؤال الذي يفرض نفسه: ألا تعارض فكرة إحداث هذه الهيئة



الكثير من الجهات الحكومية، وفي أحسن الأحوال تتقاطع معها، مما يفسح المجال للمزيد من الترهل وضياح المسؤوليات وتقاذفها. ولعل السؤال بهذا الصدد، يجب توجيهه إلى اللجنة الاقتصادية، التي جرى الحديث بأنها منسقة العمل مع الوزارة من أجل إحداث الهيئة المزمعة، من حيث كونها بدعة جديدة لزيادة عدد الإدارات، وتضخيم الجهاز الإداري الحكومي.

أخيراً، يمكننا القول: إن إحداث النافذة الواحدة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مستوى تقديم البيانات والخدمات الإلكترونية يعتبر ضرورة ملحة، تتوافق مع التطورات التقنية وضرورات المرحلة، وهو ما يجب أن تكون عليه الحال.

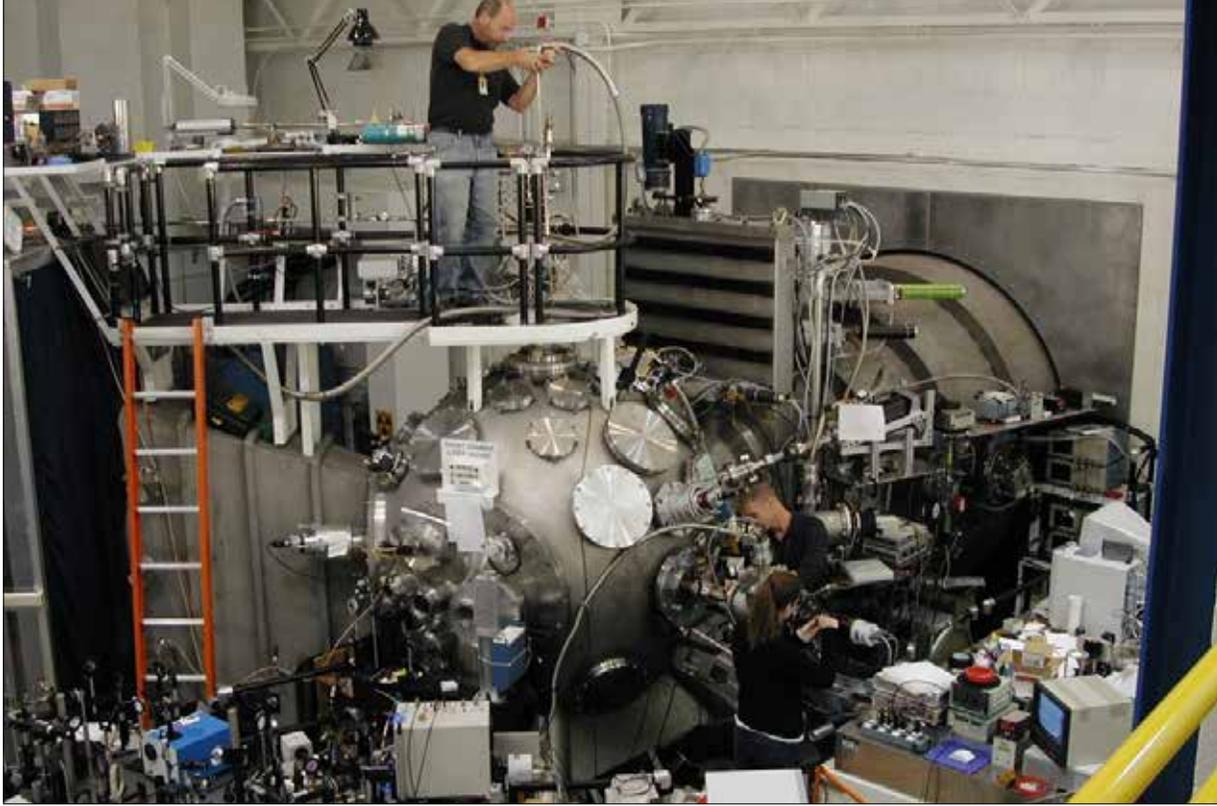
مع التوجهات الحكومية، في ظل الحديث عن ضغط الإنفاق وترشيده وقلّة الإيرادات، وبعد أن جرى إلغاء وجود بعض الهيئات الحكومية، بسبب ازدواجية المهام مع جهات حكومية أخرى، حيث تم دمجها سوياً، فكيف هو الحال بهيئة مستقلة تتبع لوزارة كي تنجز بعض مهام مديرياتها، وليس كلها؟!

الضرورة وتضخيم الدور

لعلنا لا نبالغ بالقول: إن جملة المهام الإضافية التي تم الحديث عنها إعلامياً لا تتعدى فكرة الترويج والتسويق للهيئة المزمعة، بغاية تضخيم دورها الافتراضي ليس إلا، خاصة بما يتعلق بالمعارض والاتفاقات الداخلية والخارجية وغيرها من المهام، التي ربما تعارض مع مهام

العلوم وملامسة الأسلاك الشائكة التاريخية

دليل جديد



يبدو أن التوتر، الذي سبق وأشير إليه سابقاً بين الإدارة الأمريكية والمجتمع العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية، في تفاقم متزايد، والشرح ما بين الطرفين يسير إلى التوسع. فبعد تخفيض التمويل عن عدة مؤسسات ومعاهد بحثية أمريكية، إضافة إلى "الاستهتار" والمماطلة في التعيينات والتعثرات التي طالتها في مواقع علمية مختلفة في الولايات المتحدة من قبل الإدارة الأمريكية الحالية، ها هي الأزمة تصل إلى ميدان جديد هو "اندماج الطاقة".

خلال القرن الماضي، وبداية الحالي، أنها مهد العلوم تنجلي بوضوح، حيث إن العامل الأساس فيها كان بدوافع سياسة الاستعمار والحروب كتطور الاتصالات والتقنيات الحديثة والفضاء والنقل... وخصوصاً بروز خصم قوي كالاتحاد السوفيتي وقتها، والذي قام بنفسه بتسارع علمي كبير والذي ساهم بفرض ضرورة تطوير العلوم في المعسكر الإمبريالي، إضافة إلى تشكيله خطراً على وجود هذا المعسكر، وبالتالي شكل واقعاً موضوعياً لتطوير الأسلحة الفتاكة الأمريكية من أجل ضربه، وهي ما شكلت بدورها أرضاً لتطوير ميادين علمية هامة منها: العلوم النووية والفضائية... الجوية...

الحدود التاريخية بالملمس

هذا الظهور المباشر لواقع معاداة الرأسمالية «في مراحل تعفننا» وكبحها لقوى الإنتاج في حالة العلوم، الذي وصل إلى مرحلة التدمير المباشر لهذه القوى المنتجة «كما في تدمير المجتمعات والحياة على الأرض ككل»، تدعيم لطرخ وصول النظام الرأسمالي لمرحلة حدوده التاريخية، في سياق الصراع الفكري «بين قوى اليسار تحديداً» حول طبيعة هذه المرحلة. وما يجري في العالم اليوم هو: انفجار هذه الحدود صراعاً، لاستكمال إزالة الأسلاك الشائكة التاريخية.

البحثي على مستوى العالم، ويشكل أهمية لمختبرات أوروبا كما لمختبرات الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعون فيها الإدارة الأمريكية إلى التراجع عن القرار.

ليس حادثاً عابراً بل خطأ عاماً

هذا الحدث، كما سابقه، لا يشكل على أهميته حدثاً معزولاً عن السياق العام للتطورات التاريخية العالمية وللولايات المتحدة كمرکز لرأس المال العالمي المازوم. هو من جانب يؤكد على سياسة خفض الإنفاق «ومنها مثلاً: التراجع عن السياسة الصحية التي أقرها الرئيس السابق أوباما» كجزء من الأزمة المالية، ومن جهة أخرى يؤكد على العقل الرجعي الرأسمالي الذي طالما تم الترويج له أنه علمي بامتياز، ومشجع للبحث والعلوم والاكتشاف والتطوير والخلق والإبداع، حيث تعج الأفلام والأخبار والدعاية الرأسمالية بأن الغرب موطن العلوم وقائدتها، بينما هو فعلياً يوظف العلوم في صالح السياسة الاستعمارية الحربية بشكل أساس، أو للربح المالي، ويمارس العدائية «حرباً اقتصادية» كما المقال المذكور، وأيديولوجية دعائية لشيطنة العلم كحالة التكنولوجيا الذكية» تجاه العلم، والجديد إذا ما تعارض مع مصالحها «لسنا نتضامن مع مخزون السلاح النووي الأمريكي طبعا».

خدعة تقديم الرأسمالية نفسها للبحث في دور الليزر بموضوع اندماج الطاقة، فإنه أيضاً مضطرب في برنامج إدارة المخزونات التابع لإدارة الطاقة، والمعني بتقييم موثوقية مخزون السلاح النووي للولايات المتحدة، وإخراجه من العمل هو «غير منطقي بما خص الرؤية بعيدة المدى حول عمل إدارة المخزون» كما علق «كامبل» (مدير المعهد المشغل لأوميغا) الذي قال: إنه لم يحدث أي نقاش مسبق حول الإقفال، وأنه لم يتم استشارتهم قبل القرار، كما اعتبر «ريتشارد بيتراسو» من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا - الأهم في أمريكا، في رسالة أرسلها إلى الجهات الرسمية: إن إقفال المعهد سيؤدي إلى «نتائج كارثية لا رجعة فيها للحفاظ على سلامة وموثوقية مخزوننا النووي».

تضامن «أوروبي»

في سياق ردود الفعل حسب المقال، وإضافة إلى الزيارات المتكررة التي يقوم بها المسؤولون في جامعة «روشيستر» إلى العاصمة واشنطن، لإقناع أعضاء الكونغرس بالعدول عن القرار، فإن حالة اعتراض طالت عدة باحثين من عدة جامعات كون إقفال أوميغا سيؤثر على برامج التدريب والبحث في تلك الجامعات. ولكن الاعتراض شمل أيضاً واحداً وخمسين باحثاً من أوروبا وقعوا على رسالة لسكرتير الطاقة، مضمونها حول أهمية ليزر أوميغا

محمد المعوش

"الخبر ظهر كالصاعقة من السماء الزرقاء"

هذا كان اقتباساً من مقال صدر خلال هذا الأسبوع في مجلة «علوم» «العالمية» إياها على موقعها الإلكتروني، تحت عنوان «العلماء في سباق لإنقاذ الليزر البحثي الذي استهدفه «الرئيس» «ترامب» بالإغلاق». وحسب المقال: إن «أوميغا» هو ليزر بحثي في جامعة «روشيستر» في نيويورك، وهو كصرح «أيقونة» «عمره حوالي 23 عاماً» في أبحاث اندماج الطاقة.

القرار بتخفيض التمويل يعني الإقفال الكلي للمعهد خلال السنوات الثلاث القادمة، والذي يعتبر مركزاً مهماً في القيام بالأبحاث العلمية والتدريب لطلاب الدكتوراة إضافة إلى كونه إطاراً لتنفيذ بحوث في قضايا الطاقة المكثفة. المعهد كان لعدة سنوات (1999-2005) رائداً في هذا المجال، إلى أن تقدمته المنشأة الوطنية للاشتعال «National Ignition Facility» «كاليفورنيا» ولكنه بقي يقوم بـ 80% من العمل في الميدان حسب كامبل ميشال كامبل، مدير مختبر الليزر الطاقوي «LLE» المشغل لليزر أوميغا.

المعنى الاستراتيجي للقرار "المسبب لخطر شديد"

ليزر أوميغا، إضافة إلى كونه إطاراً

وجدتها

د. عربوب المصري



هل الاستهلاك هو معادل الحرية؟

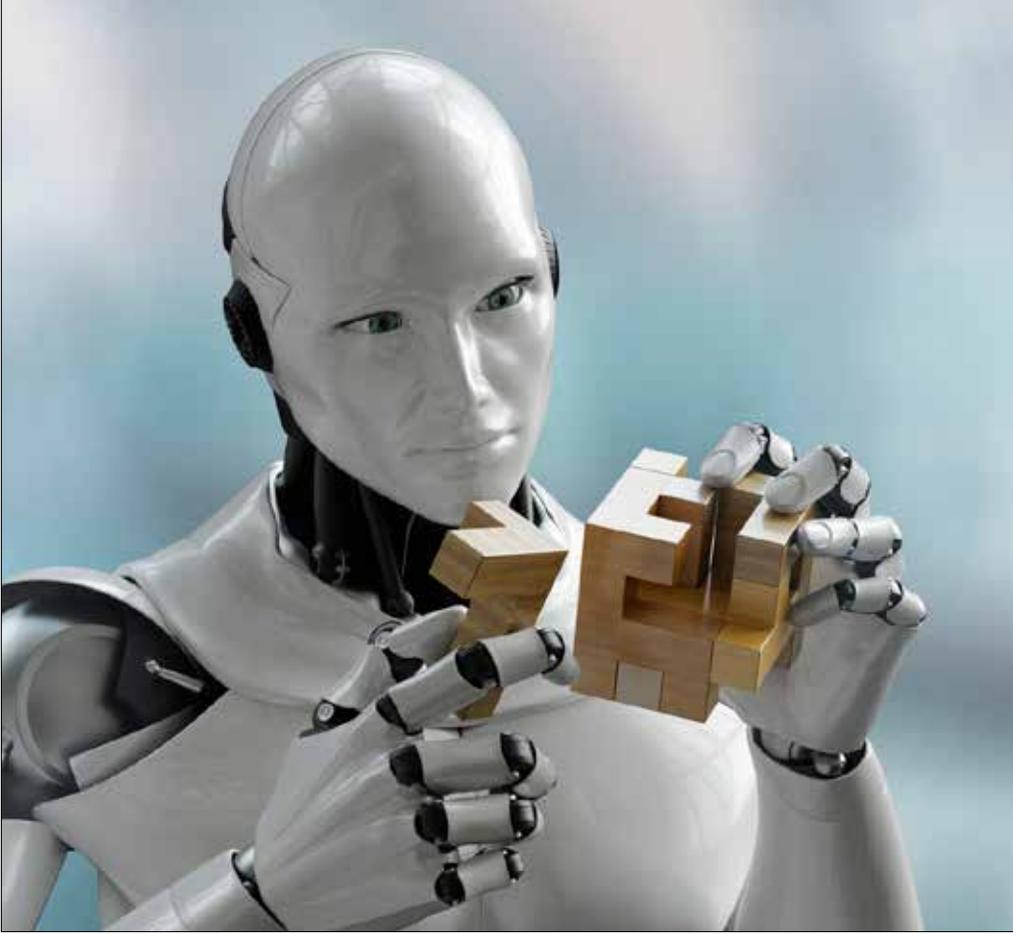
من أجل التعبئة ومهاجمة الإنتاج المتضخم الذي تقوم به الرأسمالية على حساب البشر والطبيعة، يجب مهاجمة ثقافة الاستهلاك. وهذا ينطوي على مهاجمة مؤسسات الهيمنة التي تنتشر النزعة الاستهلاكية، وتطوير معرفتنا بالسلع المادية، وتقوم على فرض الارتباط بين البضائع والحرية. تنفق القوى الرأسمالية موارد كبيرة لضمان أن نعرف أنفسنا اجتماعياً بما نستهلكه أكثر بكثير مما ننتجه وما نخلقه. تهدف الإعلانات المستهدفة إلى التعريف بقوة على السلع التي تفيد بأن رفض الرأسمالية سيعادل رفض الذات. الطبقة العاملة كموضوع ثوري، هي القوة التي ستغير بها العالم. ومع ذلك، الجهود الكبيرة التي تقوم بها الرأسمالية تحاول توليد الفردية اللازمة لتجاهل جذور المشكلة. من أجل بقاء الرأسمالية، يجب أن يتوسع رأس المال لذلك يجب عليه تجميع الاحتياجات وتنفيذ التتابع المخطط من أجل الإنتاج والحفاظ على نمو السوق. إن التصنيع المنهجي لعدم الرضى الاجتماعي يضع السلع كوسيلة قابلة للشراء، للشعور بالإنجاز الاجتماعي، وبالتالي الرضى عن طريق التمسك بهم يرفع فهم الرأسمالية إلى كونها مردافاً للحرية بمجرد كونها تزودنا بالسلع. هذا يهدد الطريق لثقافة المستهلك المنيع على التغيير المنهجي.

إن تراكم السلع يقود الناس ليس فقط إلى التعرف على وسائل التدمير، بل يشل أيضاً قدرتهم على حشد الجهود ضد الأزمة البيئية. إن بناء المقاومة للرأسمالية يكون أكثر وضوحاً في المجتمعات الأكثر تضرراً من أساليب الاستغلال. من المعترف به على نطاق واسع، أن الاستهلاك الذي يحفز الربح يغذي النفايات الصناعية، والتلوث قضية واسعة وحساسة للزمن، ويجب معالجتها لمنع وقوع كارثة بيئية مطلقة. ومع ذلك، لا يمكن للرأسمالية توفير الإصلاح دون أن تحل نفسها. إن قضية المناخ في مرحلة عدم قابلية الأرض للاستخدام، لذا فإن الأزمة البيئية العالمية ستقع على المستهلكين، ويتم تحضير الأسواق لمرحلة السوق «الخضراء» الجديدة وهي «وهم» الاستهلاك الشامل الأخلاقي من أجل نمو جديد للسوق.

يعتمد استمرار وجود الغلاف الحيوي كما نعرفه على تقليل التأثير الصناعي البشري. وهذا يتناقض مع حاجة رأس المال إلى نشر فكرة خاطئة مفادها، أن الاحتياجات البشرية غير محدودة وأن الأرض وحدودها الطبيعية قادرة على استيعاب مثل هذا الواقع العبثي. ويتم غرسها في استراتيجيات النمو لفرزها، فبمجرد أن تتحقق الاحتياجات الفعلية سيتوقف السوق عن النمو، وبالتالي يجب على النظام أن يصنع الاستياء لزيادة الطلب. هذا الطلب يضع المجتمع في حالة من التشتت الذي يدمج الرغبات والاحتياجات، بينما ينكر أن الاستهلاك يصنع ثقافياً، وأن ثقافة الرأسمالية هي الحافز لعدم الاستقرار البيئي.

الذكاء الصناعي لن يحل محل العقل

تعد شركة «نكتوم» بالحفاظ على عقول الأفراد الذين يعانون داءً لا براء منه من أجل تحويلها إلى برامج محاكاة عبر أجهزة الكمبيوتر، وذلك في نقطة ما في المستقبل، عندما يصبح هذا الأمر ممكن الحدوث. ورغم أن هذه مجرد شركة ناشئة من السهل أن تتحول لهدف السخرية والاستهزاء، فإنه في ما وراء السخرية تكمن حقيقة مهمة نذكرنا بضرورة أن نبقي منشككين إزاء تكنولوجيا الذكاء الصناعي الحديثة.



ليونيد بيرشيدسكي

جديدة تناولت «نكتوم»: «ألم يخبرهم أي شخص بعد أننا عرفنا سي إيفانز كونيكوم منذ أكثر من عقد، لكننا لم نتوصل إلى كيفية إعادة بناء جميع الذكريات التي تحويها؟ وهذا مجرد 7 آلاف تشابك عصبي فقط، مقارنة بتريليونات التشابكات العصبية داخل المخ!».

جدير بالذكر أن «سي إيفانز» يعتبر بمثابة دودة شديدة الضالة، لا تتميز بذكاء خاص ولا تتسم الذكريات بها بالتعقيد. ومع هذا، فإنه «من المتعذر تحميليها». وتبعاً لما شرحه أندريس سانديبرغ، من معهد مستقبل البشرية التابع لجامعة أكسفورد، فإن «كونيكوم» البشري بمقدوره تخزين ما يصل إلى 10 بيتابايت من البيانات. ويتطلب الأمر نحو 283 ألفاً من مثل هذه «كونيكوم» لمضاهة إجمالي حجم المعلومات التي تخزنها شبكة الإنترنت اليوم.

ومع هذا، فإنه على خلاف التوقعات الواثقة، الواردة بالموقع الإلكتروني لـ«نكتوم»، فإن الخريطة من المحتمل ألا تسمح بإعادة البناء الكامل للعقل البشري. ولا يزال الخبراء يتجادلون بخصوص كيفية تخزين الذكريات، ولا يعتقد كثيرون أن وحدات «نكتوم» تصف جميع، أو حتى معظم، المسبل التي يعمل من خلالها العقل البشري. ولا تقتصر المشكلة على عدم توافر تكنولوجيا إنتاج «كونيكوم» بشري حتى اليوم، وإنما ثمة شكوك كبرى حول ما يتعين توافره من عناصر أخرى لتحقيق عملية «تحميل للعقل». على سبيل المثال: يحاول علماء رسم خريطة لنشاط الخلايا العصبية على مدار فترة من

وتشتهر الفكرة الأساسية وراء «نكتوم» في أوساط المتحمسين تجاه فكرة «تحميل العقل» (في الواقع، ثمة ثقافة كاملة قائمة حول هذه الفكرة، مع توفير عدد من المؤسسات الثرية، الدعم المالي للأبحاث في هذا الصدد) بـ«التحميل المدمر»؛ بمعنى: أن العقل يجب قتله من أجل رسم خريطة له. وقد جذبت هذه الفكرة المروعة دعابة كبيرة لـ«نكتوم»، التي جرى بناؤها على أساس جهود سابقة لتجميد أجساد مليونيرات، بحيث يصبح من الممكن إعادتهم للحياة عندما تظهر التكنولوجيا القادرة على إنجاز ذلك. ومع هذا، نجد أن المشكلة الكبرى التي تواجهها «نكتوم» ليست أخلاقية بصورة أساسية.

جدير بالذكر، أن الشركة طورت سبيلاً لتحنيط جميع الوصلات العصبية داخل المخ، التي يطلق عليها «كونيكوم»، ويعتقد مؤسسو «نكتوم» أن الخريطة أهم عناصر المخ البشري الذي يعاد بناؤه، وأن الحفاظ عليه لا بد أن يبقى على جميع ذكريات الإنسان سليمة. ومع ذلك، فإنه حتى المتفائلين إزاء فكرة تحميل العقل يتوقعون أن ينجح الإنسان في إعادة بناء أول شبكة مؤلفة من 10 آلاف وحدة عصبية بين عامي 2021 و2024، إلا أنه حتى يومنا هذا لم ينجز الكثير على صعيد مثل تلك الجهود.

من جهته، قال سام غيرشمان، العالم المتخصص في المخ والأعصاب بجامعة هارفارد، في إطار تعليقه على قصة صحافية

ومع هذا، يظل من المحتمل يوماً ما أن يتمكن الإنسان من محاكاة جميع التفاصيل الدقيقة في المخ، المرتبطة بالإدراك والذاكرة والعاطفة والغريزة. موجز القول: إن إعادة بناء المخ البشري تشكل الهدف الأعظم الذي يسعى خلفه الذكاء الصناعي. وحتى هذه اللحظة، فإن أكثر الأصوات تفاقماً لإزاء تحميل العقل ترى أن ذلك لن يتحقق سوى في المستقبل البعيد. ويكشف ذلك أنه رغم كل الضجة المثارة حول الذكاء الصناعي، فإننا نميل نحو التقليل من قدر الكمبيوترات الفائقة التي تحملها داخل

الزمن، وبالتالي لا تزال تفصلهم عقود عن رسم خريطة للعقل البشري ككل. وتقف مثل هذه القضايا عائقاً حتى من قبل انتقال العلماء لإمعان النظر في قضايا فلسفية، مثل ما إذا كان العقل الذي جرى تحميله سيمثل الشخصية الخاصة بـ«المالك» الأصلي للمخ ذاتها.

وربما لا يشكل المخ البشري الصورة الأكثر كفاءة من الذكاء، خصوصاً أنه يحتاج إلى آليات دعم بيولوجي ضخمة لتعويض الخلايا التي تموت طوال الوقت، إلى جانب أن قدرته على تخزين البيانات ليست بمستوى جودة الكمبيوترات.

أنهار الأرض الجليدية وصلت نقطة الارجعة!

الجليدية ببطء مع التغيرات المناخية. وإذا أردنا، على سبيل المثال، الحفاظ على الحجم الحالي للجليد، فلا بد من أن نصل إلى مستوى درجة الحرارة في أوقات ما قبل الثورة الصناعية، وهو أمر غير ممكن. وفي الماضي، تسببت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالفعل في إحداث تغيير لم يعد بالإمكان إيقافه، وهذا يعني أيضاً أن سلوكنا الحالي له تأثير على التطور طويل المدى للأنهار الجليدية، ويجب أن نكون على علم بذلك.

وأوضح البحث: أنه إذا أرادت الدول إحداث فرق ملموس يمكنه إيقاف ذوبان الأنهار الجليدية، فيجب أن تكون على دراية بما يفعله كيلوغرام واحد فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للبيئة.

الباحثون تحديد كيفية تأثير ذلك على الأنهار الجليدية. وفي هذا الصدد، علموا أنه، على الأقل حتى عام 2118، لن يحدث أي فرق يذكر، ويجب الانتظار إلى ما بعد المائة عام المقبلة، حيث سيرى الباحثون آثار هذه الجهود على ذوبان الأنهار الجليدية.

وقال جورج كاسير، المشارك في البحث: «ذوبان الأنهار الجليدية له تأثير كبير على تطور ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي حساباتنا، أخذنا في الاعتبار جميع الأنهار الجليدية في جميع أنحاء العالم، بدون الصفائح الجليدية في أنتاركتيكا وغرينلاند والأنهار الجليدية المحيطية، وتمت نمذجتها في سيناريوهات مناخية مختلفة». وأضاف موضحاً: «تتفاعل الأنهار



البلدان قصرها إلى أكثر من واحد ونصف، أعلى من تلك المستويات إن أمكن. وأكد البحث الجديد: أن «هذا ينبغي أن يقلل بشكل كبير من مخاطر تغير المناخ»، ولكن أراد

195 دولة للوقوف في وجه ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية، ووافقت الدول المشاركة على الحد من هذه الزيادة إلى ما يقرب من درجتين مئويتين، أعلى من مستويات ما قبل الصناعة. وقررت

وجد بحث جديد أن أي شيء يفعله البشر الآن لن يحد من ذوبان الأنهار الجليدية على مدار المائة عام المقبلة.

واستنتج علماء من جامعتين أوروبيتين أنه «حتى لو تم تقليص جميع الانبعاثات»، فإن ذوبان الأنهار الجليدية خلال المائة عام التالية لن يتوقف. ومع ذلك، أكد الباحثون أن الإجراءات التي يتبعها البشر الآن، يمكن أن تؤثر على تغير المناخ على المدى الطويل. ونشر التحليل الجديد في Nature Climate Change. وجمع اتفاق باريس تعهدات من

الهلوسة الأمريكية بروسيا



فاز بوتين بفكرة ولاية رئاسية جديدة تضمن له البقاء في منصبه حتى عام 2024، وأظهرت نتائج الانتخابات التي جرت في 18 آذار الجاري، حصوله على أكثر من 76% من الأصوات، ليبقى بذلك رئيساً لولاية رابعة.

دائمة كتيلة

تزامنت انتخابات الرئاسة الروسية مع حملة إعلامية واسعة شككت بنزاهة وديمقراطية الانتخابات، حتى قبل حصولها، لتكون جزءاً من حملة أوسع تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بالشراكة مع حلفائها، بهدف شيطنة روسيا، وحشد الرأي العام ضدها، سواء من خلال الضغط على الحكومات للدخول في الخندق المعادي لروسيا، أو على صعيد تكوين مزاج شعبي معاد لها، فلماذا هذا الهجوم الأمريكي الشرس على روسيا في هذه المرحلة؟

التراجع... حقيقة ثابتة

لسنا هنا في صد الدفاع عن روسيا، أو عن رئيسها فلاديمير بوتين، ولكن حقائق الأمور، ووقائع تغير توازنات القوى الدولية، تقول: أن الحملة الأمريكية ضد روسيا تحمل الكثير من التضليل والأكاذيب الأمريكية المعتادة، وبأدوات وسيناريوهات متنوعة، بعضها يصل إلى حد السخف والمباشرة، مثل: اتهام موسكو بقتل الجاسوس الروسي المنشق، سيرغي سكرينبال، واستعمال مواد سامة على الأراضي البريطانية، أو من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وعلى الشركات الأوروبية المتعاملة معها، وصولاً إلى الضغط على الأوروبيين للتخلي عن الغاز الروسي، وشراء الغاز الأمريكي غير المنافس، بما يتناقض مع مصالحهم! وأدوات أخرى تسعى إلى تسعير

الصراع في جبهات عدة وتستهدف روسيا بشكل غير مباشر، مثل: الأزمة الأوكرانية، أو مثل: الحرب التجارية التي بدأتها واشنطن، وتستهدف الصين بشكل مباشر وحليفها الروسي بشكل غير مباشر، وينسحب هذا السلوك الأمريكي بطبيعة الحال على التعامل مع المنافس الصيني، وإن كان أقل حدة ووضوحاً.

تتوسع وتتعدد دائرة الصراعات اليوم، ولكنها تتشابه بالمضمون، وتلتقي في السياق ذاته، تحت عنوان عريض، من المهم إعادة التأكيد عليه تارةً ومراراً، رغم أنه لم يعد لأحد إنكاره، وهو التراجع الأمريكي المستمر، وصعود دول أخرى أهمها: روسيا والصين. ولكي لا تبقى مجرد فكرة عامة، كيف يمكن بالملاموس تحديد سمات التراجع الروسي التي تخشاها واشنطن المتراجعة حد الجنون؟

«هوس» مبرر

يمكن القول: إن روسيا اليوم تحمل جميع مقومات التفوق مقارنةً بالأمريكي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

أخرها وأوضحها كان توجيه الضربة القاضية للتفوق العسكري الأمريكي بالإعلان عن أنواع جديدة من الأسلحة الحديثة التي لا تجاريها الأسلحة الأمريكية.

يتكامل ذلك مع إمكانات روسيا الاقتصادية، فهي لا تمتلك فقط 40% من ثروات العالم الباطنية فقط، وتطمح إلى أن تصبح واحدة من أكبر خمس اقتصادات في العالم بحلول عام 2020، لكنها أيضاً تملك الطموح الكبير في كيفية استخدام مواردها، كمشروع «خط السيل الشمالي» لمد أوروبا بغازها عبر البحر، ودورها كذلك

محوري في بناء النموذج الاقتصادي الدولي الجديد، بالشراكة مع الصين ودول أخرى، والقائم على التكامل وتطوير البنى التحتية، وتطوير الصناعات الحقيقية، وربط أوروبا بإفريقيا آسيا، والتخلص من هيمنة الدولار، وهو أكثر ما يثير الجنون الأمريكي.

يضاف إلى ذلك كيفية التعامل الروسي مع أدوات الضغط والعقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية، فقد كانت الأداة الروسية لمواجهة العقوبات بالدرجة الأولى، هي من خلال زيادة حصة الدولة في مجمل نشاطات وقطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي رفع درجة تحكمها فيه، وتخفيض درجة اعتماده وتبعيته للغرب، أي تقليص درجة هيمنة الغرب، وقدرته على التحكم في الاقتصاد من خلال العقوبات، لترتفع مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من 38% عام 2006 إلى 70% في 2016.

أما سياسياً، فإن انحسار المشروع الأمريكي بنشر الفوضى حول العالم، بفعل مشروع السلم الروسي، وهنا يمكن التأكيد للمشككين: إنه مشروع سلم فعلاً، فالسلوك الروسي بالتعامل مع جميع ملفات الصراع حول العالم، كان مركزاً في إطار الدفع بالمفاوضات والحلول السلمية، هذا بالإضافة إلى خسارة الولايات المتحدة لمواقعها المهمة منذ عقود في المؤسسات الدولية، وتحديداً في مجلس الأمن، وأيضاً نتيجة للدور الروسي والصيني الفاعل، مما يعني أن الدور الأمريكي التقليدي هو ليس فقط في حالة تراجع نتيجة لأزمته الخاصة اقتصادياً، بل أيضاً لأن روسيا تصعد، وتملاً الفراغ، الذي يخلفه التراجع الأمريكي.

انتخابات ديمقراطية؟

بالعودة إلى موضوع الانتخابات الرئاسية الروسية، لا يمكن التأكد فعلاً من مدى نزاهتها وديمقراطية، ولسنا هنا أيضاً في صدد البحث في هذه المسألة، ولكن «الديمقراطية» عندما ينطق بها الغرب، تصبح من غير معنى، هذا ما علمتنا به تجربة العراق ودول أخرى. لكن الواضح هنا أن هذه المسألة تأتي في إطار الحملة المسعورة لإدانة روسيا، وتأييد المزاج الشعبي عالمياً ضدها، وبغض النظر، يبدو أن سياسات الإدارة الحاكمة الروسية على جميع الأصعدة، جديدة بإعادة انتخابها، وهو الأمر المعني به بالدرجة الأولى الشعب الروسي. أما عالمياً فإن دولة تدعم الحلول السياسية، وإطفاء بؤر التوتر الأمريكية، وتطوير نموذج اقتصادي بديل، وإزاحة هيمنة الدولار، هي دولة من الطبيعي أن تسبب الهوس والجنون لأمريكا المصابة بالتراجع، وصاحبة مشروع الهيمنة و«الفوضى الخلاقة».

قد يخيل للبعض أن الضجيج الذي تثيره أمريكا حول العالم، هو دليل قوة، وهو بالضبط ما تحاول واشنطن الإيحاء به، إن المجالين الإعلامي والاستخباراتي، هما المساحتان المتبقيتان لوشنطن، لممارسة هوياتها المعتادة بالتأثير على الرأي العام وتضليل الحقائق، أما الوقائع فإنها تقول: إن أمريكا ليست كما كانت قبل، وأن أفولها قادم لا محالة، أما ما تبقى لها للقيام به في هذا المرحلة، فهو فقط تنظيم عملية التراجع وتحديد أولوياتها، وفي هذا الطور قد تتنوع وتتعدد السيناريوهات مع ارتفاع حدة الهوس والجنون الأمريكي.

إن دولة تدعم
الطول السياسية
وتطوير نموذج
اقتصادي بديل
وإزاحة هيمنة
الدولار من
الطبيعي أن
تسبب الهوس
والجنون لأمريكا

كانت الاداة
الروسية
لمواجهة
العقوبات هي
من خلال زيادة
حصة الدولة في
مجملة نشاطات
وقطاعات
الاقتصاد الوطني

الصورة عالمياً



• قال سلاح الجو الصيني: إنه أجرى مناورات جديدة في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، وفي غرب المحيط الهادي، بعد المرور عبر جزيرتين في جنوب اليابان، واصفاً ذلك بأنه أفضل استعداد للحرب.



• قالت كوريا الجنوبية: إن جارتها الشمالية وافقت على إجراء محادثات رفيعة المستوى، يوم 29 آذار الجاري، في قرية بانمونغوم الواقعة على خط الهدنة بين الكوريتين.



• رحب عضو المكتب السياسي لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ماهر الطاهر، بمقترح عقد لقاء فلسطيني فلسطيني في موسكو، مشيراً إلى أن وفداً من الجبهة سيزور روسيا منتصف شهر نيسان المقبل.



• قال رئيس أركان الجيش السوداني السابق، الفريق أول ركن عماد عدوي، السبت: إن بلاده تشهد «عدداً من مهددات الأمن الوطني، مثل: النفوذ الصهيوني في دول حوض النيل».



• تظاهر نحو 500 ألف شخص في شوارع العاصمة الأمريكية للتعبير عن احتجاجهم على استخدام الأسلحة النارية في المدارس، وستجري احتجاجات مماثلة في أكثر من 800 مدينة أمريكية أخرى.



• اتعدت الصين باتخاذ إجراءات ضرورية للرد على الحرب التجارية التي أطلقتها الولايات المتحدة ضدها، مؤكدة خيبتها الشديدة ومعارضتها القوية فرار واشنطن فرض رسوم جمركية على بضائعها.

السعودية: بين ضرورات الواقع وشباك الماضي



في الأيام القليلة الماضية بدأ ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عدة زيارات خارجية لكل من: مصر وبريطانيا وفرنسا وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية...

■ سيبان حوج

هذه الدول، التي تضمنتها الجولة الأخيرة، تتقاطع في كونها إما مفتاحية إقليمياً، أو ذات وزن كبير دولياً، ففي أي سياق تأتي هذه الزيارات التي يترأسها ولي العهد، والتي يمكن التأكيد أنها مهمة بالنسبة للمملكة؟ وكيف يمكن وضعها في إطار تفسير السياسات السعودية بالعموم؟

في تفاصيل الزيارات

في مصر، التي افتتح بها بن سلمان سلسلة زيارته، تمت مناقشة قضايا عدة تمثّلت بالاستثمارات السعودية في مصر، وعلى رأسها مدينة «نيوم» المزمع إنجازها، بالإضافة إلى بعض القضايا السياسية الإقليمية الهامة مثل: سورية واليمن. أما فيما يخص زيارة المملكة المتحدة، فقد تركّزت على ثلاثة بنود رئيسية متمثلة بـ «القلق» البريطاني المزعوم في اليمن، وصفقات سلاح أهمها: ما يقارب 40 مقاتلة «تايفون» بريطانية الصنع، والبدء بإجراءات لرفع التبادل التجاري إلى حوالي 65 مليار جنيه إسترليني، بالإضافة إلى مناقشة مشروع «المملكة 2030».

في الولايات المتحدة لم يختلف الأمر كثيراً عما حصل في بريطانيا، من إبداء «قلق» أمريكي حيال حقوق الإنسان في اليمن، وصفقات سلاح، تراشق كل من الكونغرس والبنّتاغون الاتهامات بخصوصها، باعتبارها تستعمل في قتل المدنيين في اليمن. هذا بالإضافة إلى زيارات لجامعات ومراكز أبحاث علمية، وتوقيع بعض الصفقات البحثية، وتقييم مشروع «المملكة 2030»، والقيام باجتماعات عدة مع

ممثلين من «غوغل» و«مايكروسوفت» و«فيسبوك».

حدود المتّوقع

إن هذه الزيارات، وإن كانت من الناحية البروتوكولية هامة، بناءً على تركيبة الوفد السعودي، والدول التي تمت زيارتها، فإنها تحتاج بعض الوقت للتيان نتائجها الجديدة، ولكنها لن تثمر شيئاً في نهاية المطاف، إذا كانت في سياق الارتهان السعودي التاريخي للغرب، والأمريكيين خصوصاً، لكن في الوقت الحالي يمكن التأكيد على النقاط التالية: أولاً: إن كل ما يتم إعلانه من صفقات واستثمارات عربية في السعودية، والصفقات التجارية بين الطرفين، لا يمكن أن تكون جدية إلا فيما يخص النفط والسلاح، والتي في النهاية تكون فيها السعودية في موضع المنتج والمصدر للخام، والمستورد للتكنولوجيا، أي: الطرف الخاسر في معادلة التبادل اللامتكافئ.

ثانياً: إن ما يُسمى مشروع «المملكة 2030»، وحسب ما يتبدى في الإعلام، هو مشروع للنهوض بالمملكة، وكأنها راكدة ومستكينّة، وهي حقاً كذلك، ولكنه في الواقع محاولة لقولبة المملكة وفق التوازنات الدولية، والخروج بها من مخاض هذا التحول الدولي بأقل الخسائر، ولاسيما بعد الخسائر السياسية في كل من سورية والعراق واليمن. ثالثاً: إن التباكي الأورأمريكي على حياة وحقوق الشعب اليمني في الحرب اليمنية لا يمكن أن يكون سوى مدعى للشعور بالجلف والاحتقار، وكل ما يمكن أن تتضح به اللغة العربية من اشمزاز لهذه المنظومة، التي حتى الآن لا تعترف بما حصل في درسدن وهيروشيمما وهانوي، خصوصاً بعد صفقات المليارات الترابمية والفرنسية والبريطانية.

رابعاً: السعودية وإن بدأت على ما يبدو باستيعاب التوازنات الدولية الحالية، إلا أن عملية التمزج والتقولب وفق هذه التوازنات لن تكون بتلك السهولة، نظراً لحجم المملكة السياسي والاقتصادي، ودرجة الارتباط بالبنية الغربية المتراجعة.

خلاصة

السعودية كانت وما زالت، دولة ذات وزن سياسي اقتصادي هام نسبياً في المنطقة، ولكنها لكي تبقى كذلك، فلا مفر من إجراء تغييرات يمكن تلخيصها بما يلي: أولاً: إعادة هيكلية علاقات المملكة مع المنظومة الغربية وضبطها بما يخدم المملكة، ولاسيما فيما يخص بيع النفط بالدولار. ثانياً: خفض درجة الاعتماد على النفط، وضبط المؤسسة الدينية والحد من صلاحياتها. ثالثاً: تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة، والتوقف عن كون السعودية مجرد سوق لتصرف البضائع الغربية.

أما الإجراءات الداخلية المتمثلة بمنح بعض الحريات الجزئية، فهي وإن كانت ضرورية، فإنها تبقى في إطار المحاولات الشكلية للتخفيف من حدة الضغط الشعبي المتزايد، نتيجة المشاكل والتراجع الاقتصادي الذي تعاني منه المملكة، لكن تغييراً حقيقياً يتطلب بالضرورة مراعاة الواقع الجديد، والانفكاك من المنظومة القديمة وعلاقتها على جميع الأصعدة، وهو ليس بالأمر السهل نتيجة درجة الارتباط السعودي العالية معها، الأمر الذي يفسر ما يمكن تسميته بالتخبط السعودي في مضمار العلاقات الدولية، وتقلها بين الخندقين الروسي والأمريكي، والتناقضات بين الفعل والقول.

إن الزيارات السعودية الأخيرة لن تثمر شيئاً إذا كانت في سياق الارتهان السعودي التاريخي للغرب والأمريكيين خصوصاً

الشركات الخاصة تستهدف مياهنا...



«اعتدنا القول بأن المياه مقدسة، لكن عليك الآن أن تكون ثرياً لتستعملها... أشعر بالغباء لكوني مضطراً للدفع مقابل شرب المياه» سيفغي ديمير ربة منزل من إسطنبول. كيف بالإمكان تخيل شخص يعيش في منطقة غنية بالمياه، وهو يستخدم مياه أكثر من أجل الصرف الصحي، من المياه التي يستخدمها شخص يعيش في منطقة تعاني من ندرة المياه، من أجل الشرب وتحضير الطعام والنظافة والغسيل ليوم كامل؟

■ بقلم: زحل بشيلبورت غوندوز
تصريب: عروة درويش

كيف بالإمكان تخيل امرأة تعيش في منطقة غنية بالمياه تقوم فقط بفتح الصنبور للحصول على مياه تكفيها هي وعائلتها، بينما امرأة أخرى تعيش في منطقة تعاني من ندرة المياه تضطر للمشي أميال وأميل من أجل الحصول على كمية مياه أقل بكثير وذات نوعية أسوأ؟ لم هذا؟ هل هو حظ عاثر؟ أم لا مساواة؟ أم القدر؟ أم عدم الاستحقاق؟ أم أنه جور؟ أم أنه كل ما سبق وزيادة؟

المياه: وجهات نظر مهيمنة

ليس هناك ما هو أمن في عالم اليوم، من أن يتم استغلاله تجارياً من قبل رأس المال العالمي، ولا حتى الموارد الحيويّة لنجاة البشرية، واللازمة ببساطة لاستمرار الحياة والنظام البيئي. إن موارد المياه العذبة العالمية بالكاد تشكل 2,5% من كمية المياه الكلية. ويتم اليوم التعامل مع موارد المياه المحدودة هذه بتلويثها وتغيير مساراتها واستنزافها بمعدلات مرتفعة، مما يترك عدداً متزايداً من المناطق التي تعاني من ضغط مائي. وفي ظل الظروف النيوليبرالية السائدة، حيث يحكم الاقتصاد الربحي ويسيطر على حساب البيئة، يحقق بعض مالكي الشركات أرباحاً هائلة من المياه، بينما يواجه الجميع صعوبات تهدد الحياة.

وفي ظل هذا الطلب المتزايد عليها، تفقد المياه كامل معانيها المجازية والمقدسة وتتحول إلى سلعة، أو منتج، أو بضاعة. حوكت الرأسمالية الطيبة من مورد شائع إلى سلعة ربحية. ومن هذا المنظور، تعتبر الطبيعة غريبة عن البشر ومليئة بالمنتجات المادية الصالحة للاستهلاك والكسب. هناك دون شك ارتباط بين الانحطاط البيئي واللامساواة الاجتماعية؛ فالكيفية التي يتعامل فيها البشر مع بعضهم البعض، والكيفية التي يتعاملون فيها مع الطبيعة، هما أمران متشابكان دون القدرة على فصلهما.

الحل الذي تقدمه العولمة هو دوماً: الخصخصة. هذه الوصفة الشمولية لجميع المشاكل العالمية تجدها لدى المنظمات الدولية، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي. يقود البنك الدولي عملية تحويل المياه لسلعة من أجل المتاجرة بها عبر الضغط على الدول من أجل خصخصة وإعادة تخصيص الحق بالوصول إلى موارد المياه لصالح الشركات العملاقة. ويجب علينا في هذا السياق أن نتذكر أن كلمة «خصخصة» أصلها اللاتيني هو «privare» والتي تعني: «أن تحرم من».

وسيكفي أن نعطي مثلاً من الإعلانات التجارية الشائعة الآن لندل على هذا الحرمان.

فالبنك الألماني التجاري «commerzbank» يترجم كلمة ماء إلى: «نقط القرن الحادي والعشرين». إنه يشير إلى أن وجود 90% من موارد المياه في العالم تحت سيطرة العامة، هو العقبة الرئيسية في مجال خدمات التزويد بالمياه، ويهمل البنك الألماني لكون المزيد والمزيد من المدن والبلدات تتجه نحو خصخصة موارد مياهها وأنظمة توزيعها، وأن تقديرات الأرباح المنتظرة تتجاوز 300 مليار يورو، فيقول: «المياه هي سوق محتمل التوسع مستقبلاً. عدد كبير من الشركات المتنوعة سوف تتربح من الازدهار المتوقع في قطاع المياه».

وكان بنك «دويتشه» بدوره جشعاً جداً ليعزز هذا «التوجه الكاسح»، بالقول: «المياه، الذهب الأزرق، باتت شحيحة. وحتى اليوم فإن المياه سلعة نادرة، إذا ما أخذنا النمو السكاني في الدول النامية والانتقالية بالاعتبار، ويبدو بأن الوضع مهيباً ليصبح أكثر حرجاً حتى. ونقص المعروض من هذه السلعة هو في حد ذاته شرط أساسي لتحقيق عوائد ممتازة». إن التهليل والفرح بشح المياه، وخاصة إذا ما اقترن بالنمو السكاني، هو أمر مروّع، وهذا أقل ما يمكن قوله.

والتركيز العالمي في مجال موردي المياه الخاصين هائل، ويولد أرباحاً مركزية. فقد سيطرت الشركتان الفرنسيتان «سويز» و«فيوليا» حتى وقت قريب على ثلثي قطاع خدمات المياه العالمي، فلدى «سويز» 160 ألف موظف حول العالم، 72 ألفاً منهم في قطاع المياه. بينما لدى «فيوليا» 272 ألف موظف، 70 ألفاً منهم في قطاع المياه. وتأتي بعدهما الشركة البريطانية «تاميس ووتر» وهي التي تم إنشاؤها بعد خصخصة مارغريت تاتشر لخدمات المياه في المملكة المتحدة، ولديها 12 ألف موظف. لقد تخطت الأرباح الكلية لشركة «سويز» في عام 2007 «ويشمل ذلك أرباح جميع القطاعات» 130 مليار دولار، ليبدو أمامها الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول التي تعمل فيها مجرد قزم.

عواقب خصخصة المياه

إن الوصفة الجاهزة التي تعطيها المنظمات

العالمية لجميع المشاكل هي: الخصخصة ورفع القيود التشريعية، والمياه ليست استثناءً بالنسبة لهذه المنظمات: سواء أكان الأمر شح المياه، أم مياه الصرف الصحي، أم الاستهلاك الزائد، أم إنهاء التلوث المائي، أم تطوير البنية التحتية، الذي سيجعل المياه سهلة المنال للجميع.

لكن الواقع يبدو مختلفاً في حقيقة الأمر. فقد كانت عواقب خصخصة المياه مدمرة: فلا يمكن إعادة تجديد المياه بناء على «العرض والطلب». فقد أظهرت الدراسات: أن الخصخصة لم ترفع قدرة الفقراء في الوصول إلى مياه نظيفة، ولا قادت إلى نوعية مياه أفضل أو خفضت أثمانها. بل على العكس، أدى تسليع موارد المياه إلى مشاكل لا تنتهي.

فعلى سبيل المثال: عندما فتحت شركة تعبئة مياه مصنعاً لها في جافا في إندونيسيا عام 2002، استهلكت كمية كبيرة من مياه النبع الواقع على بعد عشرين متراً فقط من مصدر المياه الرئيسي في المنطقة، مما أدى لحصول الفلاحين على مياه أقل فأقل من أجل الري، وبدأت بعدها أبارهم بالجفاف. وخسر العديد من المزارعين مصادر رزقهم وتوقفوا عن ممارسة الزراعة. وكذلك قامت شركة «كوكا كولا» باستغلال احتياطي المياه الجوفية في ولاية كيرالا في الهند، والتي اشترت فيها أنهاراً بكاملها، لتحول أجزاء كاملة من الولاية إلى صحراء مقفرة. والزراعة العامة التي تترك في خصخصة المياه ورفع القيود عنها، هي في عدم الحصول على المياه من قبل أولئك الذين لا يستطيعون دفع ثمنها. فالاستخدام الأمثل للمياه في نظام السوق المخصص هو في نشاطات توليد الدخل؛ فبالفعل يتم استخدام 70% من المياه من أجل الزراعة، وحوالي 20% منها في الصناعة، وتذهب 10% إلى الاستخدام المنزلية.

ففي حين أن موردي المياه في القطاع العام لا يوجههم السعي نحو تحقيق الربح، ولا حتى تغطية كامل تكاليف توفيرها، بل يتعاملون مع المياه بوصفها خدمة عامة ضرورية، فإن الشركات تسعى بشكل حتمي إلى تغطية نفقات التوريد وتعظيم أرباحها لتستطيع النجاة داخل المنافسة القاسية.

بالنسبة للناس العاديين فإن الحاجة العامة للمياه هي من تحتاج إلى تغطية، بينما يتعامل معها القطاع الخاص باعتبارها سلعة كباقي السلع.

يسعى موردو المياه من القطاع العام إلى حماية أولئك غير القادرين على دفع تكاليف المياه عبر تقليل الأثمان، أو الإعانات، أو حتى المياه المجانية، في حين لا يتشارك البائعون التجاريون هذه المسؤولية، أو الالتزام اتجاه من هم بحاجة. إن مزودي خدمات المياه العامة في موقع يؤهلهم لإبقاء أثمان المياه مستقرة لأعوام وأعوام، بينما يقوم البائعون الخاصون برفع الأسعار بسرعة وسهولة، وذلك من أجل ضمان تحقيق هامش ربح واسع.

يعزز موردو المياه من القطاع العام النقاشات والإجراءات بهدف تقليل الاستهلاك، بينما تتوق شركات المياه التجارية لتعزيز الإفراط في الاستهلاك من قبل أولئك القادرين على تحمل كلفتها، طالما هم قادرين على توليد المزيد من الشح الذي يزيد من نموهم وأرباحهم. لكن الاستهلاك المفرط يؤدي إلى الاستنزاف السريع لأحواض المياه الجوفية وعدم الاستقرار البيئي. ويولي موردو القطاع العام العناية بما يتعلق بنوعية المياه، وبالحماية البيئية، وبعمليات التوريد، التي يعتمد عليها وبأفضل المعايير وبالصالح العام، بينما تهتم الشركات الخاصة بطبيعتها بأمر واحد: تعظيم الربح والمكاسب، وكلما كان ذلك أسرع كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لها.

بعد عمليات الخصخصة، عانى الزبائن في جميع أنحاء العالم من زيادة في الأسعار، تراوحت ما بين 15% إلى 50%. مثال: شركة «EnBW» التي حصلت على عقود خصخصة المياه في شتوتغارت في ألمانيا. فرغم بقاء أسعار المياه مستقرة لأعوام، فأول شيء قامت به الشركة بوصفها «المالك» الجديد للمياه، هو: زيادة الأسعار، لتبدأ بزيادة بنسبة 6%، ثم لتتها زيادة بنسبة 7,5%. حققت شركة «EnBW» نتائج قياسية في عامها المالي ذلك، حيث وصلت أرباحها إلى 42%. ومن أبرز النتائج الثانوية لخصخصة المياه، هي: الزيادة الهائلة في مبيع المياه المعلبة.

تسليع حاجات الإنسان!



والدودة الغينية والتهاب الكبد الوبائي. يعيش قرابة 40% من سكان العالم في مناطق فيها ضغط مياه ما بين المتوسط والمرتفع. من المقدر أنه بحلول عام 2025، سيعيش ثلثا سكان العالم، أو 5,5 مليار شخص، في أماكن تواجه ضغطاً في المياه.

تضاعف استخدام المياه العالمي ست مرات في القرن الماضي: ففي الكثير من الأماكن، يتم استهلاك المياه الجوفية بسرعة أكبر من قدرتها على إعادة التجدد، ولهذا فقد تفرّم حوض المياه الجوفية. بحلول عام 2020 يمكن أن يموت أكثر من 135 مليون شخص من الأمراض المتعلقة بالمياه، وهو رقم أعلى بكثير من الذي تم توقع موتهم من جائحة مرض الإيدز. وحتى في هذه الجائحة، فإن نقص المياه يشكل سبباً رئيسياً فيها: فالكثير من الوفيات التي أضعف الإيدز جهازها المناعي، قد أصيبوا به ضمن عوامل متعلقة بالمياه القذرة.

بصيص أمل

مهما كانت الحال سيئة فيما يتعلق بالمياه، فنحن لم نخسر كلياً بعد. لقد انتصر حق الإنسان في عدة مواقع على الشركات. فقد تمّ تحريم خصخصة المياه في دول، مثل: هولندا والنرويج وأوروغواي. وتمّ في مدن، مثل: بوتسدام الألمانية وغرينوبل الفرنسية وكوتشابامبا البوليفيَّة - المشهورة بحرب المياه فيها - وإعادة موارد المياه إلى سيطرة القطاع العام، بعد فشل الخصخصة فيها. لكن تبقى هذه الحالات المتفائلة هي الاستثناء وسط الزحف الخبيث نحو خصخصة المياه. لم يكن أحد ليتخيل منذ عقود أنه سيدفع ثمناً للمياه. أتساءل: كم سيطول الأمر حتى تغتحم الشركات الكبرى الفرصة لتبيعنا الهواء الذي نستنشق، وتجنّب منه أرباحاً كبيرة؟ وكما قال ماود بارلو: «هذه هي مهمتنا: ألا نرضى بأقل من إعادة المياه لشيوعها من أجل الأرض وجميع البشر، الذين يجب أن يتشاركوا بحكمة واستدامة من أجل بقائنا. لكن هذا لن يحدث ما لم نتحضر ونرفض مبادئ العولمة المبنية على السوق».

تتحمل المسؤولية القصوى لضمان وصول كل شخص إلى كمية المياه المطلوبة لإدامة الحياة وتحقيق الاحتياجات الأساسية». وكانت الخطوة الأهم في طريق تعزيز الحق العالمي بالمياه هي: قرار الجمعية العامة الصادر في 28 تموز 2010 «بتصويت 120 لصالح القرار، ولا أحد ضده، و41 امتنعوا عن التصويت»، والذي أعلن أن الوصول إلى المياه الآمنة والصرف الصحي هو «حق إنساني أساسي للمتعمق بحياة كاملة وجميع حقوق الإنسان الأخرى». وقد التمسّت الجمعية العامة كذلك من عدة دول أعضاء ومنظمات دولية أن «تقدّم التمويل والتكنولوجيا وغيرها من الموارد من أجل مساعدة الدول الأفقر على رفع جهودها في توفير مياه شرب وصرف صحي نظيفة وقابلة للوصول ويمكن تحمل نفقاتها للجميع».

ما هو المفقود في وجهة النظر المهيمنة؟

حتى نلبي الحد الأدنى من مياه الشرب والصرف الصحي، فنحن بحاجة إلى ما بين 20 إلى 40 لتراً من المياه النظيفة العذبة لكل شخص يومياً. لكن استهلاك الفرد للمياه يتجاوز الـ 200 لتر في الولايات المتحدة. وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإن المياه غير النظيفة، والصرف الصحي السيء، هما السببان الرئيسيان في الصحة السيئة حول العالم. يفترق 184 مليون شخص، أو 1 من أصل كل 8 أشخاص، للوصول إلى مياه شرب آمنة، ويتجاوز عدد من لا يمكنهم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الرئيسية 2,6 مليار شخص، أو 40% من سكان العالم. يموت كل عام 3,5 مليون شخص من أمراض متعلقة بالمياه. الإسهال الذي يسببه نقص مياه الشرب الآمنة والتعقيم والصرف الصحي، ووضع التغذية والعناية الصحية السيئة، هو ثاني أكبر مسبب للموت بين الأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة من عمرهم. يموت حوالي 1,5 مليون طفل من الإسهال كل عام. ويموت طفل كل 25 ثانية من مرض متعلق بالمياه، مثل: الإسهال والكوليرا والزحار والتيفوئيد

والبيئة، بأن المياه «منتج اقتصادي» ذو قيمة اقتصادية. أي أنه أعلن بأسلوب الشركات النموذجي: «لقد أدى الإخفاق في الماضي في الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه، إلى استخدامات مسرفة ومضرة بالبيئة والموارد. إن إدارة المياه بوصفها منتجاً اقتصادياً هي طريق هام لتحقيق استخدام فاعل وعادل، وكذلك لتشجيع الحوار وحماية موارد المياه».

أعلن منتدى الأمم المتحدة للمياه عام 2000 بأن المياه «حاجة» أساسية. رغم ذلك، فالحاجة في الاقتصاد الرأسمالي ليست حقاً. فإن كانت المياه حقاً، فالحكومات مسؤولة عن توريد المياه لمواطنيها. لكن بوصفها حاجة، فبإمكان الشركات الخاصة أن تستمر في تسليعها على مستوى العالم.

ولهذا كانت خطوة مهمة قيام لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تشرين الثاني 2002، بالاعتراف بأنه: «وفقاً للتصريح العام رقم 15... فإن حق البشر في المياه هو مطلق من أجل قيادة الحياة إلى الكرامة الإنسانية. وهي شرط لازم لتحقيق جميع حقوق الإنسان». وعلى الدول أن تضمن: «تخصيص موارد المياه والاستثمار فيها وفي منشأتها بحيث تحقق وصول كامل أفراد المجتمع إليها». هنا تم اعتبار الوصول إلى المياه حقاً إنسانياً، واعتبار المياه منتجاً اجتماعياً وثقافياً، وليس فقط سلعة اقتصادية، حيث يملك الجميع حق الوصول إلى: «المياه بشكل فعال وبكلفة يمكن تحملها وبشكل متاح مادياً، وذلك للاستخدام الشخصي والمنزلي».

وأعلنت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق المياه التي تشكلت للإشراف على تنفيذ ما اتفق عليه، بأن على إدارة المياه أن تكون خاضعة للسيطرة العامة، وبأن «لدول ملزمة عموماً بأن تتخذ الإجراءات التي تسهل الوصول إلى المياه وأنظمة الصرف الصحي». ولكن صندوق تمويل تنمية المرأة في الأمم المتحدة قد أضاف: «في حين أن هذا لا يعني ضمناً أن على الدولة أن توفر وصول جميع الأشخاص والمنازل إلى مياه الشرب الآمنة بشكل مباشر، فهذا يعني أن على الدولة أن

فرغم أن هذه السلعة لا تختلف كثيراً عن مياه الصنبور المعالجة، فإن المزيد والمزيد من الناس يتجهون، كنتيجة لخوفهم على أنفسهم، وعلى عائلاتهم، وبسبب الحملات الإعلانية الناجحة، يشترون المياه بأسعار عالية لا تتناسب مع ما تستحقه. وهناك كذلك شكوك في أن ترك شبكات البنية التحتية تتدهور وتفسد قد تمّ عمداً من أجل تعزيز أرباح الشركات، بالترويج لعدم إمكانية شرب مياه الصنبور. والمياه المعبأة متوفرة بأحجام وأشكال متنوعة، ولكن دوماً بعبوات بلاستيكية. وملايين العبوات البلاستيكية هذه تنتج آلاف الأطنان من الفضلات التي تثير نوعاً شديداً للتلوث البيئي. وإذا ما أخذنا بالحسبان نقل المياه المعبأة من مكان لآخر، والذي يقطع في بعض الأحيان مسافات طويلة جداً، يمكننا أن نقول: إن المياه المعبأة تسبب كما هائلاً من الانحلال البيئي.

وهناك مشكلة أخرى، تتمثل في حقيقة رغبة شركات المياه باستنزاف مصادر المياه حتى آخر قطرة، وذلك دون التفكير بالبيئة، أو بإعادة تجدد المياه العذبة، أو بعواقب الأمر على السكان المقيمين، أو بالتصحر الذي يصيب مناطق بأكملها.

موقف الأمم المتحدة من المياه

إن مسألة كون المياه التي لا غنى عنها للحياة «حقاً بشرياً» أم «حاجة عالمية» أم «منتجاً اقتصادياً»، كانت موضوعاً للجدل لفترة طويلة جداً. وقد شدّت إحدى الحجج المقنعة بأن من صاغ تشريعات حقوق الإنسان الأصلية، لم يضع فيها الماء كحق بشري، لأنه افترض بأن المياه مثلها مثل الهواء، أساسية للحياة بشكل واضح، بحيث أن كونها من حقوق الإنسان لم يحتاج لإشارة خاصة. وقد اعترفت «اتفاقية الأمم المتحدة حول إلغاء كامل صيغ التمييز ضد المرأة» و«الاتفاقية بشأن الإنسان والإعاقات» و«الاتفاقية بشأن حقوق الطفل» جميعها اعترفت بحق الإنسان بالحصول على المياه.

بأية حال، فقد أعلن بيان دبلن عن المياه والتنمية المستدامة، وهو الذي تمّ تبنيه في كانون الثاني 1992 في المؤتمر الدولي للمياه

من المقدر أنه بحلول عام 2025 سيعيش ثلثا سكان العالم أو 5,5 مليار شخص في أماكن تواجه ضغطاً في المياه

دروس غزو العراق... ونهاية العنجهية الأمريكية



بتاريخ 2003/3/20 شنت القوات الأمريكية حربها الهوجاء على العراق تحت ذريعة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، والحفاظ على الأمن الدولي والانتصار للشعب العراقي، خوفاً من «سلاح نووي» قد يملكه قادة العراق. فما الذي حققته الحرب الأميركية على العراق بعد 15 عاماً من بدايتها؟

■ همد دليقان

كيف يمكن إسقاط تجربة الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 على التهديدات الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً، بشن ضربات عسكرية على الأراضي السورية اليوم، وفي ظل التوازنات الدولية الجديدة؟

الحرب وسيلة نجاة!

منذ مطلع الألفية الثالثة، ومع تعمق الأزمة الرأسمالية في المراكز الإمبريالية، لجأت الدول المأزومة اقتصادياً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية إلى اختلاق ذرائع جديدة تستطيع من خلالها إفراغ أزماتها في مناطق بعيدة جغرافياً عنها. فكانت الحرب، الرثة الحديدية التي تنتفخ منها الرأسمالية، خياراً واحداً لا راد له، وكانت أحداث 11 أيلول 2001 بمثابة فتيلة مصطنعة تم إشعالها كمنية للدخول في حروب جديدة. ورغم عدم موافقة مجلس الأمن الدولي، حدثت واقعة حرب العراق كنتيجة للمقدمات السابقة الذكر، حرب دامت ثلاثة عشر عاماً أنهكت حال البلاد والعباد، وخلّفت وراءها ما لا يعدّ ويحصى من الكوارث على المستويات المختلفة.

«الديمقراطية الأمريكية»!

لا توجد إحصاءات رسمية دقيقة عن عدد الضحايا الذين خلفتهم الحرب التي فتحت أبوابها الأمريكيون، وتواصلت على يد أطراف متعددة، مثل: تنظيم

«القاعدة» الإرهابي، و«داعش» فيما بعد. ولكن عدا عن الكارثة الإنسانية التي هي نتيجة محتمة لأية حرب، فقد خلّفت «ذريعة نشر الديمقراطية الأميركية» الكثير من الأوبئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ما زالت تفعل فعلها حتى بعد خروج القوات الأميركية من العراق في 2011. فقد مهّدت الحرب لنشوء أنظمة سياسية قائمة على أساس التخاصص الطائفي، وتم إقرار دستور جديد يتضمن فيدرالية تقسيمية على أساس طائفي وقومي، فولد مشوهاً، وجاء على مقاس من بمصلحته احتدام الصراعات الثأورية في محاولة لتفريق الشعب العراقي، والهائه عن المقاومة الشعبية بنزاعات داخلية لا تضي سوى لمزيد من التآزم.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد عانى العراق طيلة فترة الاحتلال من توسع رقعة الفقر والبطالة وتدني الخدمات، وتراجع في الصناعة والزراعة، فقد شهد العراق انتكاسة كبيرة بعد الغزو جراء عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها المصانع والمعامل، فضلاً عن تدمير ممنهج للبنية التحتية الصناعية، وعدم تشريع قوانين تراعي المنتج المحلي، وتقييد دور الدولة مقابل فتح الباب للمنظمات «غير الحكومية»، هذا بالإضافة إلى خصخصة ونهب الشركات المملوكة للدولة، وذلك كله في إطار «تحرير» الاقتصاد العراقي، وفرض السياسيات النيوليبرالية برعاية المؤسسات الدولية وشروطها.

حرب خاسرة

كانت حرب العراق، وما سبقها من حروب شنتها الولايات المتحدة الأميركية على فيتنام وأفغانستان،

بمثابة حقن «مورفين» ومضادات التهاب تخفف قليلاً من آلام سرطان الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الإمبريالية العالمية، ولكنها باءت بالفشل، لا بل وزادت الوضع سوءاً. فقد بلغت تكاليف الحرب الأميركية على الإرهاب في 76 دولة منذ عام 2001 وحتى الآن، 65 تريليون دولار، حسبما كشفت دراسة أعدها فريق من «معهد واطسون للشؤون الدولية» بجامعة «براون» الأميركية، في مطلع العام الحالي 2018.

ونقلت مجلة «ذا ناشيونال» الأميركية عن الدراسة قولها: إن تكلفة استئانة الحكومة الأميركية للإنفاق على «الحرب على الإرهاب»، سوف تزيد الدين العام الأمريكي بنحو 8 تريليون دولار بحلول عام 2050. وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قد كشف في إحدى تغريداته، أن الولايات المتحدة أنفقت 7 تريليون دولار في الشرق الأوسط، في إشارة إلى ما تكبدته بلاده من تكاليف «لمحاربة الإرهاب» في هذه المنطقة.

أمريكا ومفهوم «الحرب» اليوم
بناءً على ما ذكر أعلاه، نستطيع القول اليوم: إن شن الحروب بحجة نشر «الديمقراطية» و«الأمن» العالمي، لم تعد تنطلي على أحد، وخاصة بعد تجربة العراق الأخيرة.

حيث إن حرب العراق تكاد تكون الحرب الأخيرة المباشرة التي دخلتها الولايات المتحدة الأميركية بقواها العسكرية، ذلك لأنه في ظل تثبت الميزان الدولي الجديد لصالح كفة روسيا والصين والبريكس عموماً، فقد بات خيار الحروب العسكرية المباشرة خياراً صعباً، لا بل ومستحيلاً. وذلك بسبب الأزمة التي بدأت مالية واقتصادية ومن ثم دخلت في طورها

السياسي، والذي يتجلى اليوم في الانقسامات الواضحة داخل الإدارة الأميركية، وهي اليوم في طور الدخول بأزمات ذات طابع عسكري، إثر الدخول في سباق التسلح، وإعلان خصمها الروسي عن تقنيات عسكرية روسية حديثة، لا تملكها واشنطن، ولا تستطيع المضادات الأميركية التصدي لها، والتهديدات الروسية بالتصدي لأية ضربات محتملة على حلفائها بما فيها سورية.

لذلك فإن أية مغامرة أميركية اليوم بالتدخل عسكرياً، سواء في سورية، أو في أية بقعة أخرى حول العالم، لن تحمل سوى مزيد من الخسائر والتراجع الأميركي.

المطلوب اليوم

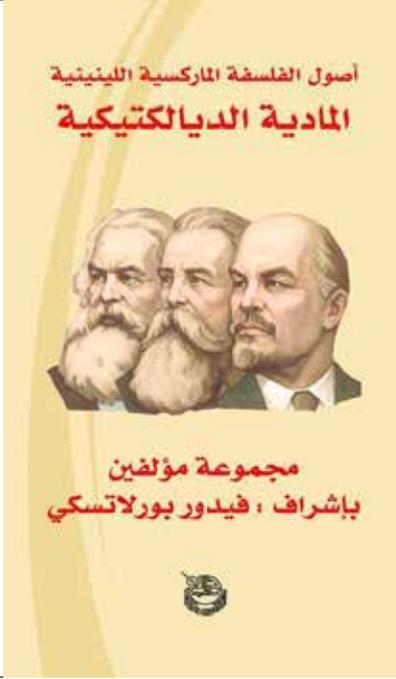
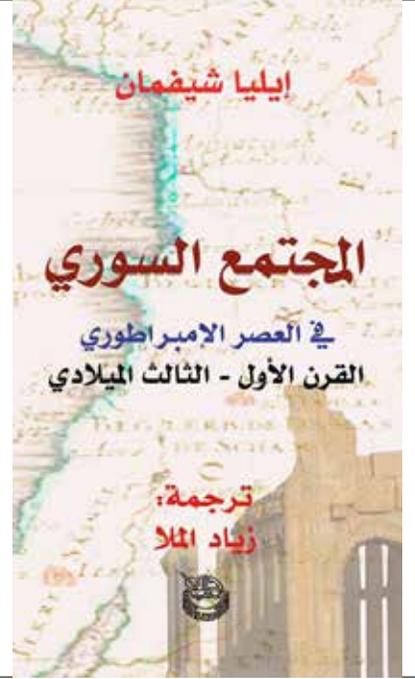
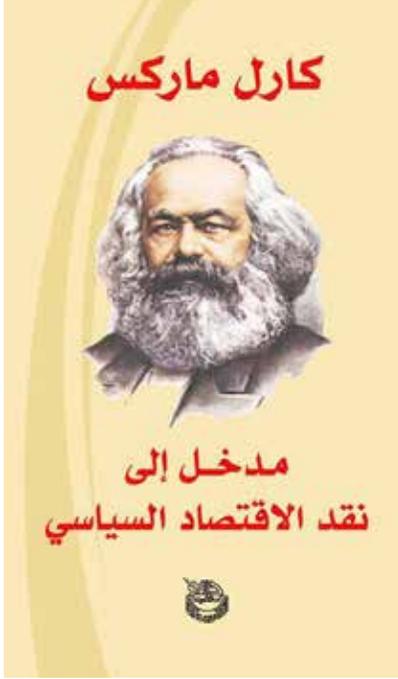
إن عراق اليوم وفي ظل الذكرى الـ 15 للغزو الأميركي، وما خلفه من فوضى وفساد وفقر، يضع أمام جميع قواه وأحزابه السياسية ضرورات الالتفاف ضمن برنامج عنوانه الأساس: تعزيز الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية من خلال بناء نموذج اقتصادي يكون فيه للدولة دور أساسي، بهدف استعادة ملكية موارد وثروات العراق، وسياسياً من خلال إسقاط البنى الطائفية والاجتماعية من خلال تعزيز الوحدة الوطنية والتفاف الشعب حول برنامج وطني.

أما العبر التي يمكن الخلوص بها سورياً بالاستفادة من التجربة العراقية، والرد الإستراتيجي على التهديدات والاعتداءات الغربية العسكرية، فهي بالاستفادة من اللحظة التاريخية وصلابة الحلفاء الدوليين، من خلال الإسراع بالحل السياسي، على أساس القرار الدولي 2254، بكل ما يعنيه من إيقاف للكارثة الإنسانية ومحاربة الإرهاب، والتغيير الجذري والشامل.

في ظل تثبت الميزان الدولي الجديد لصالح كفة روسيا والصين بات خيار الحروب العسكرية المباشرة خياراً صعباً

بلغت تكاليف الحرب الأميركية على الإرهاب في 76 دولة منذ عام 2001 وحتى الآن حوالي 6,5 تريليون دولار

إصدارات دار الطليعة الجديدة



تطل دار الطليعة الجديدة بدمشق على عالم الكتب بأربعة إصدارات مترجمة لهذا العام 2018، ثلاثة إصدارات ماركسية وهي: مدخل إلى نقد الاقتصاد السياسي لكارل ماركس، أصول الفلسفة الماركسية اللينينية، المادية التاريخية لمجموعة مؤلفين بإشراف فيدور بورلاتسكي، أصول الفلسفة الماركسية اللينينية المادية الديالكتيكية لمجموعة مؤلفين بإشراف فيدور بورلاتسكي، إضافة إلى كتاب المجتمع السوري في العصر الإمبراطوري، القرن الأول - الثالث الميلادي» لإيليا شيفمان.

لؤي محمد

صدرت حديثاً عن دار الطليعة الجديدة بدمشق الطبعة الأولى لكتاب «مدخل إلى نقد الاقتصاد السياسي» لكارل ماركس، وتقع في 145 صفحة من القطع المتوسط.

تم إعداد النص العربي للطبعة الحالية بترجمته عن الطبعة الإنكليزية للأعمال الكاملة لماركس وأنجلس في خمسين مجلداً «1975-2004» الصادرة، وهم هيئة تحرير ثلاثية: دار التقدم بموسكو، لورنس وويشات بلندن، الناشر الأماميون نيويورك. مع مقارنتها بالطبعة الروسية للأعمال الكاملة المجلد 13 موسكو 1958 الصادرة عن المطبوعات السياسية

من مراجعة مهند دليقان ومروان صقال. كما تصدر قريباً عن دار الطليعة الجديدة الطبعة الأولى لكتاب «المجتمع السوري في العصر الإمبراطوري، القرن الأول - الثالث الميلادي» لإيليا شيفمان، يقع الكتاب في 176 صفحة من القطع المتوسط من ترجمة زياد الملا.

صدرت الطبعة الأولى لكتابين في أصول الفلسفة الماركسية اللينينية، لمجموعة مؤلفين بإشراف فيدور بورلاتسكي: المادية التاريخية ويقع في 288 صفحة من القطع المتوسط، المادية الديالكتيكية ويقع في 265 صفحة من القطع المتوسط، الكتابان

الحكومية بإشراف معهد الماركسية اللينينية، التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، كما تم تدقيق بعض المواضيع بعد الرجوع إلى الأصل الألماني وفق طبعة ديتس فيرلاغ للأعمال الكاملة 1971. الكتاب من مراجعة د. أسامة دليقان ومروان صقال.

كانوا وكنا



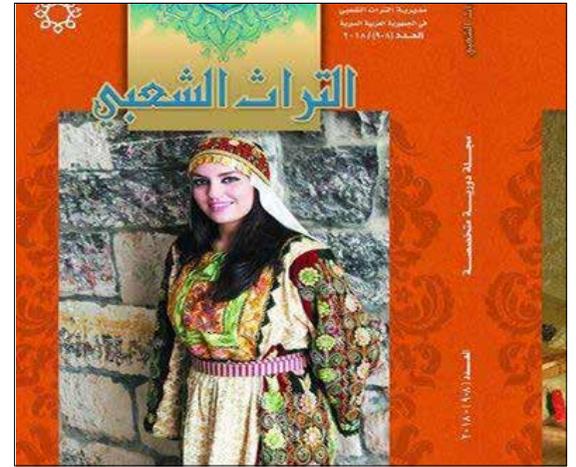
نشرت مجلة «La Domenica Del Corriere» الإيطالية المشهورة بنشر الأخبار المصورة «صدرت في مدينة ميلانو بين عامي 1899 - 1989» لوحة عن الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي، حمل غلاف العدد 50 بتاريخ 13 كانون الأول 1925 لوحة مرسومة لمعارك الثورة السورية الكبرى ومشاركة النساء إلى جانب الرجال في المعارك.



احتفالات عيد النوروز في موسكو

احتضنت العاصمة الروسية موسكو، في الخامس والعشرين من آذار الجاري، فعاليات ثقافية وفلكلورية رسمية احتفالاً بعيد النوروز. صرح رئيس إدارة السياسة القومية والعلاقات بين القوميات، فيتالي سوتشكوف: أن الاحتفالات ستقام كما جرت العادة في الجناح الـ 75 لمعرض إنجازات الاقتصاد الوطني، وأضاف سوتشكوف: أن المسرح الرئيس للجناح سيشهد عروض فرق الغناء والرقص، إضافة إلى عروض الأزياء والمصارعة ومهرجان المطبخ القومي للشعوب التي تحتفل بعيد النوروز ومختلف الشعوب والقوميات الروسية، يذكر أن النوروز أو عيد رأس السنة هو عيد قديم للشعوب، ويحتفل به في بلدان كثيرة في وسط وغرب آسيا والقوقاز.

أخبار ثقافية



عدد جديد من مجلة «التراث الشعبي»

صدر العدد الجديد من مجلة «التراث الشعبي» الفصلية الصادرة عن مديرية التراث الشعبي في وزارة الثقافة متضمناً صوراً من الأزياء التراثية في سورية وعمارته وأدائها وأغانيتها وحرفها التقليدية. نشر العدد الجديد مادتين عن العمارة الطينية في الشمال السوري، ودراسات عن المطرقات الفلسطينية، والأزياء الشعبية في جبل العرب، والأغنية الشعبية في الجولان، وأغاني الأعراس الشعبية في الساحل السوري، والعراصة الدمشقية، والعتابا والرجز الشعبي الحماسي، والحرف التقليدية الشامية، وفنون الحكواتي في التراث العربي، والأمثال الشعبية في منطقة الزبداني وغير ذلك.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

| المحافظة | الإسم | الهاتف | دمشق وريفها | محمد عادل اللحام | 0944484795 | طرطوس | صلاح معنا | 0999725141 | الحسكة | حمدالله ابراهيم | 0999212404 |
|----------|-------------|------------|-------------|------------------|------------|-----------|---------------|------------|--------|-----------------|------------|
| درعا | خالد الشرع | 0968844820 | حمص | محمد زهري زهرة | 0933145891 | حماة | أنور أبوحماسة | 0933763888 | حلب | جمال عبدو | 0933796639 |
| السويداء | هاني خيزران | 0952769397 | اللاذقية | صلاح طراف | 0988386581 | دير الزور | زهير المشعان | 0932801133 | الرقبة | محمد فياض | 0945817112 |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2018/03/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

جدلية الألم والرغبة



هذه القوى التي ننتمي إليها ونود امتلاكها، سبعة ملوك يتصارعون على عرش، غير مهتمين بأية قيمة أخلاقية، ولا بالآلاف التي تموت لكي يحصلوا عليه. لم يزعج الكثيرين ممن يتبع المسلسل لحد الهوس بالنساء التي تباع، ولا بالشعوب التي تجوع، ولا بالكرهية والتأمر والحقد الذي يبث من الحلقة الأولى إلى الأخيرة. ولا صرح أحد من أتباع «النظام الذكوري» و«النسوية» ضد الأجساد العارية والاستغلال ومشاهد الجنس الكثيرة جداً، ضد القيم الاجتماعية التي تشوه. لكون التماثل مع القوة والرغبة في امتلاك الماديات «والأفراد» تسود منطق النظام السائد.

ما أقسى بعض المواقف

يقول حنا مينه في «حمامة زرقاء في السحب»: «ما أقسى بعض المواقف، سنة؟ ربما أكثر، مستعد كل منا أن يدفع من عمره ليتجنب موقفاً مماثلاً. لكن تبادل المواقف والسنوات لا يتم بسهولة. علينا أن ندفع المأ. وأن نتعلم كل يوم، كيف نتألم أكثر، ونتحمل أكثر». يريد الإعلام صنع شخصيات بطولية خارقة للطبيعة تستطيع عمل ما يحلو لها لكونها تتمتع بالقوة التي صنعها النظام لها، ويريد منا أن نتماثل مع هذه الشخصيات، من خلال وهم خلف الشاشة. ونريد لنفسنا الانصياع نحو هذه الشخصيات من دون مسائلة، ومن دون أن نتعلم الألم والتحمل. ألم التبعية التي تنافي القيم الاجتماعية الظاهرة، وتتأبط عباءة المخفي في هذه القيم من خوف وقلق ورغبة.

فريدة لا يمتلكها أي شخص آخر في العالم، كما تبث لنا الأفلام، خاصة تلك التي تحتوي على العديد من الأبطال الخارقين، «أنت الشخص الوحيد الذي يمكنه إيقاف ما يجري» ربما تعاد في كل فيلم هوليوودي، كما «الموهبة/ الشيء الذي تتمتع به لا يوجد عند أي أحد آخر». والتماثل مع السائد، أو أن «نسيح مع التيار»، فربما فرويد هو مثال شهير، حيث الأغلبية تؤكد أن فرويد «أبو علم النفس» وبالتالي هو محق لا ندري لماذا ولا كيف، ولكننا ندري أنه محق، لكثرة ما ترددت الفكرة على مسمعنا، ولكثرة انبهارنا بالحق في الامتلاك المعرفي للغرب والنقص الذي يمتلكه الشرق. لكن ربما إذا اطلعنا على فرويد حضرنا أفكاره لكونها تنافي محظوراتنا الاجتماعية «مثل: الجنس والإلحاد». وعلى سبيل المثال أيضاً: التماثل والبكاء على رحيل ستيفن هوكينغ، فنحن لا ندري لماذا نبكي، إلا لأننا خسرننا «أفضل علماء الفيزياء» الذي كان مشلولاً وتابع بقدرته الفردية وامتلاكه للمعرفة، واستطاع التغلب على الموت. ما الذي أنتج، وأين يخدم هذا العلم والعالم؟ لا نعلم أيضاً. والتماثل يجر معه الانتماء إلى القوة السائدة، فعلياً مثلاً أن ننتمي إلى قوة المعرفة العلمية للغرب والجمال والتميز الفردي. لأننا نخاف من عدم التقيد بالنظم والمفاهيم الاجتماعية السائدة، التي تهلل للمعرفة العلمية للغرب وللجمال وللتمايز الفردي.

الهوس بالنساء

يشكل مسلسل «لعبة العروش»، إحدى

للحلم الأمريكي، وهو يلعب دوراً في تحديده، أولاً: البيئة التي نعيش فيها وما يمكن أن نمتلكه من خلالها، وثانياً: من منا يمكنه امتلاك المعرفة والمادة. فإذا كنا في بيئة لا تسمح بالامتلاك الفردي للأشياء لا يمكننا من خلالها امتلاك القدرة على تحديد مسار حياتنا، وبالتالي، لا يمكننا امتلاك الوجود من خلالها. وكوننا، حسب هذا الزعم، كشعوب الشرق، لا نملك المعرفة لأن المعرفة العلمية ولدت مع الغرب الذي يمتلك الحقيقة العلمية. كما يحاول الإعلام تعريف المدخل إلى النجاح عبر تحديد الشخصيات التي تمتلك المعرفة أو القوة «اجتماعية أو سياسية». فهناك «مسلمات» للشخصية التي تمتلك الوجود والقدرة على التحكم بالحياة، من خلال الطبقية في الهرمية الاجتماعية، ومن خلال امتلاك مفاتيح قوة، كاللغة، التي هي إحدى تلك المفاتيح، فامتلاك اللغة الإنكليزية يتيح للفرد امتلاك قوة على غيره ممن لا يمتلكها ويضعه في مركز اجتماعي أعلى من غيره. هذا ما فتح له الباب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، والأفلام والمسلسلات والروايات التي تثبت شخصية قيادية أو شخصية «السلطة».

التمايز والتماثل والقوة

معايير امتلاك المعرفة والمادة «بسيطة» حسب السائد، وغالباً متعبة ومقلقة، إلا للذين تحول عندهم القلق إلى اضطراب آخر. فالتمايز الشخصي الفردي، التماثل والقوة تحدد معيار الامتلاك. التمايز أو الفردانية في أي شيء، والذي يعني امتلاك موهبة

يدغدغ الحلم الأمريكي أحلام الكثيرين؛ شخصية تحقق نفسها في المجتمع، تمتلك ما يمكن أن تمتلكه لكي ترضي وجودها، تبرز قدراتها من خلال فردية ممارستها، وتصبح «قائدة العالم». من المغربي الشعور بالامتلاك، امتلاك الحياة والمستقبل، امتلاك القدرة على تحديد مسار حياتنا، وامتلاك الوجود من خلال ذلك. هذا الإغراء بالامتلاك تبعه لنا الرأسمالية لكي نملأ به وقتنا الضائع، قبل الذهاب إلى العمل وبعده، في أمسياتنا التي نحاول تعينتها بمواقف وصور وحرية «تعبير». والتي قيدت حياتنا بثلاثة أشياء تحكمننا، الخوف، والقلق، والرغبة. الخوف من البيئة التي تحيطنا، والقلق الذي ينسببه ذلك، والرغبة في الوجود. وشرعت لنا أبواباً من الوهم لكي نثبت أننا موجودون.

■ مروه صعب

يتحدد امتلاكنا في النظام القائم بعدة أشياء، ما هو يجب أن نمتلكه، وما يمكن «أو لا يمكن» أن نمتلكه، وما يمكن العمل لا امتلاكه. فما يجب امتلاكه محدد من خلال موقعنا الجغرافي، والذي يفتح المجال لما يمكن «أو لا يمكن» أن نمتلكه من خلال هذا الموقع، وبالتالي، لكي نعمل على امتلاكه علينا تخطي هذا الموقع أو أن نخلق في النصف الآخر من العالم «أو الهجرة إليه». وهذا الامتلاك، المحدود بامتلاك المادة والمعرفة، يؤمن للأفراد امتلاك الوجود من خلاله، وامتلاك القدرة على تحديد مسار حياتنا. يخلق هذا الوهم في الوجود من خلال امتلاك الفردي للأشياء، لكي يعبئ فراغ التغرب في حياتنا التي خلقها النظام.

في الإعلام والحياة اليومية

لعب الإعلام دوراً كبيراً في الترويج